

دكتور
محمد مصطفى يوسف
رئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة حلوان

دَوْر صَنْدُوقِ النَقْدِ الدَّوْلِيِّ فِي مُوَاجَهَةِ أَرْزَمَةِ الدَّيُونِ الْخَارِجِيَّةِ

الناشر
دار النهضة العربية
٢٢ شارع عبدالقادر شروت - القاهرة

١٩٩٥



دكتور
محمد مصطفى يوسف
رئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة حلوان

دَوْر صَنْدُوقِ النَقْدِ الدَّوْلِيِّ فِي مُوَاجَهَةِ أُنْزِمَةِ الدَّيُونِ الْخَارِجِيَّةِ

الناشر
دار النهضة العربية
٢٢ شارع عبدا لقادر ثروت - لقاهره

١٩٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا
إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ
سورة البقرة الآية (٢٨٨)

تمهيد

نتناول في هذا البحث دور صندوق النقد الدولي في مواجهة أزمة الديون الخارجية ، وصندوق النقد الدولي منظمة دولية له موارده وسلطاته القانونية ، ويقوم بإمداد الدول الأعضاء بالموارد المالية التي تحتاجها في مدفوعات الخارجية ، وللصندوق بعض الإختصاصات فيما يتعلق بسياسات الأعضاء الخاصة بالمدفوعات الخارجية ، وذلك فإن دور صندوق النقد الدولي - في إطار الديون الخارجية - يجمع بين الصلاحيات المالية والإختصاص على ما سلف القول . وسوف نتناول النواحي القانونية لهذا الدور المزيج بالشرح والتحليل .

وحتى يمكن فهم العلاقة بين الصندوق والديون الخارجية أو بمعنى آخر دور الصندوق في مواجهة أزمة الديون الخارجية ، لابد أن نقدم وصفاً عاماً للوضع القانوني للصندوق وهيكله الإداري والمالي ، ثم نستعرض مفهوم وخصائص الديون الخارجية وسبل علاجها ، ثم نتناول دور صندوق النقد الدولي في تمويل الديون الخارجية ، ثم نعالج أخيراً ولاية صندوق النقد الدولي على الإجراءات المؤثرة في الديون الخارجية .

ولذلك سوف تكون خطة البحث وفقاً للترتيب التالي :

المبحث الأول : الوضع القانوني والهيكل الإداري والمالي لصندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : مفهوم وخصائص الديون الخارجية وسبل علاجها .

المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي في تمويل الديون الخارجية .

المبحث الرابع : ولاية صندوق النقد الدولي على الإجراءات المؤثرة في الديون الخارجية .

المبحث الأول

الوضع القانوني والهيكل الإداري والمالي

لصندوق النقد الدولي

المطلب الأول : الوضع القانوني للصندوق

المطلب الثاني : الهيكل الإداري والمالي للصندوق

المطلب الأول

الوضع القانوني للصندوق

يعد صندوق النقد الدولي منظمة دولية تضم معظم دول العالم . والعضوية فيه مفتوحة لكل الدول الراغبة في / والقادرة على الوفاء بالالتزامات الموضحة بميثاق الصندوق. ووفقاً للمادة ٢/٢ فإن المواد التي يشار إليها في الدراسة تنصب على مواد إتفاق الصندوق وفقاً للتعديل الثاني مالم ينص على غير ذلك^(١) .

ويطلق على ميثاق الصندوق مواد الإتفاق والتي أقرها مؤتمر "بريتون وودز" عام ١٩٤٤ مع مواد إتفاق البنك الدولي للإتشاء والتعمير. وبخل الإتفاق في دور التنفيذ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وجرى تعديل مواد الصندوق مرتين . وصار التعديل الأول نافذاً إعتباراً من ٢٨ يولية سنة ١٩٦٩ وأعطى للصندوق سلطة إنشاء سبيلة دولية إضافية في شكل " حقوق سحب خاصة " وفي ذلك الوقت كان معيار الذهب لا يزال سارياً ، وكانت كل وحدة من حقوق السحب الخاصة تحدد بما يساوي ٠.٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص ، وهو محتوى الذهب في الدولار الأمريكي عام ١٩٤٤ ، بمعنى أن ٣٥ من حقوق السحب الخاصة تعادل أوقية من الذهب الخالص. وتستخدم حقوق السحب الخاصة في المدفوعات فيما بين أعضاء الصندوق فحسب ، أو للصندوق ذاته ، أو لكيانات رسمية يحددها الصندوق^(٢) . ولا يجوز إستخدامها في مدفوعات الأطراف الخاصة ، ولكن يجوز أن تستخدم بموجب القوانين المحلية كوحدة للمحاسبة . ولقد جرى إستخدام حقوق السحب الخاصة كوحدة للحساب في معاهدات دولية متعددة .

وأصبح التعديل الثاني سارياً إعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٧٨ . وبإباح التعديل نظام تعويم أسعار الصرف، وبالتالي أنهى نظام بريتون وودز الذي كان يقضى بأسعار

(١) يراجع تفصيلاً في ذلك : إبراهيم بن عيسى الملى ، صندوق النقد الدولي " دراسة للجوانب القانونية

لصندوق ونشاطه ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧ .

(٢) المادة ١٧ من مواد الصندوق .

الصرف الثابتة المقومة بالذهب^(١) . وألغى التعديل الثاني أيضاً الذهب موحدة للمحاسبة فى الصندوق ، وحل محله حقوق السحب الخاصة^(٢)، ويقرر الصندوق نظام تقييم حقوق السحب الخاصة . والقيمة الحالية محسوبة على أساس سنة عملات لخمسين دول [المارك الألماني ، والفرنك الفرنسى ، والين الياباني ، والجنيه الإسترليني ، والدولار الأمريكى] ، وتختلف القيمة باختلاف أسعار صرف هذه العملات^(٣) . [واعتباراً من ١٢ يولية سنة ١٩٨٩ ، أصبحت كل وحدة من حقوق السحب الخاصة تساوى حوالى ١,٢٥ دولار أمريكى^(٤) .

والصندوق بإعتباره منظمة دولية يخضع للقانون الدولى ، وله شخصيته القانونية الكاملة وصلاحياته^(٥) . ويتمتع بالحصانة من الإجراءات القضائية سواء فى شخصه أو أصوله [أرصده] أو ممتلكاته وأمواله^(٦) . وأرصده وأمواله محصنة أيضاً من التفتيش أو الإستيلاء بوسائل تشريعية أو تنفيذية^(٧) . والصندوق بأصوله وأمواله وأعماله وعملياته ومعاملاته غير خاضع للضرائب^(٨) . هذا فضلاً عن حصانة العاملين بالصندوق من الإجراءات القضائية عن أعمال يؤدونها بصلتهم الرسمية.

والصندوق مستقل عن كافة المنظمات الدولية الأخرى . وفى سنة ١٩٤٧ تم إبرام اتفاق بين الصندوق والأمم المتحدة تضمن أن يجرى التشاور فيما بينهما ،

(١) يراجع تفصيلاً فى ذلك : د. محمد ذكى شالعى ، صندوق النقد الدولى - تحليل أسس إتفاقية بريتون وودز وتقرير إمكانيات نجاحها ، مجلة فقانون والاقتصاد ، السنة الثالثة والعشرون ، العددان الأول والثانى ، القاهرة ، مارس ويونيه سنة ١٩٥٣ .

(٢) المادة ٢/١٥ من مواد الصندوق

ويراجع : " روبرت دون " و " روبرت لى " ، "مصح شامل لدور وحدة " حقوق السحب الخاصة " ، ملحق الأهرام الإقتصادى ، لتمويل والتنمية ، العدد الثامن ، ١٥ أبريل سنة ١٩٧٧ ، ص ٨٠ .

(٣) يراجع فى ذلك : د. إبراهيم محمد الفار ، سر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٢-١٥٣

(٤) القاعدة الأولى من قواعد الصندوق

(٥) المادة ٢/٩ من مواد الصندوق

(٦) المادة ٣/٩ من مواد الصندوق

(٧) المادة ٤/٩ من مواد الصندوق

(٨) المادة ٩/٩ من مواد الصندوق

ويجوز أن يتقدم أيهما بتوصيات للطرف الآخر ويراعيان إدراج بعض البنود في جدول أعمال أيهما مما تخص أجهزتها حسبما يقترحه أى منهما ، ولكن ليس لأية منظمة منهما أن تلتزم بقرارات الأخرى . وينص الإتفاق على الآتى : " نظراً لطبيعة المسئوليات الدولية للصندوق وشروطه الأساسية ، فهو يعمل بصفته منظمة دولية مستقلة (١) . وبالإضافة إلى ذلك فإن عضوية الأمم المتحدة ليست شرطاً للعضوية فى الصندوق ، و العكس بالعكس .

و عضوية الصندوق شرطاً للعضوية فى البنك الدولى ، والإسحاب من الصندوق يعنى إنهاء العضوية فى البنك الدولى ، ما لم يقرر خلاف ذلك ٧٥٪ من إجمالى قوة التصويت فى البنك الدولى .

المطلب الثانى

الهيكل الإدارى والمالى للصندوق

تمهيد :

هناك عدة إختلافات مهمة بين المنظمات السياسية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المالية مثل صندوق النقد الدولى . والإختلافات الرئيسية هى فى الهيكل الإدارى للصندوق . ودور الحصص المكتتب بها فى توزيع الأصوات ، وفى الأنشطة المالية للصندوق .

الفرع الأول

الملاحح المحددة للصندوق

أولاً : الهيكل الإدارى : (١)

يتسم الهيكل الإدارى لصندوق النقد الدولى بأنه أكثر شبهاً بالشرطة المساهمة بالمقارنة بهيكل الأمم المتحدة . وتصدر بعض قراراته عن الأعضاء أنفسهم ، كما هو الحال فى تعيين المحافظين والمديرين التنفيذيين للصندوق ، وتعديل مواد الميثاق ، أما معظم قراراته فتصدر عن الموظفين الرسميين المعيّنين ، ليس بصفتهم الفردية ، ولكن عن طريق جهازين متعاونين للصندوق وهما : مجلس المحافظين ، والمجلس التنفيذى . ويتكون مجلس المحافظين من عدد مساو لأعضاء الصندوق ، وكل عضو يعين محافظاً وديلاً ، وعادة يكون المحافظ وزير المالية ومعه محافظ البنك المركزى فى بلاده . ويجتمع مجلس المحافظين مرة فى السنة ويجوز التصويت بالبريد . وكافة سلطات الصندوق مخولة لمجلس المحافظين ، ولكن معظم سلطاته يجوز التفويض فيها ، وهذا ماتم بالفعل ، وكان التفويض للمجلس التنفيذى . ولذلك فإن معظم القرارات تصدر عن المجلس التنفيذى ، وهو فى دور إتعداد مستمر بالمقر الرئيسى للصندوق

(١) المادة ١/٥-١٢ من مواد الصندوق

ويراجع : د. إسماعيل سبرى عبد الله ، أزمة الصلاات القوية ومشكلة السيولة الدولية ، البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٦ ، ص ١٠ وما بعدها .

فى واشنطن بالولايات المتحدة . ويتحدد حجم المجلس التنفيذى وفقاً لما يقضى به مواد الإتفاق التى تحدد عدد المديرين التنفيذيين المعيّنين أو المنتخبين ، كما يجوز لمجلس المحافظين زيادة أو تخفيض عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين . وعدد المديرين التنفيذيين فى الوقت الحالى ٢٢ مديراً ، كلهم إما معيّنين أو منتخبين بمعرفة أعضاء الصندوق (١) . وكل مدير تنفيذى يعين بدلاً له . ويتقاضى المديرون التنفيذيون ونوابهم [أو بدلهم] أجورهم من الصندوق . وهؤلاء المديرون التنفيذيون شأنهم شأن المحافظين من حيث حصانتهم المتصوص عليها بمواد الصندوق . ويفتقر المجلس التنفيذى مديراً عاماً ، وهو الذى يرأس المجلس التنفيذى ويرأس موظفى الصندوق .

ويقوم المدير العام بتسيير الأعمال العادية للصندوق تحت توجيه المجلس التنفيذى . وتقضى المادة ١٢/٤ ج بأن يقوم المدير العام وموظفو الصندوق بأعمالهم ويؤدون واجبهم للصندوق وليس لأية سلطة أخرى . وكل عضو فى الصندوق يحترم الطابع الدولى فى واجباته ، ويمتنع عن كافة المحاولات للتأثير فى أى موظف عند تأدية هذه الوظائف . وبالإضافة إلى ذلك فإن مجلس المحافظين قد أنشأ جهازاً إستشارياً يسمى " اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين " إلى جانب الأجهزة الأخرى المنوط بها إصدار قرارات وفقاً لمواد الصندوق . وتجتمع اللجنة المؤقتة مرتين كل عام لمناقشة المسائل العامة الجارية الأساسية وتقوم بإرشاد المجلس التنفيذى ، وتتكون معظمها من المحافظين كما ينضم إليها بعض المديرين التنفيذيين .

ثانياً : الموارد المالية :

يختلف صندوق النقد الدولى عن الأمم المتحدة ، فى كونه منظمة مالية . وتتمثل موارد الصندوق فى : العسلات ، وحقوق السحب الخاصة ، والذهب . أما

(١) خمسة مديرين تنفيذيين يعينهم الخمسة الأعضاء الذين لهم أكبر حصص المساهمة : [الولايات المتحدة، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، اليابان] ومعظم المديرين يتم إنتخابهم لمدة سنتين ، وعند الإنتخاب يجوز أن يعين عضو أو عضوين مديراً فى حالة أن تكون عملاتهم مستخدمة بكثافة بحيث تفوق مبالغ الخمسة من ذوى أكبر الحصص ، وينطبق ذلك حالياً على المملكة العربية السعودية [مادة ٣/١٢ ب، ج.]

المصروفات الإدارية للصندوق فيغطيها دخل الصندوق من إستخدام تلك الموارد فى عمليات ومبادلات الأعضاء . وتتجمع معظم الموارد المالية للصندوق فى الإدارة العامة . وتنجيز المادة ٧/٥ ب للصندوق فتح حسابات للموارد يساهم بها الأعضاء أو غير الأعضاء لعمليات ومبادلات تتفق وأغراض الصندوق ، بما فى ذلك تقديم مساعدة مالية للأعضاء للوفاء بديونهم الخارجية . والموارد الواردة فى هذا الحساب تظل منفصلة عن الموارد العامة لأى حساب آخر يمسكه الصندوق . و الموارد العامة وكل حساب له ذمته المالية المنفصلة ، وله أصوله وخصومه .

ولتعد حقوق السحب الخاصة المعتمدة لحساب المساهمين فى مجمع حقوق السحب من موارد الصندوق . وعندما تكون فى متناول يد الصندوق [على سبيل المثال عند سداد رسوم الإشتراك] ، تغدو من أصول الصندوق وتضاف إلى حساب الموارد العامة (١) .

ثالثاً : توزيع القوى بين الأعضاء :

ربما أهم إختلاف بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى هو توزيع القوى بين أعضاء المنظمة . وإذا كان لكل عضو فى الأمم المتحدة صوتاً واحداً بصرف النظر عن عدد السكان أو العوامل الأخرى ، إلا أن الصندوق - على خلاف ذلك - له نظام الأصوات المتوازنة التى تعتمد على حصص الأعضاء .

وكل عضو فى الصندوق له حصته و تتكرر له عند إنضمامه للصندوق . وتجرى إعادة النظر فى الحصص على فترات دورية بمعرفة مجلس المحافظين والذى له إقتراح تعديل الحصص ، ولا يمكن زيادة أو تخفيض حصة كل عضو بدون موافقة

(١) يراجع : أ.د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية للدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،

ص ٣٧٩ وما بعدها

ويراجع أيضاً :

M. Felming , The SDRS , Some problems and possibilities, Published in " Staff - papers " IMF, vol. viii , March 1971

ويراجع: أ.د. عبد الواحد الغار ، أحكام التعاون الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية ، علم الكتب ،

١٩٧٨ ، ص ٤٢٠ - ص ٤٢٢

العضو (١) . وتحسب الحصص على أساس الأهمية الاقتصادية والعلاقات النقدية للأعضاء

الفرع الثاني

الأثار المترتبة على حصص الدول الأعضاء

تمهيد :

يترتب على حصة الدولة العضو أربع نتائج أساسية ، فهي من ناحية تقرر حقوق تصويت العضو والمحافظة والمدير التنفيذي المنتخب بمعرفة العضو ، ومن ناحية ثانية تقرر حجم إشترك العضو ، ومن ناحية ثالثة تقرر حجم إستفادة العضو بالموارد العامة للصندوق ، وأخيراً تقرر نصيب العضو في أية مخصصات من حقوق السحب الخاصة (٢) .

أولاً : حقوق التصويت :

لكل عضو في الصندوق ٢٥٠ صوتاً أساسياً ، بصرف النظر عن حجم حصته ، بالإضافة إلى صوت واحد عن كل مائه ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة بحصته (٣) . والأصوات الأساسية المحددة تخلف من ، أهمية الحصص إذا نظرنا إليها من زاوية أغراض التصويت ، وقد تتلشى الأهمية مع زيادة حجم الحصص . والأصوات الأساسية مكافئة أو متساوية مع حصة قدرها ٢٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة . وأصغر حصة في الصندوق [في ١٢ يولية ١٩٩٧] كانت ٧ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وهي لمالديف وقدرها ٠.٠٠٢ ٪ من إجمالي الحصص ويعطيها الحق في ٢٧٠ صوتاً تمثل ٠.٣ ٪ من إجمالي الأصوات . وأكبر حصة هي ١٨ بليون تقريبا من حقوق السحب الخاصة وهي للولايات المتحدة ، قدرها

(١) مادة ٧/٣

(٢) انظر : المادة ١/٥/٢٢ وراجع : المادة ١٢/٥/ب بالنسبة لاستثناءات التصويت

(٣) راجع فيما يتعلق بالتصويت :

١٩,٩١٪ من إجمالي الحصص ، وتعطى الحق في ١٧٩,٤٣٣ صوتاً أي ١٩,١٤٪ من إجمالي الأصوات .

وكل محافظ أو مدير تنفيذي معين يدلى بالأصوات المخصصة للعضو الذي يعينه ، والمدير التنفيذي المنتخب يدلى بحد الأصوات المحسوبة له عند انتخابه (١) .

ولذلك فنظام التصويت المتكافئ أو المتوازن السائد في الصندوق له نتائج على كل القرارات التي تتخذها الأجهزة التي يضمها الصندوق وهي : مجلس المحافظين ، والمجلس التنفيذي . وبالتالي فأغلبية عدد المديرين التنفيذيين ليست بالضرورة لها أغلبية الأصوات في المجلس التنفيذي .

ومن حيث المبدأ تنفذ القرارات بأغلبية الأصوات التي يتم الإدلاء بها (٢) . وفي بعض الحالات تتطلب المواد أغلبية خاصة [٧٠٪ أو ٨٥٪ من إجمالي الأصوات] . على سبيل المثال أي تغيير في الحصص يتطلب أغلبية بنسبة ٨٥٪ من إجمالي قوة التصويت في مجلس المحافظين (٣) . وتتطلب أهم القرارات أغلبية عدد الأعضاء ومجلس المحافظين فضلاً عن أغلبية خاصة من إجمالي قوة التصويت . مثال ذلك يتطلب قرار مجلس المحافظين لإجبار عضو على الإسهام من الصندوق لمخالفة التزاماته بملئضى مواد الصندوق أغلبية ٨٥٪ من إجمالي قوة تصويت المحافظين (٤) . ويتطلب تعديل مواد الصندوق عادة قبول ٣/٥ الأعضاء ممن يملكون ٨٥٪ من إجمالي قوة التصويت ، وفي ثلاث حالات يتطلب قبول جميع الأعضاء (٥)

ثانياً : رسم الاشتراك :

يتساوى رسم اشتراك كل عضو مع حصته . وتبلغ الاشتراكات لحساب الموارد العامة وتصيح جزءاً من الموارد العامة للصندوق . والجزء الأكبر من

(١) أنظر المادة ٣/١٢ من مواد الصندوق ، ولايسمح للمدير التنفيذي المنتخب من عدة أعضاء بجزئة أصواته التي له حق الإدلاء بها .

(٢) أنظر : المادة ٥/١٢ ج من مواد الصندوق

(٣) أنظر : المادة ٢/١٢ ج من مواد الصندوق

(٤) أنظر : المادة ٢/٢٦ ب من مواد الصندوق

(٥) أنظر المادة : المادة ٢/٢٨ ، ب من مواد الصندوق

الإشتراك [٧٥٪] يدفع بعملته العضو ، ويجوز إستبدال ذلك بسند إنشئ غير قابل للتحويل وبدون فوائد ، أو بالتزام مائل حتى يفي الصندوق باحتياجاته الفعلية من المصروفات (١) . وبالقى الإشتراك - وكان فى الأصل يسدد ذهباً - أصبح يسدد الآن فى صورة حقوق سحب خاصة .

وعندما يتم سداد مبلغ لحساب الموارد العامة للصندوق ، تظل قيمة تلك العملة ثابتة بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (٢) . ويطبق نفس المبدأ على العملات التى يحصل عليها الصندوق فيما بعد فى معاملات أو عمليات . وفى حالة إنخفاض قيمة العملة ، فإن العضو المصدر للعملة يجب أن يسدد الفرق . أما فى حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الصندوق يعيد الفائض إلى العضو .

والعملات وحقوق السحب الخاصة التى تدفع نظير إشتراكات الأعضاء تصبح ملكاً للصندوق وتتمتع بالحصانة والإمتيازات المكفولة له . ويجوز أن يستخدمها الصندوق فى عملياته ومبادلاته .

والإشتراكات التى تدفع للصندوق والدة من موارد عامة ، أى الخزانة العامة للدول أو البنوك المركزية . وذلك يقال أحياناً أنها أموال دافعى الضرائب ، رغم أنها فنياً فى معظم البلدان ليست ممولة من ضرائب إضافية . والسبب فى هذا التناقض نجده فى الأسلوب الفنى الخاص بتمويل الصندوق .

فسداد الجزء من الإشتراك فى صورة حقوق سحب خاصة هو تحويل لأصول إحتياطية للصندوق . ولما كانت هذه الحقوق الخاصة تخرج من ملكية الدول ، فإن إحتياطياته تتخلص ولا يتقاضى عن هذا الجزء من حقوق السحب الخاصة فوائد . وعلى كل حال فإن العضو له صفة دائن بالنسبة للصندوق ، حيث أن للعضو إحتياطى دائم لدى الصندوق ، ويجوز السحب من الصندوق بعمليات أعضاء آخرين فى أى وقت وبدون مصروفات . وبالإضافة إلى ذلك ، طالما كان إحتياطى العضو باقياً بدون سحب ،

(١) تراجع : المادة ٤٣/٣ من مواد الصندوق

(٢) تراجع : المادة ٢/٥ من مواد الصندوق

فإن الصندوق يقوم بسداد عائد لصالح العضو الدائن ، وهذا يسد إلى حد كبير الخسارة التي تلحق بعائد العضو .

وبالنسبة للجزء النقدي من الإشتراك ، فالحاجة لسدادها فعلاً إلى الصندوق حتى تنشأ حاجة إلى الإنفاق . وفي نفس الوقت فإن عدم الإنفاق [المؤقت] يزيد من التراكم الاحتياطي للعضو بنفس القيمة . ولذلك فإن العضو يوسع أن يسحب في أي وقت بدون مصاريف مبلغاً أكبر من الصندوق إذا احتاج ذلك ، ويتقاضى عائداً إضافياً كلما تضخم الاحتياطي الخاص به في الصندوق . والمشكلة الوحيدة للعضو ربما تكمن في عدم قدرته على تقديم عمله ، في حالة أن يكون احتياطيته بملكته الوطنية غير كاف للوفاء بمصروفات الصندوق . وفي هذه الحالة لابد من الاقتراض من البنك المركزي أو من مصادر خاصة ، وربما الفائدة على هذا القرض تلتحق بالعائد الذي يسدده الصندوق .

وباختصار ، فإن تكلفة الإشتراك بالنسبة للعضو هي فائدة مدينة محتملة بسبب الفرق بين ما فاتته من فائدة على حقوق السحب الخاصة أو التي قد يسدها لدائنيه وبين العائد الذي يسدده الصندوق . ومن الواضح بداية أنه كلما زاد استخدام الصندوق لعملات العضو ، كلما زادت التكلفة المحتملة للعضو .

ونظرياً ، فإن الصندوق ، باعتباره مؤسسة تعاونية ، يجب أن يتمكن من استخدام كافة عملات الأعضاء ، ولكن هذه ليست الحالة بالفعل ، لأن بيع الصندوق للعملة له نتائج تلحق إتفاق تلك العملة . فعندما يبيع الصندوق كمية من عملة عضو ، فإن هذه الكمية إما أن تستخدم بحرية ، أو تحول إلى قدر مساوٍ من عملة يمكن استخدامها بحرية (١) . وقد استقر الصندوق على أن هناك خمس عملات يمكن استخدامها بحرية ، هي المارك الألماني ، والفرنك الفرنسي ، والين الياباني ، والجنيه الإسترليني ، والدولار الأمريكي (٢) . وفي حالة قيام الصندوق ببيع أي من هذه

(١) انظر : المادة ٣/٥ - ب من مواد الصندوق

(٢) القرار رقم ٥٧٩/٤٦/٧٨ في ٣١ مارس ١٩٧٨ ، نشرة الصندوق عدد ١٤٤ ، ١٩٨٩ ، ص ٥٨ ، وجاء تعريف عبارة " النقد الممكن استخدامه بحرية " في المادة ٣/٥ من مواد الصندوق ويعني استخداماً على نطاق واسع في المنوعات الدولية ، وأنه يجري تداوله بصورة رئيسية في أسواق النقد العالمية .

العملات، فإن العضو المصدر لهذه العملات يجب أن يكون قادراً على تحويل هذا القدر إلى عملات يمكن إستخدامها بحرية . وهذا التحويل يخلف من حيازة العضو للعملة التي يمكن إستخدامها بحرية ، وبالتالي يقلل من إحتياطياتها الخارجية . ومن الواضح أن لذلك أثره السلبي الجسمي على العضو الذي يحتاج تلك الإحتياطيات لمدفوعاته الخارجية . ولذلك ، يجوز للصندوق في مثل هذه الحالة أن يستخدم عملة هذا العضو مؤقتاً ، حتى يتحسن ميزان مدفوعاته ومعه موقف الإحتياطي لديه (١) .

والإستبعاد المؤقت لبعض العملات من حسيبة العملات التي يجوز للصندوق إستخدامها في عملياته ومبادلاته يخلف من سيولة الصندوق ، أي من إجمالي الأصول [العملات وحقوق السحب الخاصة] المتاحة لدى الصندوق ، ويتيحها بدوره للأعضاء . وفي الحقيقة أن أصول العملات السائلة للصندوق تبلغ حالياً ما لا يجاوز ثلثي الإشتراكات التي تسد بعملات الأعضاء .

وهناك سبب آخر لخفض سيولة الصندوق وهو إتفاق أصوله السائلة في عملياته ومبادلاته . وبمرور الوقت لابد من إستعاضة تلك الأصول ، عندما يسدد الأعضاء الموارد التي سبق أن أتاحها لهم الصندوق [بإستثناء المسحوبات من الإحتياطيات الثابتة لهم لدى الصندوق] ، ولكن حتى ذلك الوقت يجوز أن يحتاج الصندوق لإيجاد سيولة إضافية سواء عن طريق الإقتراض أو زيادة حصص الأعضاء .

وزيادة الحصص يضيف إلى الموارد الدائمة للصندوق ، وهذه عملية أقل تكلفة من القرض . ولذلك فإن الصندوق يلجأ عادة إلى زيادة الحصص العامة بدلاً من القرض للحصول على أصول سائلة إضافية . وكما سلف بيانه ، يوسع الصندوق إقتراح زيادة الحصص الخاصة بالأعضاء . وليس للعضو أن يطلب منه زيادة حصته . وعلى كل حال ، فإن حجم حصص العضو يحدد حقوقه داخل الصندوق ، وهناك حافز قوي لكافة الأعضاء للمساهمة في زيادة الحصص . وبالإضافة إلى ذلك إذا لم يشترك أحد الأعضاء في الزيادة العامة للحصص ، فإن نصيبه في حقوق التصويت سوف تنقص ، وهذا يعني أن يتراجع دوره في عملية إتخاذ القرار داخل الصندوق .

(١) تراجع : المادة ٥/٣ د من مواد الصندوق .

وعلى الرغم من هذه الحوافز ، إلا أنه يجوز ملاحظة بعض التراخي لدى بعض الأعضاء، ليس بسبب موافقتهم على زيادة حصصهم بل بسبب زيادة حصص الأعضاء الآخرين ، وذلك على النحو التالي :

أولاً: الزيادة العامة في الحصص ليست متماثلة بالضرورة لكافة الأعضاء ، والأعضاء الذين يمنحون حصة أقل ربما يعارضون الاقتراح الذي يتطلب إقراره ٨٥٪ من إجمالي قوة التصويت حتى يتم ترضيتهم . وفي الوقت ذاته فإن الزيادة التي يتوافر فيها التناسب العادل ربما يقاومها الأعضاء الذين كانوا يأملون في زيادة بقدر أكبر .

ثانياً: إن الزيادة العامة في الحصص ليست لها ذات النتائج بالنسبة لمن يستخدمها أو يقدم أصول سائلة للصندوق . فالأعضاء الذين يستخدمون موارد الصندوق [الأعضاء المدينين] هم الذين يستفيدون من زيادة الحصة . فإحتياجاتهم في صورة حقوق السحب الخاصة يجوز سحبها في نفس يوم إيداعها في الصندوق ، وهذا يجعل سدادها غير مؤلم ويوحى بأنه مجرد رمز (١) ، فضلاً عن أن عمالتهم لن يصرفها الصندوق بسبب ضعف ميزان مدفوعاتهم وموقفهم من الإحتياطي ، والصندوق لن يزيد من مخاطر ندرة إحتياجاتهم . ولذلك فإن " المنتفعين " بموارد الصندوق ستقتصر إستفادتهم على فوائد زيادة الحصة وهي زيادة حقوق التصويت ، وزيادة حقوق الإستفادة بموارد الصندوق ، وزيادة المخصص لهم من حقوق السحب الخاصة . ومن ناحية أخرى ، فإن الأعضاء الذين يقدمون عملات ينفقها الصندوق [الأعضاء الدائنين] ، إذا كانت لهم نفس المزايا السابقة ، إلا أنهم يتحملون النتائج المالية لإستخدام مواردهم في شكل خسارة العائد وتآكل الإحتياطيات . وعلى كل حال ، وحتى تتم الموافقة على الزيادة العامة للحصص ، فإن العضو الدائن لديه أسباب طيبة لعدم الموافقة ما لم تتم زيادة حصته . وفي هذه الحالة

(١) وهذا الإستحداث هو نتيجة التحديل الثنائي لمواد الصندوق والذي أصبح سارياً إعتباراً من أول أبريل

سنة ١٩٧٨ .

يراجع : د. إبراهيم بن عيسى العلي ، صندوق النقد الدولي ، المرجع السابق .

تتخلف قوته في التصويت نسبياً ، ولكن استخدامه لمعالجه من الإحتياطي
تظل على حالها .

والتمييز بين العضو المدين والعضو الدائن ليس مسألة ثابتة . والسبب في ذلك أن أموال الأعضاء تتغير ، لأنهم أحياناً منتفعين بهذه الأموال وفي أحيان أخرى يقدمون هذه الأموال للصندوق . وعملياً فإن الدول النامية أصبحت هي بالكثير المنتفع الوحيد بالعملة التي تقدمها الدول المتقدمة إقتصادياً . وبالنسبة لهذا الفريق من الدول فإن الصندوق أكثر مراعاة لمن لديه الإمكانيات ، ولم يعمد هيئة تعاونية . ونتيجة هذا التطور ، فإنه أصبح في مخيلة بعض الدول النامية ، أنه ظالما أن الصندوق قد أصبح في الحقيقة والواقع وكالة مساعدات ، فلا بد من أن يكون الفقر عنصراً يعمل حسابه في الحصص ، بحيث تحظى البلدان الأقل بنصيب أول من موارد الصندوق ، بصرف النظر عن المساهمة الفعلية في الأصول السائلة للصندوق . ويعني ذلك إنخفاض صافي معدل سولة الصندوق ، فضلاً عن تحمل دائلي الصندوق [الذين يقدمون أصولاً سائلة] بتكلفة أعلى ، وهذا يعني أن إحتياطياتهم الثابتة لدى الصندوق قد لا تظل سائلة بالكامل كما كان الحال في الماضي ، وبالتالي تنقص إستفادتهم بموارد الصندوق في حالة إحتياجهم .

ويمكن تعزيز ما بحوزة الصندوق من العملات في حساب الموارد العامة عن طريق القروض . ويقترض الصندوق من الحكومات ومن البنوك المركزية . وقاتوناً يجوز له الإقتراض من أطراف خاصة بشروط معينة ، ولكنه لم يفعل ذلك . وبموجب ترتيبات عامة للإقتراض ، هناك عشر دول من الدول الأعضاء بالإضافة إلى سويسرا مستعدة لإقتراض الصندوق مبالغ محددة عندما تنشأ حاجته إلى ذلك . والعملات المقترضة تصبح جزءاً من الموارد العامة للصندوق . وعلى كل حال يجب التمييز في الموارد العامة للصندوق بين " الموارد العادية " [ومعظمها إشتراكات الدول] و " الموارد المقترضة " [القروض] .

ثالثاً: الإستفادة بموارد الصندوق :

(١) الإستفادة بالموارد العامة للصندوق :

يجوز للصندوق أن يبيع العملات وحقوق السحب الخاصة الثابتة في حساب الموارد العامة إلى الأعضاء في الصندوق بناء على طلبهم ، سواء لسداد مدفوعات خارجية ، أو لدعم إحتياجاتهم النقدية ، أو لتغيير مكونات إحتياجاتهم من العملات . وهذه المبادلات عبارة عن عمليات شراء من جانب الأعضاء ، وليست قروضاً أو ضمانات ، لأنه يجب على العضو أن يدفع مبلغاً مساوياً للصندوق في شكل عملة أو حقوق سحب خاصة .

ومما لا شك فيه أن بيع العملة يخفّض مما في حوزة الصندوق من هذه العملة. على سبيل المثال إذا كانت حيازة الصندوق من عملة معينة قبل البيع هي ٧٥٪ من حصة العضو، فإن بيع ١٠٪ من الحصة يخفّض حيازة الصندوق إلى ٦٥٪ ويزيد في نفس الوقت من الإحتياطي الخاص بالعضو بنفس القدر .

وهناك نوعان من المبادلات :

النوع الأول : تحكمه المادة ٦/٥ بشأن بيع حقوق سحب خاصة مقابل عملات أجنبية [أي عملات أعضاء خلاف المشتري] ، وبيع عملات أجنبية مقابل حقوق سحب خاصة . وهذه المبادلات إختيارية تماماً ، بمعنى أن الصندوق حر في أن يوافق على المبادلة من عدمه .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المبادلات لها حدود معينة . ولابد من الحصول على موافقة العضو الذي تباع عملته أو تُشترى بمعرفة الصندوق . وهذه المعاملات الإختيارية لاتزيد من إحتياطات العضو ، ولكنها فقط تُغَيّر من مكوناتها من العملات . وطالما أن هذه المبادلات لاتخفّض من حيازة الصندوق للأصول السائلة ، فإتباعها لاتعتبر إستخداماً لموارد الصندوق ولا تشكل مساعدة مالية من المساعدات التي يقدمها الصندوق .

والنوع الثاني : تحكمه المادة ٣/٥ وتتكون من مبيعات عملات أجنبية مقابل شراء عملة العضو . ويجوز للصندوق الإتفاق مع العضو الذى يشتري عملته أن يستبدل حقوق السحب الخاصة بعملات أجنبية .

وهذه المبادلات ترفع من مستوى ما يحوزه الصندوق من عملة العضو ، وتزيد إحتياجات العضو . وهى أيضا تخفض من الموارد المسالمة للصندوق ولو بصورة مؤقتة على الأقل . وهذه المبادلات ينظر إليها بإعتبارها مساعدة مالية من الصندوق ، حيث يستخدم العضو المشتري الموارد العامة للصندوق ، ويستمر استخدامه لها طالما مابحوزة الصندوق من عمله العضو يعادل الشراء ، بإفتراض أن الصندوق لم يقم ببيع العملة ، أو أن العضو أعاد شراء العملة بحقوق سحب خاصة أو إستبدالها بعملات عضو آخر على نحو ما يحدده الصندوق . وهذه المبادلات تختلف عن المبادلات الإختيارية الموضحة فيما سبق ، لأن هذه المبادلات يمارسها العضو بما له من حق فى إستخدام موارد الصندوق . وهذا الحق ترد عليه بعض القيود والشروط .. وسوف ندرس طبيعة ممارسة هذا الحق بتفصيل أوفى فى المبحث الثالث . ويكفى أن نقول هنا أن المبادئ العديدة التى تحكم مساعدات الصندوق من حساب الموارد العامة تتمثل فى :

- ١- يجب على العضو أنه يقدم فى طلبه ما يوضح حاجته إلى الشراء ، لأن ميزان مدفوعاته أو موقف الإحتياطى أو ما يطرأ على الإحتياطى الخاص به يتطلب هذا الشراء . ويجوز للصندوق أن يناقش العضو فى طلبه .
- ٢- يجب ألا يكون قد سبق إصدار قرار بعدم أحقية العضو فى إستخدام الموارد العامة للصندوق ، مثلاً بسبب إخلاله بالتزاماته للصندوق . ويجوز للصندوق أن يتقاضى عن ذلك الشرط ، ولكن علمياً لا يمنح الصندوق تنازلات فى مثل هذه الحالة .
- ٣- يجب أن يقرر الصندوق أن الإستخدام المطلوب من الموارد يتفق مع نصوص مواد الصندوق والسياسات المتعلقة بذلك . ولا يجوز للعضو إستخدام موارد الصندوق للوشاء بإتفاق رأسمالى كبير [إستثمار فى الخارج أو تهريب أموال] - . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن موارد الصندوق المتاحة هى لمساعدة

الأعضاء على حل مشاكل ميزان مدفوعاتهم مع مراعاة ضمان سلامة موارد الصندوق . ويجب على العضو أن يدلل على نيته لدى إتخاذ إجراءات التصحيح.

٤- تُقدم موارد الصندوق على أساس حصة العضو، وكلما كانت الحصة كبيرة ، كلما زادت فرصة الاستفادة بموارد الصندوق ، وهذا ما يشار إليه أحياناً بأنه مبدأ توحيد المعاملة في الاستفادة بالموارد العامة للصندوق ، والابق القول بأنه مبدأ الاستفادة بالتناسب .

٥- يُسهل استخدام الحق في الاستفادة من موارد الصندوق عندما تكون حيازة الصندوق من عملة العضو تصل إلى ٧٠٪ من حصة العضو . ولا بد من أجل الشراء الإضافي من ضمان من العضو (١) . وعملياً يستجيب الصندوق لطلبات الأعضاء ولا يطلب ضمانات .

٦- استخدام الموارد له صفة مؤقتة ، وما لم يتم الصندوق ببيع عملة العضو لعضو آخر ، فإن العضو المشتري عليه إعادة شراء عملته من الصندوق مقابل حقوق السحب الخاصة أو بعملة عضو آخر مقبولة من الصندوق خلال مهلة محددة [تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات بعد الشراء] . وهكذا فإن موارد الصندوق لها خاصية الدوران .

٧- يجب على العضو المشتري أن يسدد مصروفات على ما كان يحوزه الصندوق من عملته مقابل الشراء ، حتى يتم إعادة الشراء من الصندوق أو البيع بمعرفة الصندوق . وهذه المصروفات تدفع بحقوق السحب الخاصة ، ويمكن تشبيهها بالفائدة المصرفية على القرض . وهي أقل من السعر السائد في السوق ، ومع ذلك فإن هذه المصروفات أخذت تتزايد بمرور السنين . وبمقتضى مواد الصندوق فإن المصروفات كانت ثابتة وبسعر ضئيل ، ولكنها زادت على أساس أن الزيادة تتفق والمبالغ المسحوبة وفترة الاستخدام. وتبدأ هذه المصروفات من نصف في المائة في أول احتياطي دائن ثم تتزايد بالتدريج

(١) مادة ٤/٥ من مواد الصندوق

بعد ذلك وفقاً لنظام خاص بالحصص . وهي حالياً تبلغ ٨٪ سنوياً على المبالغ الكبيرة . والسبب الرئيسى فى هذه الزيادة أن الصندوق يدفع عائد للأعضاء ممن تباع عملتهم من حساب الموارد العامة ، وهذا العائد يصل إلى ٧٪ سنوياً على المبالغ . وبالتالي فإن "الأعضاء الدائنين" أصبح لهم حافزاً إضافياً للموافقة على زيادة حصصهم ، وبالتالي يتيح ذلك للصندوق الاستفادة بدرجة أكبر بعملاتهم . وعلى كل حال فإن هذا الحافز محدود للغاية ، لأن بعض الأعضاء قد يفضلون عائداً أعلى عند المقارنة بأسعار الفائدة السائدة فى سوق المال . وفى السنوات الأخيرة كانت هذه العوامل سبباً فى عدم حصول بعض الأعضاء على احتياجاتهم من العملات الأجنبية لسداد التزامات مالية متأخرة عليهم للصندوق . وقصور موارد الصندوق، بالإضافة إلى تكلفة المحافظة على موازنات تنطليها الحيطه والحذر يتحمل نتائجها باقى الأعضاء فى صورة عائد أقل لصالح الأعضاء الدائنين ومصرفات أعلى يتحملها الأعضاء المدنيين .

وتذهب بعض الدراسات والبحوث المنشورة إلى أن المصروفات التى يتقاضاها الصندوق لاتزال ضئيلة للغاية ، على أساس أن المال الذى يدفع فيه فائدة ضئيلة يخلق بغير حكمة . ويرى أنصار الفوائد الضئيلة أن مساعدة الصندوق لن تكن مجدية إذا تحمل المتلفع بموارد الصندوق أعباء مالية مرتفعة . خاصة وأن الوصول إلى توازن قد أصبح صعباً إن لم يكن مستحيل، ويتضح ذلك من الصعوبات التى تصادف البلدان النامية فى تخصيص مقابل لخدمة الدين الخارجى . ولتوضيح هذه المناقشة تسوغ الإشارة إلى تطور مهم فى الولايات المتحدة ، وفى سنة ١٩٨٣ مرر الكونجرس الأمريكى [السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة] قانوناً يلزم المسؤولين فى الولايات المتحدة [المحافظ والمدير التنفيذى] بتقاضى عائد من الصندوق يوازى سعر الفائدة السائد فى سوق المال . وفى سنة ١٩٨٨ ، حث وزير الخزانة الأمريكى البنوك الدائنة على الموافقة على خفض سعر الفائدة السائد فى سوق المال لصالح البلدان النامية ، سواء بصورة مباشرة ، أو من خلال خفض فى رأسمال القرض ، وطلب من الصندوق والبنك الدولى مساعدة تلك البلدان فى جهودها من أجل خفض ديونها ومتخصصه لخدمة الدين الخارجى .

ومن المفيد ملاحظة أن العديد من تلك المبادئ لا ينطبق على مشتريات العملة من أجل تعزيز الإحتياطي ، لأن تلك المشتريات لا ترفع من حيازة الصندوق لعملة العضو بأكثر من ١٠٠٪ من حصته .

وعلياً فإن كافة سياسات استخدام موارد الصندوق تتضمن ضوابطاً تضع في إعتبارها مصلحة الإحتياطيات الثابتة من عملات الأعضاء .

ويلاحظ أنه في المشتريات بغرض تعزيز تلك الإحتياطيات ، لا يعترض عليها أحد ، لأن الشراء مقصود به تعزيز التدفق النقدي الرأسمالي وليس على العضو أن يقدم ما يبرهن على أن طلب الشراء عرضة لتصحيح مشاكل ميزان مدفوعاته ، ولا يخضع طلبه للإلتزام بإعادة الشراء ، ولا يدفع مصاريف دورية. وفي معظم الحالات لا ينظر إلى الشراء من أجل تعزيز الإحتياطي بإعتباراً إستخداماً للموارد العامة للصندوق ، لأن مثل هذا الشراء لا يزيد من صفى مساهمة العضو في الموارد السائلة للصندوق .

(ب) الإستفادة بالموارد الأخرى للصندوق :

يلاحظ أن المبادئ التي ذكرناها فيما سلف تحكم الإستفادة بحساب الموارد العامة للصندوق ، والذي يغذيه بالضرورة إشتراكات الأعضاء ، وهو أهم حساب للصندوق . وهذه المبادئ لا تنطبق بالضرورة على حساب المصروفات العامة في الصندوق . وفي حساب الموارد العامة لا يجوز التفوق قانوناً بين البلدان النامية والمتقدمة ، رغم أن الدول النامية قد أصبحت هي المستخدم الوحيد للموارد العامة للصندوق . في حين أنه في حساب المصروفات العامة يجوز تجنيب موارد الصندوق لصالح الدول النامية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن شروط المساعدة تختلف بشكل يفوق ما يتبع في حساب الموارد العامة . على سبيل المثال حساب النفقات يغذيه بصورة رئيسية أرباح بيع حصة الإشتراكات المقومة بالذهب [أى الفرق بين معدل ٣٥ وحدة من حقوق السحب لكل أوقية والسعر الفعلي للذهب في السوق] ، ثم هناك العائد من تقديم قروض للدول الأقل نمواً ، والعائد على القروض واجبة المدة خلال عشر سنوات بعد فترة سماح خمس سنوات ونصف مقابل فائدة نصف في المائة سنوياً . وهناك اعتماد قدرة ٢,٥ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة مخصصة للتسهيلات الهيكلية

والموازات . وأى بيع إضافى للذهب يتطلب إستصدار قرار بأغلبية ٨٥% من إجمالى قوة التصويت .

ويجوز للصندوق أيضاً أن يفتح حسابات معاونة تُغذى من إشتراكات الأعضاء أو غير الأعضاء . وهذه الحسابات مخصصة لتقديم قروض بشروط ميسرة وأحياناً تقدم كمنح بالشروط التى تحكم كل حساب .

وسوف ندرس المعاعدة المالية المستمدة من مختلف الحسابات فى المبحث الثالث .

رابعاً : مخصصات حقوق السحب الخاصة :

يتكون الهيكل المالى للصندوق [بعد أن ننحى جانباً الحسابات المساعدة] من الرالدين :

الأول : عام عبارة عن حساب الموارد العامة وحساب الإنفاق العام على ما سلف القول ، بالإضافة إلى حساب إستثمار لم يستخدم بعد .

الثانى : رالذ حقوق السحب الخاصة . وبين هذين الرالدين إتفصال كامل للأصول والخصوم . ولايجوز إستخدام الأصول فى أحد الرالدين لمواجهة خصوم أو إلتزامات أو خسائر يتكبدها الصندوق فى إدارته لعمليات ومبادلات تخص الرالذ الأخر(١) . ويجوز لكافة أعضاء الصندوق الإستفادة من الموارد العامة للصندوق [الموارد الثابتة فى حساب الموارد العامة] ، أما الأعضاء الذين قرروا الإقتصار على الإشتراك فى رالذ حقوق السحب الخاصة فيجوز تجنب مخصصات لهم من حقوق السحب الخاصة . ومخالفة الإلتزام بمواد الصندوق يترتب عليها الحرمان من الإستفادة من الموارد العامة للصندوق ، ولكن لاتتوقف إستفادة العضو من الحق فى إستخدام حقوق السحب الخاصة(٢) . وفى المقابل فإن الإخلال بالإلتزام فيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة يجوز أن

(١) مادة ٢/١٦ من مواد الصندوق

(٢) مادة ٢/٢٣/هـ من مواد الصندوق

يؤدى إلى وقف الحق فى استخدام حقوق السحب الخاصة ، ولكن ليس على أساس إعلان أن العضو غير مؤهل للاستفادة بالموارد العامة للصندوق (١) .

ورغم الانفصال بين الرافدين أو المركزين الماليين ، هناك تسلسل فى الأهمية بينهما وذلك على النحو التالى :

١- فيما يتعلق بالعضوية فى الصندوق ، والتي تتطلب دفع إشتراك يسدّد لحساب الموارد العامة ، يخضع العضو لكافة التزامات العضوية بما فى ذلك اختصاص الصندوق فى شئون سياسات النقد الأجنبى [سعر صرف العملات] ويعد هذا شرطاً مسبقاً للإضمام إلى رافد حقوق السحب الخاصة (٢) . وإنهاء العضوية فى الصندوق ينهى الإشتراك فى رافد حقوق السحب الخاصة (٣) . ولذلك فإن مخالفة الإلتزام بمواد الصندوق ، خلاف ما يخص حقوق السحب الخاصة ، يتطلب من العضو الإنسحاب من الصندوق ، وينتهى فى نفس الوقت إشتراكه فى حقوق السحب الخاصة .

٢- أن مخصصات العضو من حقوق السحب الخاصة تتناسب مع حصته ، أى على أساس إشتراكات الأعضاء فى حساب الموارد العامة (٤) وعملياً فإن كافة أعضاء الصندوق هم فى ذات الوقت مساهمون فى رافد حقوق السحب الخاصة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن وصف الوضع القانونى للصندوق وهيكلة المالى والإدارى لا يغطى كافة أنشطة الصندوق ، وبصفة خاصة لا يعطى تفصيلاً دقيقاً للمساعدة المالية التى يقدمها الصندوق فى حالة المشاكل التى تلحق بالديونية ، أو شروط تخصيص حقوق السحب الخاصة ، وسوف نتناول ذلك تفصيلاً فى المبحث الثالث . ولا يشمل التخصيف صلاحيات الصندوق وسلطاته فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف الأجنبى وهذا ما سوف ندرسه فى المبحث الرابع . وعلى كل حال يكفى إبراز الدور

(١) مادة ٢/٢٣ ب ، هـ . من مواد الصندوق

(٢) مادة ١/١٧ من مواد الصندوق

(٣) مادة ١/٢٤ ب من مواد الصندوق

(٤) مادة ٢/١٨ ب من مواد الصندوق

الرئيسى للصندوق بإعتباره مؤسسة مالية فى تقديم أو توفير موارد لتسوية المديونيات الخارجية للأعضاء .

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص الديون الخارجية وسبل علاجها

- المطلب الأول : مفهوم الديون الخارجية
- المطلب الثاني : الخصائص المميزة للدين الخارجى
- المطلب الثالث : وسائل علاج مشاكل الديون الخارجية

تمهيد

تعد المديونية الخارجية من المكونات المعتادة للعلاقات الاقتصادية الدولية. وتمثل تلك المديونية في شكل إستيراد بالأجل ، أو قروض أجنبية تستخدم في إستثمارات محلية أو في تمويل الواردات . ويمثل الدائنين الأجانب في المصدرين ، وحملة الأسهم والسندات ، والمصارف ، و المنظمات الحكومية والدولية . وينتمي المدينون إلى القطاع الخاص أو القطاع العام للدولة المدينة

وفي منتصف السبعينات ، أدى إعادة دوران دولارات البترول إلى زيادة كبيرة في قروض الدول النامية سواء لأغراض الإستثمار أو الإستهلاك . وكانت هذه القروض تقدم عادة من البنوك إلى الحكومات أو الهيئات العامة مقومة بالدولارات الأمريكية مع سعر فائدة عالم يراعى فيه عمولة البنوك الممولة [وهي خلاف عمولة القرض ولكنها من مكوناته] + هامش ربح . وأدى ذلك فيما بعد إلى زيادة سعر الدولار والفائدة على الدولار مصحوباً بإنخفاض في أسعار السلع ، مما أدى إلى إنخفاض حصيلة صادرات الكثير من البلدان النامية ، وكان مصحوباً أحياناً بهروب رأس المال نتيجة عدم الإستقرار السياسى والإقتصادى أو بسبب أسعار صرف العملة الأجنبية على أساس غير واقعى ، وأدى ذلك بدوره إلى عدم توازن بين نفقات خدمة الدين الخارجى في البلدان النامية وماليتها من موارد متاحة . والإقتراض الإضافى للحصول على أموال جديدة ليس سوى علاج مؤقت ، ولذلك فإن الإقتراض لسداد فوائد الدين ماهو إلا لكسب الوقت ولكنه يزيد من أعباء الدين .

و حالياً تبلغ الديون الخارجية للدول النامية قرابة ١٥٠٠ بليون دولار أمريكى، وخدمة هذا الدين تبلغ قرابة ٢٠٠ بليون دولار أمريكى . وتمول البنوك التجارية وحدها قرابة ٥٠٠ بليون دولار أمريكى لخمسـة عشر من أكثر الدول النامية إستغراقاً في الديون . وتعطى هذه الأرقام فكرة عن ضخامة مشكلة ديون الدول

النامية، وإن كانت بعض البلدان المتقدمة إقتصادياً مدينة بدورها . على سبيل المثال الدين الخارجى للولايات المتحدة ٥٣٠ بليون دولار أمريكى (١) .

المطلب الأول

مفهوم الديون الخارجية

يتسم الدين الخارجى بالنسبة لرجل القانون ، بأنه له مفهوماً قانونياً . فهو يشير إلى إلتزام بين طرفين ، مدين ودائن ، ويجوز أن يكون مصدر الإلتزام عقد ، أو فعل أو ما شابه ذلك . ويجوز أن يحكمه القانون المحلى أو القانون الدولى . وفى هذا الصدد فإن العقود الدولية تؤثر بعضاً من التساؤلات المهمة : مثل تحديد القانون الذى يحكم العقد والمحكمة المختصة بالنظر .

أما بالنسبة لرجل الإحصاء ، الذى يرسم ميزان مدفوعات بلاده ، فإن إجمالى الديون الخارجية أو الإلتزامات الخارجية هى مقدار الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة فى وقت محدد على المقيمين فى بلد ما إلى غير المقيمين لئسداد أصل الدين سواء كان بفوائد أو بدون فوائد ، أو لئسداد فوائد مقابل دين أصلى أو حتى بدون وجود دين (٢) .

وهذا التعريف الإقتصادى لإجمالى الديون الخارجية يستحق بعض التعليقات وذلك على النحو التالى :

(١) حول حجم الديون الأمريكية يراجع : د. رياض صالح أبو العطا ، ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى ، رسالة الدكتوراه ، كلية الحقوق جامعة طنطا ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ١١٧ وما بعدها .

(٢) وهذا التعريف مقبول من كل من الصندوق والبنك الدولى ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية وبنك المقاصة الدولى ، ورأى فى لائحة المشتركة عن تعريف الديون الخارجية والإحصاء لسنة ١٩٨٨م .

ويراجع : د. أمينة عز الدين عبد الله ، مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥

أولاً : يجب التمييز بين إجمالي الدين الخارجى وصافى الدين الخارجى ، فبإذا كانت المطالبات الخارجية إزاء أحد البلدان هى التزامات مقيمين للأجانب فى بلدان أخرى ، فإن المطالبات الخارجية هذه يقابلها حقوق للمواطنين على أجانب ويصبح صافى الدين هو المطالبات الخارجية عليها مطروحاً منها الحقوق قبل الأجانب .

ولايغنى ذلك المقاصة أو تسوية المواقف بين المطالبات لصالح البلد وديونها الخارجية ، لأن التسوية فى مثل هذه الحالة تتطلب التزامات متبادلة بين نفس الدائن والمدين . وكل ما يعنيه الأمر أن الحقوق إذا فاقت المطالبات الخارجية عندئذ يمثل ذلك تدفقاً للموارد إلى داخل البلد ، وعلى العكس إذا زادت المطالبات الخارجية عن حقوق المواطنين قبل الأجانب ، فإن ذلك يعنى تدفقاً للموارد إلى خارج البلد . وفى الحالة الأخيرة لابد من تمويل العجز من أصول مقبولة فى المدفوعات الدولية . وبالإضافة إلى ذلك ، حتى عند افتراض أن الحقوق تفوق الإلتزامات ، ربما هناك إختلاف فى مواعيد الاستحقاق . والديون واجبه السداد حالياً لا يمكن أن تُسوى مطالبات تستحق فى المستقبل . وهذا التفاوت بين الديون المستحقة والمطالبات التى حل موعد سدادها يعنى تدفقاً للموارد إلى الخارج ، ويجوز أن تنقلب الصورة فيما بعد عندما تزيد المستحقات على الديون التى حل موعد سدادها . ولذلك ، ولتفادى أى توقف عن سداد الديون الخارجية ، يجب على الدولة أن يكون لديها أصول كافية ومقبولة للسداد فى المدفوعات الدولية أو القابلة للتحويل بسهولة .

ووسائل الدفع هذه المتاحة للسلطات المحلية والمقيمين لسداد الديون الخارجية يتولاها عادة النظام المصرفى والسلطات المالية . ووسائل الدفع الدولية تتم بعملات أجنبية ، وبحقوق السحب الخاصة ، وأصول قابلة للتحويل [مثل العملات الذهبية ، أو وجود إحتياطي للدولة فى صندوق النقد الدولى] ، وهذه الوسائل تكون تحت طلب السلطات المالية أو تحت رقابتها

بالنسبة لاحتياطات البلاد (١) . وهذه الإحتياطيات تشمل الإيداعات فى البنوك الأجنبية ، والأوراق المالية القابلة للتداول والتي تصدرها الحكومات الأجنبية.

ثانياً: لا يتضمن الدين الخارجى للبلاد الإلتزامات الحكومية الخارجية فحسب ، بل يتضمن أيضاً الديون الأخرى للهيئات العامة مثل البنك المركزى والوكالات الرسمية والشركات العامة التى تملكها الدولة وديون الأكابليم والمدن ، والديون الخارجية للقطاع الخاص (٢) .

ثالثاً: إن معيار تمييز الدين المحلى عن الدين الخارجى هو إقامة الأطراف . فمثلاً سندات الخزنة التى تصدرها الدولة للمقيمين ، وقرض بنك محلى للحكومة هو دين محلى . فى حين أن سندات الخزنة التى تباع لغير المقيمين ، وقرض من بنك أجنبى للحكومة هو دين دولى . والديون بين المقيمين فى نفس القطر هى ديون محلية . فى حين أن الديون بين مقيم وغير مقيم هى ديون خارجية . ولذلك فالمعيار هو الإقامة وليس الجنسية .

رابعاً: إن الدين الخارجى يعنى ديناً فعلياً يملكه ععد . والقرض المفتوح والذى لم يتفد بعد بموجب إتفاق بين غير مقيم وطرف مقيم لا يعتبر ديناً بعد . ومساهمة غير المقيم كحامل للأسهم فى شركة محلية ، أو ملكيته لأموال محلية ليست من قبيل الديون الخارجية .

ويجدر ملاحظة أن التعريف الإقتصادى للديون الخارجية يجوز أن يبدو فضفاضاً أو مقتضباً للغاية فى نظر رجل القانون . والتعريف الفضفاض يشمل ديون مختلف الهيئات العامة والخاصة خلاف الحكومة ، والتي تمثل مديونية البلاد . فى حين

(١) يراجع فى ذلك

IMF, ed. Balance of payments , 1977 , pp 147 etc..

ويراجع أيضاً :

R.w Edward, International Monetary collaboration, Transnational, publishers, 1985

(٢) يراجع تفصيلاً فى ذلك : د. رياض صبايح أبو العلا ، ديون العالم الثالث على ضوء أمكان القانون

الدولى ، مؤلف الإشارة إليه : ص ١٦٦ - ١٥٨

يكون التعريف مقتضياً للغاية إذا تم إستبعاد الديون غير الثابتة بعقود. وفي رأى فريق أن التمييز بين حاملي الأسهم [وهم ليست لهم صفة الدائنين] ، وحملة السندات [وهم ممن لهم صفة الدائنين]، إنما هو مسألة مصنعة إلى حد ما ، ولكنها الحقيقة ؛ لحملة الأسهم ليسوا بدائنين بحرفية المعنى ، والأسهم ليست لها قيمة ثابتة .

والتعريف الإقتصادي يخدم غرضاً و هو حساب المعدل بين تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج ومستوى إحتياجات البلاد ، وهذه أحد الأوجه الإقتصادية - وليست القانونية - للدين الخارجي. والعلاقة بين الدين الخرجي والإحتياجات هي إحدى خصائص الدين الخارجي .

المطلب الثاني

الخصائص المميزة للدين الخارجي

يبدو أن التعريف الإقتصادي للدين الخارجي بالنسبة لرجل القانون يحيط بمختلف العلاقات القانونية ، وكل علاقة قانونية لها خصائصها . فدين حكومة لحكومة أخرى يحكمه القانون الدولي ، في حين أن الدين بين الاطراف الخاصة يحكمه القانون المحلي (قانون العقد) . وبالنسبة لديون الحكومات لدائنين أجانب قطاع خاص لا يحكمه حسب الرأي المستقر حالياً القانون الدولي العام وإنما يحكمه القانون المحلي ، سواء قانون الدولة التي ينتمى إليها المدين أو القانون الذي يعلق عليه الأطراف . وأحياناً يُدرج شرط للتحكيم ، يخول المحكمين سلطة تطبيق مبادئ القانون الدولي ، أو حتى قبول مبادئ قانونية تبدو مناسبة .

وبالنسبة لرجل الاقتصاد ، فإن الملاحح المشتركة لكافة تلك العقود ليست لها علاقة بأوضاع الأطراف أو القانون واجب التطبيق ؛ وإنما العبرة بإقامة المدين غير المقيم والذين يترتب عليه في النهاية تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج . وتتطلب كثير من العقود الدولية أن يكون الدفع بعملة الدائن ، أو بعمله أخرى مقبولة لدى الدائن ، وبافتراض أن يتاح للمدين أن يدفع بالعملة المحلية ، فإن الدائن غايته عادة أن يحول

العائد أو ما يسد من القرض بعمله بلاده أو عملة طرف ثالث . وفي كلتا الحالتين هناك إستنزاف للنقد الأجنبي للبلاد . وحتى إذا قرر الدائن إستثمار أمواله بعمله المدين قبل شراء سندات أو إيداعها في مصرف مقابل فوائد بنكية ، إلا أنه ليس هناك ضمان بأن مثل هذه الاستثمارات ستكون ، لأن هذه الإستثمارات لها طبيعة مؤقتة على خلاف الإستثمار في أصول عقارية . بمعنى أن الدائن ربما يقرر إستعادة أمواله وإستردادها عن طريق تحويلها إلى عملة أخرى .

ومخاطر التحويل إلى عملة أجنبية مسألة جدية عندما تكون عملة المدين لا تستخدم في المدفوعات الدولية بشكل واسع ، أو عندما تكون عرضة لانخفاض قيمتها بسبب إرتفاع معدل التضخم ، أو عندما تكون الإستثمارات بتلك العملة ليست مربحة بالقدر الكافي بسبب إنخفاض معدل الفائدة ، أو عندما يخشى المستثمر الأجنبي أن يتعرض إستثماره للمصادرة أو للتجميد بمعرفة الحكومة ، وبالتالي يفقد خاصية إمكان تحويله إلى نقد أجنبي . وعلمياً ، فإن كثيراً من العملات لها سمعة أو أكثر من هذه السمات ، ولذلك لايقبل عليها الدائنون ، أو سرعان ما يعمد الدائن إلى تحويل ما بحوزته من عملة المدين إلى عملة أخرى .

وبعض العملات يزداد الإقبال عليها ، وهي مقبولة من الدائنين الأجانب ، بل ويشترها المستثمرون الأجانب الذين يتوقعون إرتفاع قيمتها ، أو إرتفاع معدل العائد منها .

وعندما يكون من المقرر سداد الدائن غير المقيم بعمله أجنبية ، أو عندما يعمد الدائن غير المقيم إلى تحويل النقد المحلي إلى نقد أجنبي ، يثور التساؤل من الذي يوفر وسائل الدفع ؟ إن المدين المقيم ربما لديه نقده الأجنبي . و سوف يشتري غالباً ما يحتاجه من النقد الأجنبي من البنك الذي يتعامل معه . وإذا رغب الدائن في تحويل النقد المحلي الذي يتسلمه عند السداد ، فإنه سيعمد إلى تحويله إلى نقد أجنبي عن طريق البنك المحلي أي " الوسيط " الذي يتسلم التسديدات في شكل إيداعات بالبنك المحلي . وبإفترض أن الدائن غير المقيم يطلب من بنك غير مقيم أن يجرى عملية التحويل ، فإن مثل هذا البنك سيعمد إلى قيد حساب العملة الأجنبية مديناً - في حساب المدين بالبنك الوسيط الذي يتسلم الإيداعات بالعمله المحلية . وفي كل حال ، فإنه

سوف تنخفض العملات الأجنبية للمقيم ، وهذا يضعف من قدرته على سداد ديونه الخارجية .

وإستمرار إستنزاف العملات الأجنبية من شأنه أن يخفض بالفعل من إجمالي الأصول المالية للمقيمين في مثل هذا البلد بما يؤثر على قدرة تلك البلاد في سداد مدفوعاتها بالعملة الأجنبية ما لم يكن هناك مورد آخر يعوض هذا الإستنزاف في صورة تدفق للأموال بالعملة الأجنبية من خارج البلاد نتيجة إستثمارات أو صادرات أو ما إلى ذلك . وفي النهاية يجوز حدوث إختناقات في العلاقات الإقتصادية الدولية نتيجة نقص وسائل المدفوعات الدولية . ولتفادي ذلك ، يجب أن يكون لدى مثل هذه البلاد إحتياطات كافية في شكل وسائل مدفوعات دولية وأصول قابلة للتحويل إلى وسائل مدفوعات بالعملة الأجنبية لتصحيح أى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الديون الخارجية أو بسبب ديون خارجية على المقيمين في شكل إلتزامات خارجية واجبة السداد .

وإدارة إحتياطات البلاد هو جزء حيوى من السياسات الإقتصادية للبلاد . وسبل العلاج المعتادة هي سياسة مكافحة التضخم ، وتدابير لحماية سعر الصرف بالنقد الأجنبى ، وإتباع سياسة الحماية ، وفرض رقابة على النقد الأجنبى ، والتدخل لضبط سعر الصرف ، وتشجيع المصدرين عن طريق حوافز التصدير ، وتشجيع الإستثمار الأجنبى (١) . والرقابة على النقد لها أشكالها وبعضها لا يقيد من الإلتزامات المترتبة على الديون الخارجية . مثال ذلك ، يقع على المدينين في الداخل في حالة قيامهم بالسداد بعملة أجنبية إثبات أن السداد هو مقابل دين أجنبى فعلى وليست المسألة مجرد محاولة لتحويل الأموال إلى الخارج . ومن إجراءات الرقابة الشائعة على سعر الصرف مطالبة المقيمين بإستعادة أموالهم بالعملات الأجنبية أو أن يودعوا حصىلة عائد تلك العملات في بنك محلى أو في البنك المركزى . ويقصد بهذه الإجراءات الإبقاء على - أو زيادة - كمية إحتياطات البلاد من العملة الأجنبية .

وعلى كل حال ، عندما يتدهور الموقف ، تبارر السلطات إلى إتخاذ تدابير مناسبة ، وقد تتأثر حتى التعميدات لاللتزامات خارجية حقيقية ، ومن قبيل ذلك تأخير

(١) راجع تفصيلاً في ذلك : د. إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة

السداد ، وأحياناً يصل هذا التأخير إلى آحاد بعيدة . ويؤدى بنا ذلك إلى إستنتاج الخواص العادية للديون الخارجية وكيف يمكن أن تؤدى إلى ظواهر غير صحية .

المطلب الثالث

وسائل علاج مشاكل الديون الخارجية

تمهيد :

من المفيد ملاحظة إن مطالبة مدين أجنبى بالسداد يثير صعوبات معينة ، وهى أحياناً أكثر صعوبة من مطالبة حكومة أجنبية مدينة (١) . ولذلك يجب التمييز بين عجز المدين عن السداد بصفة عامة ، وعجز الحكومات المدينة عن السداد .

الفرع الأول

عجز المدين عن السداد بصفة عامة

فى حالة عجز المدين عن السداد تكون بصدد موقفين محتملين ، ويعتمد ذلك على السبب فى عدم السداد وذلك على النحو التالى :

أ - ربما لايسدد المدين ديناً خارجياً لنفس السبب فى عدم سداه ديناً محلياً ، وهو إما أن يرفض السداد ، أو أنه عاجز عن السداد بسبب إعساره . ويمكن الإلتجاء إلى سبل العلاج سواء بالتسوية للديون الخارجية أو المحلية ، وهى رفع دعوى قضائية ، وإتخاذ إجراءات إشهار الإفلاس ، والحجز ، وبيع أصول المدين .

(١) عقدت ندوة بهذا المعنى فى جامعة إلينويس سنة ١٩٨٢ مشار إليها فى :
University of Illinois Law Review .1982 , No.1, p.1

ويراجع فى نفس المعنى :

D.M. Sassoon and D.D.Bradlow, eds., Judicial Enforcement of International Debt obligations , International Law Institute.. 1987.

ويراجع أيضاً :

Jaw Dettachema, Suing Foreign Governments and Their Corporations, The Review of National Affairs, 1988

وفي حالة أن يكون المدين هيئة عامة [خلافاً للحكومة] ربما يكون لها حصانة سواء أمام المحاكم المحلية أو الأجنبية ، ولكن المحكمة الأجنبية أقل مهلاً عادة للاعتراف بتلك الحصانة بقدر يفوق المحكمة الوطنية والتي تلتزم بتنفيذ قوانين بلادها .

ب - يجوز أن يكون المدين غير قادر على السداد بالعملة الأجنبية بسبب قيود الإفراج عن النقد الأجنبي . أي لديه الرغبة في السداد ولكنه لا يستطيع شراء النقد الأجنبي اللازم للسداد . وفي حالة رفع دعوى ضده أمام محكمة وطنية في بلاده ، فإنها سوف تجد أنه العذر في عدم سداد الدين ، والقاضي المحلي سوف يطبق القانون المحلي ويعفى المدين ، مع التمييز بين القيود التي كانت قائمة بالفعل وقت التعاقد ، والقيود على النقد الأجنبي التي إستحدثت ، أي أصبحت عصباً طارئاً على العقد . كما تتفاوت النظم القانونية في إعلان بطلان العقود أو القضاء بعدم تنفيذها . وكذلك التمييز في حالة النص على أن يكون سداد الدين بالعملة المحلية ، وأن مثل هذا السداد يهرى ساحة المدين من إنقزامه . ومع ذلك فإن بعض البلدان مثل اليابان ، لا تعتبر الرقابة على النقد عذراً في عدم سداد دين خارجي^(١) . وفي حالة مقاضاة المدين أمام محكمة أجنبية ، فإن القاضي الأجنبي لن يأخذ في إعتباره بالضرورة اللوائح التي تحظر السداد^(٢) . وفي بعض البلدان تراعى المحاكم

(١) يراجع في ذلك : حكماً صدر من محكمة اليابان العليا في قضية Tomita ضد Inoue سنة ١٩٦٥

مشار إليه في :

Teruo Doi, The Validity of Contracts Made in Violations of the Eorums Exchange Controls", Law in Japan , 1968 , Vol .2,P.180

(٢) يراجع في ذلك :

F.Gianviti , Le Controle des Changes Etranger devant le Juge National , Revue Critique de Droit International Prive , 1980 , PP.479 etSS.

J. Gold , Exchange Control : Act of State , Public Policy , the IMF's Articles of Agreement , and other Complications , Houston Journal of International Law , Vol. 7, No.1, 1984,P.13

وراجع:

R.R. Tigert , Allied Bank International : A United States Government Perspective, New York University Journal of International Law and Politics, Vol. 17 ,No.1, Spring 1985, P. 511

لوائح النقد الأجنبي في البلدان الأخرى وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص على اعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين . وتستشف المحكمة القانون الواجب التطبيق في تلك الحالة . ولا تضع بعض المحاكم في دول أخرى في اعتبارها اللوائح الأجنبية وتطلب من المدين السداد بصرف النظر عن الحظر . والسداد الفعلي لا يكون ممكناً إلا في حالة وجود أرصدة للمدين خارج بلاده التي شرعت الحظر . ويقال أحياناً أنه ينبغي على القاضي الأجنبي أن يراعى على الأقل لوائح شرعتها دولة الولاية بملقضى القانون الدولي . وهذه الحجة تتأثر بين ما يسمح به القانون الدولي وبين ما يتطلبه . ويجوز لدولة ما أن تؤكد أن لها ولاية تتعدى حدود أراضيها على أساس الجنسية بدون مخالفة القانون الدولي ، ولكن الدولة الأجنبية ليست ملزمة إستناداً إلى القانون الدولي - بأن تراعى قوانين دولة أجنبية أو تنفذها .

وسوف ندرس في المبحث الرابع إعراف محاكم دولة عضو في صندوق النقد الدولي بلوائح النقد الأجنبي في دولة أخرى عضو في الصندوق وفقاً لمواد الصندوق .

الفرع الثاني

عجز الدول أو الحكومات المدينة عن السداد

تعقد الحكومة المدينة القرض عن طريق أجهزة الدولة ونيابة عن الدولة، وهي تقدم ضمانات لمصادر ديون الهيئات العامة أو الخاصة . ومن سلطة الدولة فرض ضرائب على المواطنين ، وهذا يعنى أن الشعب هو الذى يسدد الدين . وإستناداً إلى مبدأ إستمرارية الدولة ، فإن القرض الذى تحصل عليه الحكومة سيفقد من مسئولية

" وتراجع دراسة عن عدم إعراف بريطانيا بتجميد الولايات المتحدة لودائع ليبيا بالدولار في فروع البنوك البريطانية في الولايات المتحدة ، مشار إليها في : Weekly . Law Reports المجلد الثالث ،

خلفائها . وذلك لوجود مخاطر شبيهة بوفاة فرد مدين ثم يرفض أقرباؤه سداد ديونه ، أو مخاطر تصفية شركة مفلسة . وهناك قول ماثور وهو " أن الحكومات لاتنلص " ، وهذا يزيد من ثقة الدائنين سواء من داخل البلاد أو من خارجها ، وفي يقينهم أن الدولة المدينة يجوز أن ترفض السداد بسوء نية ، ولكنها لن تعجز أبداً عن السداد . وعلى كل حال عند الوفاء بدين خارجي لابد من التمييز بين القروض واجبة السداد بالعملة المحلية للدولة المدينة ، والقروض واجبة السداد بالنقد الأجنبي . وذلك على النحو التالي :

(أ) من ناحية المبدأ ، يجوز دائماً للدولة المدينة أن تسدد قرضها بعملة محلية . وبوسع الحكومة دائماً أن تقترض ، أو أن تفرض ضرائب . وأيضاً بوسعها أن تطبع أوراقها النقدية عند الحاجة من خلال بنكها المركزي المعتمد لإصدار أوراق النقد . وهناك إستثناء وهو تفويض الدولة بسيادتها النقدية لمنظمة دولية على غرار بنك مركزي مشترك يتم إنشاؤه بمقتضى معاهدة مع دول أخرى . وفي هذه الحالة لا يكون أمام الحكومة إلا أن تلتزم بضرائب .

وكان هناك في الماضي إستثناء آخر ، وحيث كانت العملة يجري سكها بالذهب أو الفضة ، ولكن ندرة المعادن الثمينة تمنع الدولة من سك العملة . ولا غرو أن كانت الدولة تغزو مصرة لعدم سدادها ديونها بعملة الفضية أو الذهبية (١) . ومع التطور وظهور النقود الورقية وإعتماد الحكومة لبنكها المركزي في إصدار النقود الورقية ، صار التضخم بديلاً لإفلاس الدولة .

(ب) إن ندرة العملات الأجنبية في الوقت الحاضر حل محل ندرة الذهب والفضة في الزمن القديم . ولايجوز لأية دولة أن تزيف عملة أجنبية بدون أن تنتهك القانون الدولي . ومثل هذا الفعل يعتبر حرياً إقتصادية . ولذلك يثار التساؤل في حالة عجز أية دولة عن سداد ديونها الخارجية ، هل بوسعها أن

(١) تراجع دراسة عن حالات إفلاس شهدتها الحكم الملكي في فرنسا في القرنين ١٧ ، ١٨ مشار إليهما في : H.Taine, Les Origines de la France Contemporaine Vol. I, 1986, Paris, PP. 229-231.

تدافع - مثل أى مدين عادى - بأن تخلّفها عن السداد يرجع إلى القيود المفروضة على النقد الأجنبي؟ والقول بذلك يعنى أن الدولة تستخدم سلطاتها التشريعية واللاحية لتعفى نفسها من سداد ديونها . وفى هذه الحالة لسنا بصدد قيود حقيقية ، ولكنها وسيلة لرفض السداد أو تعديل فى شروط القروض من جانب واحد^(١) . وهناك أمثلة لتصرفات مثل هذه الدولة عن طريق خفض قيمة عملتها بما يؤثر فى أصل الدين أو فى الفوائد على القروض ، أو إلغاء شرط السداد المقوم بالذهب الذى يُخص عليه عادة فى العقود ، أو تحويل قرض أجنبى واجب السداد بالعملة الأجنبية إلى قرض واجب السداد بالعملة المحلية . ويجوز أن تعتمد المحاكم المحلية مثل هذا التغيير فى شروط عقد القرض . والمحاكم فى البلدان الأخرى ليس عليها بالضرورة أن تعترف بذلك خصوصاً إذا كان عقد القرض يحكمه قانون أجنبى ، أو عندما يصل التغيير إلى حد المصادرة.

وفى إطار التفكير السائد فى التوصل إلى نظام إقتصادى دولى جديد ، هناك فريق من الرأى يبرر عدم سداد دولة مدينة لديونها الخارجية إستناداً إلى " القوة القهرية " أو لسبب إصهارها . ويرد فريق آخر على ذلك بأن نقص العملة الأجنبية ليس بسبب يرقى إلى " القوة القهرية " ، بل هو مجرد نقص فى وسائل السداد ، ويمكن إيجاد علاج مناسب لذلك . وأحياناً تدافع الدولة المصرة بمبدأ حالة الضرورة على أساس أن التدابير المناسبة تعنى زيادة فى الضرائب المفروضة على الشعب ونقص الغذاء أو الإضطراب إلى بيع أصول عامة لدائنين أجنبى ، وأن العبء على المواطنين أو الخسارة التى قد تلحق بالسيادة الإقتصادية لا تُحتمل سواء اجتماعياً أو سياسياً .

وفى حالات أخرى كان الرأى أنه لاينبغى إيجاد عذر لعجز الحكومة عن سداد ديونها الخارجية عندما تستخدم القرض فى أغراضها الشخصية ، أو تحول الحصيلة إلى حسابها المصرفى بالعملة الأجنبية ، أو تنفق الأموال بغير حرص . وفى مثل هذه الحالات الإستثنائية لاينطبق مبدأ إستمرارية الدولة . وتغيير الحكومة بعد مساوياً لردود

(١) د. جاب الله عبد الفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لملاج مشكلة الدين ، مصر المعاصرة ،

فعل نشأة دولة جديدة على نفس الأرضى التى يعيش عليها نفس سكان الدولة السابقة ، ولكن بدون ديونها .^(١) ومثال لعدم إستمرارية الدولة الثورة الروسية عام ١٩١٧ . وعكس ذلك عندما إعترف لويس الثامن عشر ملك فرنسا بديون الإمبراطور نابليون .

وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان علاج عدم سداد الدولة المدينة لديونها الخارجية هو الحرب . وكان من نتيجة رفض حكومة سواريز عدم الإستمرار فى خدمة الدين الخارجى للمكسيك أن قامت حملة مشتركة من قوات فرنسية وبريطانية وأسبانية بالنزول على شواطئ المكسيك . وفى الفترة من ١٩٠٢ - ١٩٠٣ فرضت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا حصاراً على سواحل فنزويلا . وهناك أمثلة أخرى لدبلوماسية الحصار البحرى . وعلى كل حال حظرت إتفاقية لاهائ التدخل العسكرى كوسيلة لتحصيل الديون التى على الدول^(٢) .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، زاد تدخل الحكومات فى نشاط الأعمال ، وهو أمر كان يعتبر تقليدياً خارج نطاق العمل الحكومى مما أدى بالتدرج إلى إضمحلال حصانة الدولة . وأصبحت حصانة الدولة فى الوقت الحاضر لامتد إلى نطاق نشاطها التجارى . علماً بأن التمييز بين العمل التجارى والعمل الرسمى لم يكن دائماً واضحاً أو يأخذ شكلاً موحداً .

وحتى فى حالة الإعتراف بحصانة الدولة ، فإن عقود القرض كانت تتم فى الغالب على أن تتنازل الدول عن حصانتها فيما يخص بإعمال عقد القرض . وكان

(١) يراجع فى ذلك :

J.L.Foorman and M.E. Jehle , Effects of State and Government Succession on Commercial Bank; Loans to Foreign Sovereign Borrowers, Illinois Law Review, 1982, No.1,P.9

ويراجع أيضاً :

M.E.Hoeflich , Through a Glass Darkly : Reflections upon the History of the International law of Public Debt in connection with State Succession , Illinois law Review, 1982, No .1 , p.39

(٢) د. حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٦ .

الدائنون الأجانب يصرون على أن يكون التنازل شرطاً لإتمام القرض . وعلى كل حال ، ويمقتضى " مبدأ كالفو " الذى كان يُرجح فى بعض تشريعات دول أمريكا اللاتينية ، كان يحظر التنازل عن الحصانة أو امتيازات الدولة بسبب ديونها (١) وهنا يحدث تنازع بين قانون البلاد وقانون العقد ، وعندئذ كان يؤخذ بقانون " نيويورك " عادة فى القروض الدولية ، وهو يقر التنازل عن الحصانة . ومؤخراً ، وبعد التوقيع على عقد القرض مشفوعاً بشرط التنازل ، على غرار ما يقضى به قانون نيويورك ، جرى التحفظ على شخصية رسمية كبيرة فى أحد بلدان أمريكا اللاتينية لاستجوابه بأمر من المحكمة ، وذلك عند عودته إلى بلاده (٢) وعادة تكون الدولة مدينة لأكثر من دائن أجنبى [سواء أكانت بنوك ، أو حملة سندات ، أو مصدرين] ، وسواء كانت الديون الخارجية على القطاع العام أو الخاص . وبالإضافة إلى ذلك ، كثيراً ما تقوم الدولة بضمان ديون خارجية لشركاتها العامة وفى هذه الحالة تختلف الإجراءات القضائية عنها فى حالة إعلان إفلاس الأفراد المدنيين ، لأن الدولة تنظم أمورها بحيث تقرر أياً من المدنيين يتم سداد ديونه المستحقه عليه لدائنيه أولاً . وبأية مبالغ ، ومتى . ومع ذلك يجوز إعلان الإفلاس دولياً ، وهذا يسهل من الإعراف ببعض مبادئ النظام الإقتصادي الدولى الجديد ، عن طريق المشابهة مع المدين الفرد الذى يسمح له بقدر من أمواله ليفنى بالمتطلبات الأساسية لمعيشته ، وأيضاً قد يسمح للدولة المدينة بأن تظل مختلطة بالأمور الضرورية لاستمرار إدارتها للبلاد . وعلى كل حال لدينا على ذلك اعتراضين رئيسيين :

(١) راجع: رسالتنا للدكتوراء ، النظرية العامة لحكم التدخل فى شئون الدول ، دراسة ثقبية وتطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .
(٢) راجع فى ذلك :

C.A. Bunge and D.C.Bunge , The San Jose de Costa Rica Pact and the Calvo Doctrine , The University of Miami Inter - American Law Review, Spring 1984, Vol. 16 , pp.13-15

ويراجع :

H.H. Mairal , Issues Arising from the Legal and Constitutional Validity of the Debt under the Debtors own Law in : D.M. Sassoon and D.D. Bradlow, eds. Judicial Enforcement of International Debt Obligations, International Law Institute, 1987, p. 147

الإعتراض الأول: أن القاضى فى إجراءات الإفلاس هو الذى يقرر ما يدفعه المدين وما يستحقه . وفى حالة أن يكون المدين دولة ، يكون التساؤل ماهى المحكمة أو المنظمة الدولية المخول لها سلطة إصدار القرار وكيفية تنفيذه ..

والإعتراض الثانى : أن الدولة ليست طرفاً مديناً فحسب ، بل لديها سلطات سيادية ، وعن طريق ممارستها هذه السلطات بوسعها أن تزيد من أرصبتها عن طريق فرض ضرائب أو رسوم جمركية ، أو المصادرة ... إلى آخره . وهل من حق الدائنين أن يطالبوا الدولة المدينة بممارسة تلك السلطات كي تتمكن من الوفاء وسداد ديونها ؟ ويجدر ملاحظة أن إجراءات الإفلاس الدولى قد تكون إقتلتاً خطيراً وجدياً على سيادة الدولة المدينة .

وفى غياب إجراءات قانونية منظمة يتم التفاهم بين المدينين والدائنين من خلال التفاوض بين الدولة المدينة والدائنين الكبار [سواء أكانت مصارف أو حكومات أجنبية أو حملة سندات] . وأمثلة المفاوضات الجماعية إتفاقية لندن لعام ١٩٥٣ حول الديون الخارجية لألمانيا [وهى عبارة عن ديون على هبات عامة لأفراد من الدائنين] ، وإنتهت المفاوضات بإجراء خفض فى مديونية ألمانيا مما سهل من إلتعاش إقتصادها .

وحالياً تجرى مفاوضات بصورة منتظمة معظمها فى نيويورك أو لندن بين البنوك الدائنة والحكومات المدينة ، وفى باريس بين حكومات دائنة وحكومات مدينة .^(١) والتركيز فى تلك المفاوضات يدور حول الديون الخارجية لقطاع عام الدولة ، بما فى ذلك إلتزامات المدينين بضمنان القطاع العام . والحكومة المدينة قد تطلب إعادة جدولة

(١) يراجع فى ذلك:

R.P. Barston, " The International Debt Crisis : Evolving Management Methods", Journal of world Trade, vol. 23 ,no. 1, February 1989, p. 69;
K.Hudes ,K.hudes, Coordination of Paris and London Club Reschedulings" New york Universtiy Journal of International Law and politics, vol.17 No.3, Spring 1985,p.553;
C.F.Meissner, " Crisis as an Opportunity for Change : A Commentary on the Debt Restructuring Process " New york Universtiy Journal of International Law vol.17,1985 , P.613;
A Rieffel , The Role of the paris Club in managing Debt problems, Essays in International Finance, No.161 ,December 1985

الدين أو إعادة هيكلة ديونها الخارجية (١). وأحياناً يكون الغرض من المفاوضات أن يكون سداد الدين الخارجى بعملة محلية مقابل استثمارها بشروط مجزية داخل الدولة المدينة، ومعنى ذلك "شطب الدين" حيث تستخدم مايعادل الدين فى إستثمارات محلية (٢).

وعادة يتولى المفاوضات عن الدائنين كبار المصارف الدائنة . ويتم الإتفاق على صيغة تطرح على البنوك الأخرى الدائنة لإقرارها . وقد ترفض الصيغة بعض البنوك ، فى هذه الحالة تقوم البنوك الأخرى بشراء حصتها فى القرض ، أو ربما يتم تجاهل عدم موافقة تلك البنوك ، ويوقع الإتفاق النهائى البنوك التى وافقت على الصيغة النهائية . ومخاطر هذه الوسيلة أن البنوك الرافضة قد تتمسك بمطالبها إزاء الطرف

(١) يراجع فى ذلك : د. رمزي لكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ،

١٩٨٨ ، ص ٢٥٢

D. Carreau , " Le Reechelonnement de la Dette Exterieur des Etats " Journal du Droit International , 1985, p. 5 ;

H.J.Hahn , "The Restructuring of External Debt: Recent Developments " , in Foreign Debts in the present and a New International Economic Order, 1986 , p.97;

D. Flint , " Renegotiation and Rescheduling " in Foreign Debt in the Present and A New International Economic order, 1986 , p.264.

L.C. Buchheit , " Ahernative Techniques in External Debt Restructuring " , University of Illinois Law Review , No. 2, 1988, p. 371;

M. Chamberlin , M. Gruson and P. Weltchek , " Sovereign Debt Exchanges " , Univresity of Illinois Law Review, No.2, 1986, p. 415.

(٢) يراجع فى ذلك :

L. C. Buchheit , " The Capitalization of Sovereign Debt : An Introduction " , Illinois Law Review, No . 2, 1988, p. 401 .

R. R. Tigert , Recent Regulatory Perspectives on Debt - for-Equity . Swaps and Securitization of Third World Debt " , Illinois Law Review, No. 2, 1988, p. 481.

S.M. Rubin ed, Guide to Debt Equity Swaps, The Economist Publications, Special Report No. 1104, 1987.

S.M. Wallenstein . "Investment Funds and Debt Equity Swaps : Broadening the Base of a New Financial Tool " , Fordham International Law Journal. Vol. 12, No.1, 1988, p.8:

J. M. Shepherd and E.H.Clock , " Regulatory Aspects of Developing Nation Debt-Equity Swaps , " Fordham International Law Journal, Vol. 12, No.1. 1988, p.43

المدين . وبمجرد التوقيع على الإتفاق الجماعى تترتب إلزامات محددة على البنوك التى شاركت فى التوقيع على الإتفاق ، وأيضاً على الطرف المدين . مثال ذلك يتعهد المدين بعدم تفضيل السداد لبنك دون باقى البنوك ، وفى حالة سداد أحد البنوك على وجه التفضيل تقوم البنوك الأخرى بمشاركته كل حسب أنصبتها . وهناك تعهد شائع فى مثل هذا النوع من التسويات بمقتضاه يتمتع على المدين أن يمنح أى دائن أو مجموعة دائنين تعهداً بدون أن يمنح نفس التعهد للدائنين الآخرين .(١)

ويسجل " التفاهم " الذى تنتهى إليه مفاوضات نادى باريس مع الحكومات الدائنة فى " محضر " أو " مضبطة " يتم الإتفاق على ما يسجل به أو بها . وهذه الوثيقة يوقعها من يمثل الحكومات الدائنة ، وأيضاً من يمثل الحكومات المدينة . وهى ليست ملزمة قانوناً ، ولكن يتعهد الأطراف بالتوصية لدى السلطات المعنية كى يتم التوصل فيما بعد إلى إتفاقات ثنائية الأطراف يجرى التفاوض بشأنها بين كل حكومة دائنة والحكومة المدينة .

وقد تؤدى المفاوضات بين الدائنين والمدينين إلى نتائج مختلفة ، ويعتمد هذا على الظروف . وقد توافق المصارف الدائنة على إعادة جدولة القرض على عدة سنوات . وربما يقدم الدائنون " أموالاً جديدة " للمدين . وهذه الأموال الجديدة عبارة عن المتأخر من سداد القرض القديم وأيضاً المتأخر من فوائد القرض . ومعنى ذلك أن الدائن يقرض المدين ليسد له . وأحياناً يقدم الدائنون أموالاً جديدة بالفعل عبارة عن قرض إضافى يعتبر جزءاً من الصفقة .

وعلى كل حال فإن تقديم " أموال جديدة " قد أصبح أمره أكثر صعوبة بعد أن انخفضت قيمة ديون الدول المدينة فى سوق المال بدرجة كبيرة . على سبيل المثال إذا تراجعت قيمة الدين فى السوق إلى ٥٠ ٪ ، فإن القرض الجديد سوف ينخفض فى التو بنفس النسبة . و لذلك يتردد أى مدير مصرف فى منح قرض جديد ، مالم تكن مخاطر

(١) يراجع:

L.C. Buchheit and R.Reisner. " The Effect of Sovereign Debt Restructuring Process on Inter-Creditor Relationships " University of Illinois Law Review ; No .2, 1988.p.493.

عدم سداد المدين تفوق هذا القدر ، أو أن يتمتع القرض الجديد بضمان أو بعدة ضمانات مشتركة .

وكثير من البنوك ، وعلى الأكل في بعض البلدان ، تضع نصوصاً لمواجهة الخسائر المحتملة في حالة إقراض دولة ذات سيادة . وأحياناً تصاغ تلك النصوص لتوحى بأنها تتعلق بالديون المدومة [أي المحتمل عدم سدادها] وذلك لأغراض التخفيف من الضرائب ، حيث يستطيع البنك أن يطرحها من إجمالي أرباحه . وبعض الحكومات المدينة تنتهز هذه الفرصة وتعتبرها شطباً للقرض أو لنسبة منه ، وبالتالي يترتب على هذا الشطب خفض الفوائد على القرض ، في حين تصر البنوك على أن هذه النصوص يقتصر القرض منها على إعادة المحاسبة ، وأنها من قبيل الأساليب الفنية للمحاسبة وليست خفضاً قانونياً للمطالبات . وتشيع هذه النصوص في البلدان التي تسمح أنظمتها بخفض قيمة الأرباح بما يعادل قيمة الديون المدومة ، ومعنى ذلك أن جزءاً من الخسارة المتوقعة سوف يتحملها دفعو الضرائب . وإن كانت المصارف في البلدان الأخرى لاتتبع نفس الإجراء .

والبنوك تضع الآن في تصورها احتمالات خفض الديون . وهذا الخفض ، بالإضافة إلى الخسارة المالية المباشرة . يؤثر عدداً من المشاكل وذلك على النحو التالي:

أولاً: أن خفض قيمة القرض المستحق على المدين يلقي بظلال الشك على كافة القروض الأخرى المستحقة طرف هذا المدين بالذات ، ولذلك يجب على الدائن أن يراجع ويخفض كافة القروض في ميزانيته العمومية .

ثانياً: أن خفض ديون مدين معين من شأنه أن يتسبب في توقعات قد تتكرر لدى مدينين آخرين لهم نفس الموقف ويسعون للحصول على الأكل على نفس نسبة الخفض . والمشكلة الأخرى أن قدرة المدين على السداد في المستقبل تصبح إلى حد ما غير مشجعة ، وهذا ما يجعل الدائنون يوافقون على خفض المديونية . وكلما كانت البلاد المدينة لديها الرغبة في التفتيش لسداد ديونها، فإن الدائنين يصبحون أقل رغبة في الموافقة على التخفيض، وهذا أحد دروس تشخيص أمراض الديون الخارجية ، فتخفيض الديون له آثاره المعنوية .

المبحث الثالث

دور صندوق النقد الدولي في تمويل الديون الخارجية

- | | |
|-----------------|--|
| المطلب الأول : | التمويل بمعرفة الصندوق |
| المطلب الثاني : | دور الصندوق في تقديم تمويل من مصادر أخرى |
| المطلب الثالث : | مخصصات للإصلاح من حقوق السحب الخاصة |

تمهيد

من المفيد الإشارة إلى أنه توجد ثلاث جهات لدور الصندوق في تمويل الديون الخارجية ، وذلك على النحو التالي :

أولاً: يجوز أن يمد الصندوق العضو بتمويل من موارد أحد حساباته : إما من حساب الموارد العامة، أو من حساب المصروفات (الإنفاق) العامة ، أو من الحسابات المساعدة (الفرعية) ، وكل حالة لها شروطها .

ثانياً: يجدر ملاحظة أن قبول العضو لبرنامج إصلاح إقتصادي هو شرط للحصول على موافقة الصندوق على تزويده بالتمويل من مصادر أخرى .

ثالثاً: يجوز للصندوق أن يرتب وسائل مدفوعات دولية عن طريق تخصيص حقوق سحب خاصة للأعضاء المشتركين في مجمع حقوق السحب الخاصة . وسوف نتناول ذلك بشئ من التفصيل .

المطلب الأول

التمويل بمعرفة الصندوق

الفرع الأول

التمويل من حساب الموارد العامة

من المفيد ملاحظة أن حساب الموارد العامة شبيه في عمله بالتعاون الذي لا يستهدف الربح ، حيث يقدم الصندوق موارد الأعضاء الأكثر ثراءً إلى الأعضاء الأقل ثراءً والذين هم في حاجة إلى مساعد مالية لموازنة مدفوعاتهم الخارجية . والعائد الذي يدفعه الصندوق إلى الدائنين ، والفوائد الدورية التي يدفعها الطرف المدين أقل من الأسعار السائدة في سوق المال . وتبرير هذه المساعدة المالية أنها تجعل من المستطاع للمدين أن يحل مشكلة ميزان مدفوعاته بدون الإلتجاء إلى إجراءات الحماية

التي قد تعرقل النمو الإقتصادي والتوسع في التجارة الدولية . وهذا الهدف واضح في نصوص المادة الأولى التي تتناول مقاصد أو أغراض الصندوق ، حيث تنص على :

أغراض صندوق النقد الدولي هي :

- ١- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية .
 - ٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، والمساهمة بذلك في تحقيق مستوى عال من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبارها أهدافاً رئيسية للسياسة الاقتصادية .
 - ٣- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع صرف منظمة بين الأعضاء وتجنب التناقص في تخفيض العملات .
 - ٤- العمل على إحلال نظام مشترك للمدفوعات الدولية الخاصة بالعمليات الجارية بين الأعضاء بدلاً من التسديدات الثنائية ، والتخلص من قيود الصرف التي تعرقل تزايد التجارة الدولية .
 - ٥- توفير جو من الإطمئنان والثقة في نفوس الأعضاء عن طريق وضع موارد الصندوق في متناولهم وذلك مع إتخاذ التحفظات المناسبة مما يهيئ لهم فرصة تصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتهم دون الإلتجاء إلى إتخاذ تدابير تحد من إنتشار الرخاء على المستوى الداخلي أو الدولي .
 - ٦- العمل على تقصير أحد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة إختلال هذا التوازن .
- ويستهدف الصندوق في كل سياساته وقراراته بالأغراض الواردة في هذه

المادة *

ومن حق العضو أن يستخدم الموارد العامة للصندوق عن طريق شراء عملات الأعضاء الآخرين بمبلغ مساو لعملة . وشروط هذا الحق موضحة في مواد الصندوق ، وليس من سلطة الصندوق أن يمد نطاق هذه الشروط . وعلى نحو مشابه فإن الإلتزامات المرتبطة باستخدام موارد الصندوق موضحة بالمواد الخاصة بالالتزام

بإعادة الشراء ، ودفع المصروفات [الفوائد] . وليس من سلطة الصندوق أن يفرض التزامات إضافية . و الاستثناء الوحيد هو عندما يمنح الصندوق تنازلاً عن شرط من شروط استخدام موارده ، مثل حد ٢٠٠٪ من قيمة الحق في الاستفادة بالموارد ، في مثل هذه الحالة يجوز للصندوق أن يفرض التزامات إضافية على العضو .

ولذلك ، عندما يطلب العضو شراء عملة أجنبية من الصندوق مقابل عمله ، ويكون في تقدير الصندوق أنه يفي بالشروط المطلوبة ، فإن الصندوق يجب أن يمنح العضو ما يطلبه . ويقتصر استخدام حدود الاختيار المتاحة للصندوق عندما لا يفي العضو بأحد الشروط التي يجوز للصندوق أن يتنازل أو يتفاوض عنها .

وهناك أربعة شروط للمساعدة تتمثل في (١) :

أولاً: يجب أن يكون استخدام موارد الصندوق متفقاً مع مواد الصندوق والسياسات التي ينطوي عليها .

ثانياً: يجب أن يدلل العضو على أنه في حاجة إلى الشراء بسبب ميزان مدفوعاته أو مواقف إحتياطياته أو بسبب تطورات هذه الإحتياطيات .

ثالثاً: يجب أن يكون الشراء المقترح شراء من أجل دعم الإحتياطي الثابت أو بشكل لا يؤدي إلى زيادة حيازة العضو لعملات من الصندوق تزيد بنسبة ٢٠٠٪ من حصة العضو .

رابعاً: يجب ألا يكون سبق الإعلان عن عدم صلاحية العضو للاستفادة من الموارد العامة للصندوق .

وتقتصر صلاحية الصندوق على التنازل عن البندين الآخرين فحسب ، ولايجوز له التنازل عن مطلب التليل على الحاجة إلى الشراء ، ومطلب الوفاء بإشتراطات مواد الصندوق . ويجب أن يتأكد الصندوق من شرط الوفاء بمتطلبات مواده، ويجوز له محاكاة الأسباب التي يستند إليها العضو في إبداء حاجته إلى الشراء . وعلى كل حال فإن طلب الشراء لدعم الإحتياطي الثابت لا يمكن معارضته على هذا

الأساس أو على أى أساس آخر بإستثناء عدم سبق الإعلان عن عدم صلاحية العضو للاستفادة من الموارد العامة للصندوق .

والمرونة الوحيدة فى هذا النظام هى فى صلاحية الصندوق للملاحة فيما يتعلق بمطابقة إستخدام موارد الصندوق والسياسات التى تنطوى عليها . على سبيل المثال تنص مواد الصندوق على أنه لايحوز للعضو إستخدام موارد الصندوق " لمواجهة إستنزاف كبير أو مدعم لرأس المال "(١). ولكن لفظة " كبير " أو " مدعم " متروكة لحكمة الصندوق . ثم هناك مرونة كبيرة فى الإحالة إلى السياسات المتفق عليها وفقاً لمواد الصندوق ، لأنه بدون إضافة " الشروط المنصوص عليها بمواد الصندوق " ، يجوز للصندوق أن يقرر الشروط التى يقتضاهاها تقدم المساعدة . والشروط المرتبطة بسياسات الصندوق [المعروفة بشروط الصندوق] يجب أن تكون متفقة ونصوص مواد الصندوق ، بما فى ذلك الأغراض المنصوص عليها بالمادة الأولى . وتلك الشروط ذات طبيعة عامة ، وتطبق على كافة الأعضاء الذين يستخدمون موارد الصندوق ، وطريقة الصياغة الفضفاضة تمكن الصندوق عندما يشرع فى دراسة طلبات الأعضاء بصورة فردية ، أن يضع فى إعتباره موقف كل عضو على حدة .

ومن حيث المواد الأصلية للصندوق ، فإن الصندوق لم يُخول صلاحية إتخاذ سياسات تحدد إستخدامات موارده . ولم يرد أى ذكر لأن يقوم الصندوق بدراسة الطلبات للتأكد من مطابقتها لمواد الصندوق . وبدلاً من ذلك ، فإن الشرط الأول للاستفادة من موارد الصندوق قد صيغت - فيما كان فى الماباق يمثل المادة ١/٣/٥ - على الوجه الآتى :

"يتكلم العضو الراغب فى شراء العملة بطلب يوضح فيه أنه فى حاجة فى الوقت الحاضر إلى تخصيص مدفوعات العملة بما يتفق ونصوص هذا الإتفاق"

وكان من المستطاع تفسير هذا النص بأنه يعطى الأعضاء حرية إستخدام موارد الصندوق بصورة آلية ، طالما أنه لم يُعلن عن عدم صلاحية العضو، وطالما تقدم العضو بطلب شراء العملة بما لايجاوز الحدود المنصوص عليها. وهكذا فإن

(١) مادة ١/١ من مواد الصندوق

الصندوق كان عليه أن يرخص بالشراء . والعلاج الوحيد في حالة التقدم بطلب غير مستوف أو استناداً إلى سبب زائف ، هو استخدام سلطة الصندوق المنصوص عليها في المادة ٥/٥ ليجد من حق العضو في استخدام موارد الصندوق ، أو إعلان الصندوق بعدم صلاحية العضو لاستخدام تلك الموارد ، على أساس أن هذا العضو كان يستخدم موارد الصندوق بشكل يخالف أغراض الصندوق .

وهذا التفسير لم يستمر . وفي مارس سنة ١٩٤٨ قرر الصندوق أن يوسع - بموجب المادة ١/٣/٥ - أن يعرض الطلب الذي يتقدم به العضو " لأسباب وجيهة " (١) . وبعد أيام قليلة استصدر الصندوق القرار التالي :

" أن العبارة التي وردت بالمادة ٣/٥ وهي " بما يتفق ونصوص الإتفاق " تعني تطابقها مع كل من نصوص إتفاق الصندوق بخلاف المادة الأولى ، وأيضاً مع أغراض الصندوق التي تضمنتها المادة الأولى (٢) .

وإذا تحدثت سلطة محاجة الطلب أو معارضته مع الشرط الذي يقضى بأن يكون استخدام موارد الصندوق متفقاً مع أغراضه ، فإنه يعطى الصندوق اليد العليا في تقرير الشروط الفعلية للاستفادة بموارده ، وفيما عُرف فيما بعد " بشروط الصندوق " ، والتي تستند إلى أساس قانوني (٣) .

وجاء التعديل الثاني واضحاً في أغراضه ، فيما اعتبره الصندوق أنه ورد ضمناً في مواده . والسياسات الخاصة بالمساعدة التي يقدمها الصندوق قد قررها الصندوق وفقاً للمادة ٣/٥ على الوجه التالي : " يتخذ الصندوق السياسات الخاصة باستخدام موارده العامة ، بما في ذلك سياسات احتياطية وترتيبات مشابهة . ويجوز

(١) القرار رقم : ٢٨٤ / ٤ في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨

(٢) القرار رقم : ٢٨٧ / ٣ في ١٧ مارس سنة ١٩٤٨

ترجم بصفة عامة : نشرة الصندوق ، قرارات مختارة ، ص ٥١

(٣) راجع في ذلك :

S.Dell , On Being Grandmotherly : The Evolution of IMF Conditionality Essays in International Finance, No. 144, October 1981:

J.K. Horsefield, The International Monetary Fund 1945-1965 ,Volume I: Chronicle, pp. 223-226 J.K Horsefield ,ed., op .cit., Volume II: Analysis .pp.381-394

اتخاذ سياسات خاصة لمشاكل خاصة بموازن المدفوعات وبأسلوب يتفق ونصوص هذا الاتفاق ويضع ضمانات كافية للإستخدام المؤقت للموارد العامة للصندوق " . وبموجب هذا النص يجوز للصندوق أن يتخذ سياسات مختلفة تتعلق بالإستفادة بالموارد العامة لمختلف مشاكل موازين المدفوعات . وبعض المشاكل تتطلب تدابير قصيرة المدى لإصلاح الخلل فيها [أى فى موازين المدفوعات] . ومشاكل أخرى ذات طبيعة متشعبة وتتطلب جهوداً طويلة المدى للإصلاح . وقد ترتبط بعض المشاكل بظروف معينة مثل زيادة مؤقتة فى الإتفاق على الواردات ، أو بسبب قصور فى عائد الصادرات . ولذلك فالسياسة المتبعة تختلف باختلاف نوع المشكلة التى يواجهها العضو . وقد تتداخل بعض السياسات ، والعضو المؤهل للإستفادة من المساعدة يجوز له أن يختار أنسبها .

وأى شراء بمقتضى المادة ٣/٥ - خلاف أغراض تعزيز الإحتياطى - يخضع لإحدى سياسات الصندوق فى شأن الإستفادة بموارده العامة وذلك على النحو التالى :

- ١- سياسات تناسب دعم الإحتياطى.
- ٢- تقديم تسهيلات بمعرفة الصندوق .
- ٣- إتباع سياسة موسعه ، بغرض دعم الموارد العادية المتاحة بموجب السياسات السابقة مع موارد مقترضة لتوفير سيولة مالية إضافية .
- ٤- تمهيلات مالية بفرض التعويض [وحاليا ترتبط بالفعل بسياسات ثلاث منفصلة] هى :
 - أ- تمويل لتعويض عائد صادرات غير مستقر .
 - ب- تمويل لإلتزامات خارجية .
 - ج- تمويل لتعويض عدم إستقرار أسعار الحبوب المستوردة .
- ٥- تسهيلات مالية لدعم الإحتياطى .

وكافة السياسات بخلاف سياسات دعم الإحتياطى تعتبر سياسات " خاصة " ، مفهوم أن الشراء يخص من الإحتياطى المتاح للعضو . وتبعاً لذلك ، فإن الشراء بموجب سياسة خاصة لا يؤخذ فى الإعتبار عند تطبيق سياسات دعم الإحتياطى . وفى حالة الشراء بناء على سياسة موسعة ، فإن القدر من الشراء الممول من موارد

مقتضية تتم من خلال سياسة خاصة ، حتى عندما يكون باقى الشراء بموجب سياسات دعم الإحتياطي

والإستفادة من موارد الصندوق بناء على سياسات مركبة يخضع للحد الأقصى (٢٠٠٪ من حيازة العضو أو حصته) ، ولابد من أن يتنازل الصندوق عن هذا الشرط بصرف النظر عن السياسة التى يتبعها .

ويقصد بسياسات دعم الإئتمان ، والتسهيلات التى يقدمها الصندوق ، دعم برامج إصلاح مشاكل موازين المدفوعات . بمعنى أنها مساعدات للطوارئ فى حالة الكوارث الطبيعية. ويتم تلك المساعدات فى ضوء سياسات دعم الإئتمان ، ومن ثم فهى مساعدات قصيرة المدى أو متوسطة وبما لايزيد عن ٢٥٪ من الحصص ، بمعنى أنها ترفع حيازة العضو إلى ١٢٥٪ . ويوافق الصندوق فى مثل هذه الحالة على شراء إضافي من العملة . ولذلك يجب التمييز بين التعزير الأول لإحتياطي العملة والتعزير الإضافي المشروط .

وتسهيلات الصندوق للإصلاح متوسط الأجل يستغرق من ٣-٤ سنوات فى حالات عدم التوازن الهيكلى فى الإنتاج أو التجارة الخارجية ، أو بفرض تصحيح الأسعار .

وتهدف السياسات التعويضية والتسهيلات المالية الأخرى إلى مواجهة مشاكل موازين المدفوعات وترجع هذه المشاكل لأسباب فى معظمها أو كلها خارجة عن إرادة العضو . أما تسهيلات تعزير الإحتياطي فتهدف دولياً إلى إستقرار أسعار المنتجات الأولية (١) .

وكل سياسة تخضع بالضرورة لقواعد تحكم إعادة الشراء ، والفوائد أو المصاريف المحسوبة على الشراء ، والحد الأقصى للإستفادة ، وما إلى ذلك. وعادة تتم

(١) يراجع : أد . عبد الواحد الفار ، المرجع السابق ، ص ٥٧

.. ويراجع : ٥- رمزي لى ، أزمة الدين الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١١٨
ويراجع تفصيلاً فى ذلك :

J.M.Fleming and A.Glovasy, Fund Practice and Procedure in Relation to the
Compensatory Financing of Commodity Fluctuations, Staff Papers, IMF, Vol.
VIII, Nov. 1960, No 1

إعادة الشراء بعد ثلاث سنوات وقد تصل إلى خمس سنوات من تاريخ الشراء .
والتسهيلات ذات المدى الأطول تتم بعد أربع سنوات ونصف وقد تصل إلى عشر سنوات
من تاريخ الشراء . وفي حالة المشتريات من موارد مقترضة بناءً على سياسة موسعة
للإستفادة يكون عادة الشراء بعد ثلاث سنوات ونصف وقد يصل إلى سبع سنوات من
تاريخ الشراء . ونسبة الفائدة تكاد تكون متساوية في كافة الحالات ، ولكن هناك سعر
فائدة خاص للموارد المقترضة بموجب السياسة الموسعة ، لأنها تتطلب تدبير موارد
منلفة أعلى يحملها الصندوق . وهناك إختلافات بين الحد الأقصى للإستفادة تبعاً
لإختلاف السياسات ، وأحياناً تحدد حدود قصوى . مثال ذلك قد يصل إجمالي
المشتريات الفعلية إلى ٤٠٠٪ أو ٤٤٠٪ من الحصة ، ويعتمد ذلك على مدى إنحراف
ميزان مدفوعات العضو ، وعلى صدق الجهود من أجل إصلاح الخلل ، وأحياناً تزيد
الإستفادة عن ذلك في الظروف الإستثنائية .

وبسبب أن السياسة الموسعة للإستفادة تتطلب مبالغ أكبر فقد وافق الصندوق
في ٢٣ مارس سنة ١٩٨٩ على أنه يمكن للأعضاء طلب المساعدة من الصندوق وفق
هذه السياسة لدعم الجهود المبذولة لخفض الديون وما يتبعها من خفض أعباء خدمة
الديون من خلال ترتيبات مع الدائنين ^(١) . وهذه الموارد يمكن الإستفادة بها في تحويل
الديون الخارجية أو شرائها [أي أن يصبح الدين الخارجى ديناً محلياً] وبفائدة
مخفضة . وكذلك يمكن الإستفادة بها لتخفيض أصل القرض أو فوائده ، وهذا يعطى
حافزاً للدائنين للموافقة على هذه التخفيضات . ويمكن البدء بمثل هذه الخطوة
الإصلاحية تدريجياً ، خشية أن يؤدي تراكم الفائدة المركبة إلى زيادة تدريجية في
الأعباء حتى تاريخ إستحقاق سداد القرض . والعمل على خفض أعباء الفائدة يأخذ
شكل إستثمارات سائلة . ويجب أن نلاحظ أن مساعدة الصندوق ليست ضماناً لديون
العضو ، لأن مثل هذا الضمان غير مسموح به قانوناً في حساب الموارد العامة .
والمعلمات المشتراة بمعرفة العضو من الصندوق تخضع لإعادة الشراء خلال الفترات

(١) يراجع في هذا المعنى :

المحددة بالنسبة للموارد العادية . [أى من ٣,٥ - ٧ سنوات للإحتياطي ، ومن ٤,٥ - ١٠ سنوات للترتيبات طويلة المدى ، ومن ٣,٥ - ٧ سنوات للموارد المقرضة] .

وعند تحديد سياسات المساعدة التى تهدف إلى حل مشاكل موازين المدفوعات، يهدف الصندوق بالضرورة إلى تحقيق هدفين إثنين :

الأول : يجب أن يكون حل مشكلة العضو متفقاً مع نصوص مواد الصندوق ، أى بما يتلقى وأغراض الصندوق ، لأن الصندوق يفرى الأعضاء على عدم إتباع سياسة حماية التجارة بجمارك مغالى فيها على الواردات من الخارج ، أو الإلتجاء إلى سياسات رقابة على النقد الأجنبى تتعارض مع مواد الصندوق .

الثانى : أن موارد الصندوق يجب حمايتها . وحل مشكلة العضو يجب أن يضمن فى نفس الوقت للصندوق إسترداد أمواله ، وهذا مايراعيه الصندوق فى قراراته عند دراسته لتطور ميزان مدفوعات العضو وإجمالى مديونيته أو المستحق له . ويتأثر قرار إستفادة العضو بموارد الصندوق بهذه العناصر ، وتأخر العضو فى سداد مطلوبات الصندوق يعوق إستفادة العضو من موارد الصندوق .

وعندما يرخص الصندوق الإستفادة من موارده ، فإنه حريص على أن يعى العضو أن نية الصندوق الأكيدة هى فى تصحيح مشكلة ميزان مدفوعاته من خلال تدابير مناسبة تتفق وأغراض وسياسات الصندوق . ويدرس الصندوق التدابير المتخذة أو التى يتجه التفكير إليها ، وقد يطلب الصندوق إستيضاح العضو قبل التوصل إلى قرار . وتقوم السلطات المختصة فى بلد العضو بإبلاغ نوابها فى شأن حل مشكلة ميزان المدفوعات للصندوق . ويتم إبلاغ ذلك " بخطاب للنواب " أى موضعاً لنوابها العضو وليس تعهداً أو إلتزاماً ، لأن السلطات ليست ملزمة قانوناً باتخاذ تلك الإجراءات الواردة فى خطاب النواب . ويجوز أن يشترط الصندوق لتقديم مساعدته إنجاز الأهداف المذكورة فى خطاب النواب ، ويعتمد هذا على الوسائل الفنية للتمويل وإستخدام موارد الصندوق .

وبالنسبة للمشتريات بموجب سياسة الإستفادة من الموارد العامة للصندوق ، يجوز الإلتجاء إلى وسيلتين هما : طلب للقرض ، وطلب فتح إعتماد . ومن ناحية

المبدأ يجوز للعضو أن يتقدم مباشرة لطلب الشراء ، ولكن في بعض الحالات ، ينبغي أن يمهّد العضو مع الصندوق من أجل إعداد الترتيبات اللازمة لمشتريات تالية . مثال ذلك بموجب سياسات دعم الإحتياطي تصبح طلبات الشراء مباشرة ونهائية ، وكذلك الحال بالنسبة للطلبات الإحتياطية لإعداد ترتيبات للشراء عندما يحين الوقت المناسب . وفي إطار سياسة التعويض المالي عن تهرب موارد الصادرات وعدم ثباتها، يمكن قبول الطلبات مباشرة للشراء .

أما في حالة التمويل لأجل طويلة فلابد من الحصول على موافقة الصندوق قبل الشراء. وكذلك الحال بالنسبة للموارد المقرضة لدعم موارد عادية بتسهيلات إئتمانية من الصندوق لمدة طويلة ، حيث لابد من موافقة الصندوق كشرط للإستفادة من موارد.

ويجب موافقة الصندوق أيضاً على المشتريات سحب من الحساب ، على أساس مبادلات مالية مباشراً إليها بالمادة ٥/٣ ب ، حيث يشتري العضو عملة عضو آخر [أو حقوق سحب خاصة] مقابل قدر مساو في القيمة من عملته . وتعد ترتيبات للتخصيص من موارد الصندوق للوفاء بطلب الشراء الذي يتقدم به العضو، ويحمل مقابل ذلك مصروفات تخصيص يتحملها سنوياً عن القدر غير المستخدم من الإعتماد المخصص له . ونحن عندئذ بصدد نوعين من الترتيبات : ترتيبات مؤقتة أو بصفة إحتياطية بناء على سياسة دعم الإحتياطي الإئتماني بحد أقصى ثلاث سنوات وعادة في مدة زمنية أقل من ذلك ، وترتيبات للإستفادة بتسهيلات الصندوق لمدى زمني أطول تبدأ من ثلاث سنوات ويجوز أن تمتد إلى أربع سنوات . والإختلاف ينصب على المدة، وعلى طبيعة المشكلة التي تتجه النية لحلها ، وعلى إجراءات تصحيح المسار الإقتصادي وتنفيذ تلك الإجراءات . كما ينصب الإختلاف على قيمة المساعدة ، ونسبة التمويل من الموارد العادية ، ونسبة التمويل من موارد مقرضة ، وفترة إعادة الشراء رغم أن طبيعة الترتيبات واحدة .

والترتيبات الإحتياطية أو المؤقتة حدتها المادة ٣٠/ب ، وينطبق التعريف على الترتيبات الطويلة في مدتها ، وذلك على النحو التالي : " يقصد بالترتيبات الإحتياطية إستصدار قرار من الصندوق ليتمكن العضو من الشراء من حساب الموارد العامة ، وفقاً لشروط القرار وخلال مدة محددة ويحد أقصى من المبلغ يحدده القرار "

ولفظه القرار الواردة في المادة ٣٠/ب تعنى أنه ترتيب وليس معاهدة أو إتفاق بين الصندوق والعضو (١). وليس من المطلوب أن ينفذ العضو برنامجاً كى تدعّمه تلك الترتيبات. ومعنى ذلك أن قرار الصندوق كاشف للحق وليس منشأ له، بمعنى أن القرار يعترف بحق العضو فى الإستفادة من موارد الصندوق، والقرار ليس منشأ لهذا الحق. وعلى كل حال فإن التأكيد على أحقية العضو - بموجب الترتيبات- يعوق أى قرار مخالف يصدر عن الصندوق. ويؤكد الصندوق على أن طبيعة الترتيبات التى يجريها ليست لها صفة العقد (٢). وواضح من القرار ٦٠٥٦ أن الترتيبات هذه ليست إتفاقات دولية، وأنه يجب تجنب الصياغة التى توحي بأنها لها صفة العقد، سواء كانت مجرد ترتيبات أو خطاب نوايا.

ويترتب على ترتيبات الصندوق ثلاث نتائج أساسية على الأكل وهى :

أولاً : أنها لا تودع فى سجلات معاهدات الأمم المتحدة .

ثانياً : أنها لا تخضع لإجراءات التقاضى المحلية أو لإجراءات التصديق على المعاهدات .

ثالثاً : أنها لا يحكمها قواعد تفسير المعاهدات إذا إلتضى الأمر تفسيرها .

وإلتزام الصندوق غير قابل للإلغاء . بمعنى أن الصندوق لا يستطيع أن ينهى أو يعدل أو ينهى الترتيبات ، إلا إذا كان ذلك بناء على طلب العضو . ويجوز للعضو فى أى وقت أن ينهى إرتباط الصندوق بقرار منفرد من جانبه ، ومعنى ذلك إنهاء سداد المصروفات التى يدفعها العضو نظير تخصيص الصندوق لتسهيلات لصالح العضو .

والشروط الواردة فى المادة ٣٠/ب تعنى الشروط الواردة فى القرار ، وهذا يعنى أيضاً أن تكون مشتريات العضو من العملات وفقاً للترتيبات التى يقرها الصندوق وبشرط أن يفى العضو بمتطلبات محددة . وبعض هذه الشروط ثابتة ، ومناطقها علاقات

(١) يراجع فى ذلك :

J.Gold , The Legal Character of the Fund's Stand-by Arrangements and why it Matters , IMF pamphlet Series ,No. 35,1980.

(٢) القرار رقم ٦٠٥٦/٣٨ ، ١٢ مارس سنة ١٩٧٩

العضو بالصندوق : مثل وجود متأخرات فوات موعده إستحقاقها للصندوق ، أو وجود إعلان بعدم صلاحية العضو للإستفادة بالموارد العامة للصندوق ، ومعنى ذلك إيقاف حقه فى التقدم بطلبات شراء وفقاً لترتيبات مع الصندوق . والشروط الأخرى تتعلق بتنفيذ برنامج ، أو تمكين العضو من تنفيذ البرنامج مما يطلق عليه " معيار التنفيذ " ، أو " شروط إعادة النظر " . ومعيار التنفيذ من المعايير الموضوعية . ولها طبيعة شاملة إقتصادية وهكلية ، مثل الديون الخارجية على الهيئات العامة ، وعجز الموازنة ، وحجم الإلتزام بالبنك المركزى وما إلى ذلك . والغاية تجنب إجراءات متعددة تضر بالتجارة الخارجية ، مثل فرض قيود على الصرف بالعملة الأجنبية ، أو تعقيد إجراءات النقد ، أو الإلزام إلى هافية التأخير فى سداد المدفوعات الدولية . والمعيار الإقتصادى الشامل " أى على مستوى الدولة " يكفل للعضو بعض المرونة فى إدارة إقتصاديات بلاده ، حيث يجوز وضع حد أقصى للعجز فى الموازنة عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب ، أو ربما يختار العضو أن يخفض من الإنفاق على الأغراض العسكرية بدلاً من تخفيض إعانات دعم المواد الغذائية . والتمن الذى يدفعه المجتمع مقابل برنامج الإصلاح أن يكون ثمناً غير مبالغى فيه إذا تم تخصيص الموارد العامة لأوجه الإنفاق الصحيحة . وهذا التخصيص مترك لإختيار العضو كمعصر من عناصر سيادته . ووضع صيغة دقيقة للتنفيذ قد تمكن من تفادى الإطباع الخاطى بأن شروط الصندوق مجحفة أو أنها تضع العبء الأكبر على الشرائح الأفقر فى المجتمع ، وفى حالة النصح ربما يصير العضو على أن ذلك يعتبر تدخلاً فى إمتيازات الحكومة .

ومعيار التنفيذ يختلف عن شروط إعادة النظر ، لأنها توفر قدراً من حرية الإختيار والملاءمة للصندوق . ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل وضع معيار تنفيذ لبرنامج يطول لمدة ستة أشهر أو سنة . وفى نهاية هذه المدة وفى ضوء التقدم الذى تحقق ، يمكن وضع معيار جديد للتنفيذ لفترة مقبلة . وما لم يتوافر التفاهم حول معيار التنفيذ التالى بين العضو والصندوق ، فإن إعادة النظر لن تكون كاملة ، وبالتالي تتوقف ترتيبات الشراء .

وإتفاء أن يكون معيار التنفيذ وشروط إعادة النظر أكثر فعالية ، فإن الشراء بمعرفة العضو لا يمت إلا بعد أن يطمئن الصندوق إلى إستيفاء العضو لمعيار التنفيذ المحدد فى الترتيبات ، أو أن تكون مراجعة موقف العضو قد إكتملت بنجاح . أما

الإخفاق في توفية متطلبات معيار التنفيذ فمن شأنه وقف حق العضو في إجراء مشتريات بموجب ترتيبات الصندوق ، ما لم يكن الصندوق مستعداً للتنازل بسبب أن الإحراجات قليلة الأهمية ويمكن تصحيحها . ولما كان معيار التنفيذ وشروط إعادة النظر لا تنطبق على مشتريات الصلة لدعم الإلتزام وبقدر يقل عن ١٢٥٪ من الحصة ، لذلك يجري التمييز بين شرط دعم الإحتياطي للمشتريات التي تتجاوز ٢٥٪ فوق حصة العضو ، وشرط الحد الأقصى للإلتزام . ولذلك قرر الصندوق .. " أنه متحرر في موقفه من طلبات الأعضاء في أول إلتزام لدعم إحتياطي عمالاته بإقتراض أن العضو يبذل جهوداً معقولة لحل مشاكله . وأن الطلبات التي تتعدى حدود المبادلات تتطلب تبريراً قوياً " (١)

وبلغة الصندوق فإن زيادة الإلتزام والترتيبات لفترة طويلة في حاجة إلى أعمال معيار التنفيذ وعادة يكون ذلك مقروناً بشرط المراجعة أو إعادة النظر . والمفالة في شروط الصندوق ، وترتيباته ، لها نتائج وأثار على دور الصندوق في تقديم التمويل للعضو من دائنين آخرين ، لأن دوره يعتبر بمثابة صك للموافقة على برنامج العضو من جانب الصندوق ، وعلى مراعاة العضو الإلتزام بهذا البرنامج الإصلاحي ، ويتضح ذلك أيضاً من استمرار الصندوق في تقديم مساعدته المالية ، وربما يفدو ذلك شرطاً للحصول على مزيد من الإلتزام من الدائنين الآخرين .

(١) التقرير السنوي للصندوق ، ١٩٦٢ ، ص ٣١

الفرع الثاني

التمويل من حساب الإنفاق الخاص

من خلال حساب الإنفاق الخاص ، نظم الصندوق تسهيلات للإصلاح الهيكلي والمساعدة في تصحيح ميزان المدفوعات بشروط ميسرة للأعضاء من البلدان النامية والتي تنسم بإتخفاض مستوى الدخل الفردي فيها . وتقدم المساعدة في مثل هذه الحالة بشكل موحّد ، حيث يرخص لكل عضو بالاستفادة بـ ٧٠٪ من حصته . وتقدم هذه المساعدة للإصلاح الهيكلي ، بالإضافة إلى أية مساعدة يجوز الحصول عليها من حساب الموارد العامة .

وهناك ٦٢ عضواً لهم هذا الحق ، من بينهم عضوين هما الهند والصين أعلنتا عن عدم نيتهما في الاستفادة من تلك التسهيلات بغية زيادة الموارد المتاحة للبلدان الأخرى المستحقة.

والمساعدة من خلال هذه التسهيلات تأخذ شكل ثلاث قروض متعاقبة وفق ترتيبات سنوية . وهذه المساعدة بشروط ميسرة لا تتعدى فوائدها ٥ ٪ ، ويسدد أصل القرض على عشر سنوات ، يبدأ بعد خمس سنوات ونصف من بداية صرف القرض . وللحصول على هذه المساعدة ، يجب على العضو أن يدلّل على مواجهته لمشكلة ميزان مدفوعات في غير صالحه وأنه قد بذل جهداً معقولاً لتقوية ميزان مدفوعاته و " الجهد المعقول " هو التعبير المستخدم كشرط للحصول على الإلتزام الأول من حساب الموارد العامة . وعلى كل حال ، فإن التدليل على بذل " الجهد المعقول " يتطلب برنامجاً لمحاولة التصحيح ليست بالنسبة للإقتصاد العام ولكنه أيضاً يستهدف أسباب الخلل الهيكلي في ميزان المدفوعات ، وشروط الصندوق تنصب على الإقتصاد الشامل والإلتزام العام.

وإذا ما استوفى العضو الشروط التي تخوله حق الاستفادة ، يقوم الصندوق بالموافقة على ترتيبات لمدة ثلاث سنوات ، وهذه الموافقة تشمل ترتيبات السنة الأولى . ويصرف أول قرض عند الموافقة على ترتيبات السنة الأولى . والقرضان الثاني والثالث يتم صرفهما عند الموافقة على ترتيبات السنتين الثانية والثالثة في حالة أن يقوم العضو ببرنامج إصلاحى مُرضٍ عن كل سنة ويكون لايزال في حاجة إلى مساعدة

لتصحيح ميزان مدفوعاته . ويظل الالتزام بصرف قرض المنة الثالثة مساوياً حتى إذا لم يعد العضو تنطبق عليه صلاحية الاستفادة خلال هذه الفترة من المساعدات . وتسهيلات الإصلاح الهيكلي هذه لايسرى عليها معيار التنفيذ أو شروط المراجعة أو إعادة النظر

ويلاحظ أن القواعد الموضحة أعلاه لاتنطبق بالكامل على تسهيلات الإصلاح الهيكلي رغم أنها تخضع لنفس معيار التقسيم المرحلي ومعيار التنفيذ وشروط المراجعة وإعادة النظر وكأنها قروض لإصلاح هيكل ميزان المدفوعات ، وهذه القروض لها حساب فرعى فى الصندوق

الفرع الثالث

التمويل من الحسابات الفرعية

يعد من صلاحيات صندوق النقد الدولي بمقتضى المادة ٢/٥/ب تقديم خدمات مالية ، وخدمات فنية ، بما فى ذلك الإشراف على الموارد التى يخصمها العضو ، وبما يتفق وأغراض الصندوق . وهذه الموارد التى تحت نظر الصندوق تظل منفصلة عن حساب الموارد العامة وعن حساب الإنفاق العام . والخصوم المحاسبية المترتبة على إدارة هذا الحساب لايجوز خصمها من موارد الصندوق الأخرى .

وبالنسبة لهذه الموارد يكون الصندوق بمثابة وكيل لها أو وصى . وصفة الوكالة مستمدة من التعليمات الصادرة من الجهة التى تتحكم فى هذا الحساب . والوصاية مستمدة من صلاحية الصندوق فى إقراره للاستفادة من هذه الموارد بالحدود التى ترسمها الجهة التى تتحكم فى الحساب .

على سبيل المثال ، الصندوق بصفته وكيلاً ربما له صلاحية الإشراف على الموارد وإدارتها بما فى ذلك استثمارها ، ولكن ليس له سلطة تحديد المنتفعين بهذا الحساب ، أو توقيت أو تحديد المبالغ التى تصرف للمنتفعين . وبصفته وصياً له سلطات واسعة فى الاختيار والملاءمة ، وفى الحدود التى ترسمها له السلطة أو الجهة التى تتحكم فى الحساب . وفى كلتا الحالتين ، فإن الموارد التى تؤول إلى الصندوق تغدو من أمواله ، ولها الحماية والحصانة التى يتمتع بها الصندوق .

وقد قام الصندوق - ولا يزال يقسوم - بهذه المهمة لمصلحة أعضائه ، وأحياناً بغرض تسديد الديون الخارجية لدولة من الدول .

وأهم حساب موارد قيمتها ٥,٥ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة متاحة لقروض بشروط ميسرة غرضها تقديم تسهيلات للإصلاح الهيكلي ، وتمثل من قروض وهبات يقدمها بعض الأعضاء . ويقدم الصندوق هذه القروض بصفته وصياً ، ويستفاد بها إلى جانب قروض الإصلاح الهيكلي باستثناء حالة أن يكون العضو قد استنفذ حقوقه في السحب من قروض الإصلاح الهيكلي ، وتقدم هذه القروض للأعضاء المستوفين لشروط الاستفادة منها . ومعدل الفائدة وفترة السداد هي بنفس الشروط المقررة لقروض الإصلاح الهيكلي ، وربما تفوق المبالغ المستمدة من القرض قروض الإصلاح في القيمة . والحد الأقصى للإقتطاع يصل إلى ٢٥٠٪ من حصة العضو ، ويجوز زيادة الحد الأقصى إلى ٣٥٠٪ في الظروف الاستثنائية ومقدار الاستفادة الفعلية تعتمد - على كل حال - على سلامة برنامج الإصلاح الذي يقدمه العضو وعلى حجم الحاجة إلى المساعدة المالية اللازمة له ، ومتوسط الاستفادة هو ١٥٠٪ من حصة العضو . ويتاح للعضو الجمع بين تسهيلات الإصلاح الهيكلي والقروض الميسرة بنفس القواعد التي تحكم هذا النوع من القروض .

والقروض الإضافية لها نفس نطاق وشروط قروض الإصلاح الهيكلي أي لها نفس الغاية من الإصلاح الإقتصادي الشامل فضلاً عن الإصلاح الهيكلي ، ولكن يفترض في العضو أن يبذل قصارى جهده لتحسين موقف ميزان مدفوعاته ، ويؤكد الصندوق على هذا الشرط . وتخصص هذه الموارد للعضو لمدة ثلاث سنوات ، شأنها شأن تسهيلات الإصلاح الهيكلي ، وتصرف قيمة القروض على أقساط نصف سنوية ، وتخضع لمعيار التنفيذ وشروط المراجعة أو إعادة النظر والتي تتم مواكبة لكل ترتيب سنوي ، وذلك عند صرف مساعدات السنة الثانية . والشروط بالنسبة لهذه القروض الإضافية مماثلة في حدودها القصوى لشروط الاستفادة من حساب الموارد العامة ، باستثناء أنها يجب أن تنصب على إجراءات الإصلاح الهيكلي . وترتيبات القرض الإضافي بمثابة " صك " أو " ختم " بالموافقة على سياسات العضو، وتعني أن الصندوق سوف يسهل للعضو المفاوضات مع الدائنين .

المطلب الثاني

دور الصندوق في تقديم تمويل من مصادر أخرى

الفرع الأول

دور الصندوق كوسيط

التفسير الشائع أحياناً أن الصندوق يقوم بدور الوسيط في تقديم التمويل للبلدان لتقوم بسداد ديونها الخارجية . ويرجع ذلك جزئياً إلى حجم مساعدات الصندوق المالية لإجتياز الضائقة المالية . فمثلاً إذا كان العجز لدى إحدى الدول عشرة بلايين دولار أمريكي، وأن المقرضين من البنوك التجارية لا يمتنعون في إعادة جدولة أو إقراض ٥ بلايين ، ولا يمانع الدائنون من هيئة عامة في إعادة جدولة أو إقراض ٣ بلايين ، فتنبقى ثغرة مقدارها ٢ بلايين دولار عندئذ يتسنى للعضو الوفاء بالسداد . وبدون هذا الترتيب ربما لا تكون لدى الدائنين الرغبة في إعادة جدولة الديون أو تقديم قروض جديدة طالما أن العضو غارق في ديونه وغير قادر على سداد المتأخرات لدائنيه في خارج بلاده .

وعلى كل حال ، فإن دور الصندوق قد لا يختلف عن دور أي دائن آخر حتى بدون أي سبب آخر . والحقيقة أن إتفاق العضو مع الصندوق على الترتيبات يعنى :^(١)

- ١- أن العضو قد قدم برنامج الإصلاح إلى الصندوق .
- ٢- وأن الصندوق قد أيقن أن برنامج العضو كاف .
- ٣- وأن ترتيب القرض الإضافي من شأنه أن يجعل الصندوق يراقب البرنامج عن كثب . ويرخص بمشتريات العملة فقط إذا نفذ العضو البرنامج وهذا هو معيار التنفيذ . وبعد خاتم الصندوق بالموافقة جزءاً من المفاوضات بين العضو وتنادى باريس فضلاً عن الدائنين من القطاع الخاص .

(١) يراجع في ذلك

R.W.Edwards, Jr., "Is an IMF Stand-by Arrangement a 'Seal of Approval' on Which Other Creditors Can Rely ", New York University Journal of International Law and politics, Vol.17. No.3, Spring 1985,p.573

وغالباً ما يرتبط صرف ألساط القرض للعضو بتنفيذ لبرنامج الإصلاح الذى أيدته الصندوق .

وهذه الصلة بين مساعدة الصندوق والتمويل من مصادر أخرى ترجع إلى الخبرة الاقتصادية للصندوق فى تقييم البرامج الاقتصادية ومراقبتها . وأحد نواهى الضعف التى يواجهها الصندوق ، أن العضو الذى يخرج عن المسار المتعلق عليه سوف يلتبس إستمرار مساعدة الصندوق ، لأنه يخشى أنه لو خسر ثقة الصندوق فإنه سوف يخسر أيضاً دعم مصادر التمويل الخارجية الأخرى ، مما يعنى أنها لن تستمر فى تقديم قروضها . ثم أن الصندوق هو الذى يقر ما إذا كان يوقف الصرف من موارده بسبب إخفاق العضو فى الوفاء بمعايير محددة ، أو يستمر فى الصرف بعد أن يتنازل عن معيار التنفيذ أو يعدل من هذا المعيار .

وفى حالة أن يجتج الصندوق إلى التساهل ، فقد يفقد مصداقيته ، ومن ثم لايمثل إقراره لتقديم المساعدة المالية بمثابة صك بالموافقة كى يشرع الأعضاء ممن فى حاجة إلى المساعدة المالية للتفاوض مع دائنيهم .

الفرع الثانى

تحسين الرقابة

من المفيد الإشارة إلى أن العضو الذى لم يعد فى حاجة إلى المساعدة المالية من الصندوق أولاً فى بشروط المساعدة من الصندوق ، عليه مع ذلك أن يلبى طلب دائنيه الآخرين كمشرط للموافقة على إتلاق إعادة جدولة الديون على عدة سنوات ، وهذا معناه إستمرار سياسات الصندوق فى التقييم والإشراف (١) .

وهذه الوظيفة ليست مرتبطة بمساعدة الصندوق المالية ، وربما يطلب العضو هذه الخدمة من الصندوق بموجب ما تقرره المادة ٥/٢ب- ومعنى ذلك أن الرقابة التى يمارسها الصندوق متطورة ، ويتم بناء على نص المادة الرابعة . والصندوق فى ممارسته " الرقابة بحزم " على سياسات صرف العملات الأجنبية ، إنما يتشاور بصورة

(١) راجع د. د. وهبى غبريال ، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر ، الهيئة العامة

منتظمة مع أعضاء الصندوق حول مختلف السياسات الاقتصادية والمالية التي يمارسها الأعضاء . وهناك تقارير عن هذه المشاورات يعدها موظفو الصندوق ، ويناقش المجلس التنفيذي هذه التقارير . وتبلغ هذه التقارير للأعضاء بعد مراجعة سياسات بلادهم . وهذه التقارير لها الطابع السري ، ولكن يجوز الإفصاح عما بها عن طريق العضو وبعد الحصول على موافقة الصندوق . وينبغي ملاحظة أن تقارير التشاور لا تعبر عن رأي الصندوق ، لأنه لا بد من إقرارها من المجلس التنفيذي ، وإنما هي تعبر عن آراء أخصائي الصندوق . ومع ذلك فإنها يمكن أن تساعد الأعضاء في التفاوض مع الدائنين من القطاعين العام والخاص . وأحياناً يعد الأعضاء إلى تبليغ هذه التقارير بصورة منتظمة إلى دائنيهم .

ووفقاً لمقتضى المادة الرابعة ، فإن تقارير المشاورات يحسن أن تكون سنوية ، في حين يصير بعض الدائنين على أن تكون نصف سنوية ، وفي هذه الحالة يجوز أن يصدر الصندوق تعليماته إلى موظفيه - بناء على طلب العضو - أن يقدم تقريراً إضافياً عن المناقشات في منتصف المدة . وهذه التقارير الإضافية هي التي تجعل الرقابة بصورة مخسنة ، ولكن ما يعول عليه قانوناً هو المادة ٥/٢ ب . ولا دخل للمجلس التنفيذي بهذه الإجراءات باستثناء ما يرخص به العضو بأن يوافق دائنيه بتقارير هيئة موظفي الصندوق ، ولكن الصندوق لا يقوم بإبلاغ الدائنين مباشرة بهذه التقارير .

وربما لا تلحق هذه التقارير العضو في حصوله على إقرار الصندوق لترتيبات المساعدة المالية وذلك لأسباب منها :

- أولاً: أنها لا تتضمن أية مساعدة مالية من الصندوق .
 - ثانياً: أن تقييم أخصائي البنك ليس تام الوضوح ، بمعنى أنه لا يعطى إطباع بالقبول أو الرفض بالنسبة لطلب العضو بإعداد ترتيبات المساعدة المالية .
 - ثالثاً: أن آراء موظفي الصندوق غير ملزمة له طالما لم يقرها المجلس التنفيذي .
- وفي بعض الحالات ، قد يوافق الصندوق على إخضاع بعض البرامج لرقابته، ولكن صدور قرار المجلس التنفيذي بتأييد برنامج إصلاح للعضو لا يعطيه الحق في الاستفادة من الدعم المالي من الصندوق ، بمعنى أن موافقة المجلس التنفيذي ليست بديلاً عن ترتيبات المساعدة بالمعنى القانوني ، بل هي مجرد " ختم " أو " صك " يقيد إقرار الصندوق لسياسات العضو .

المطلب الثالث

مخصصات للإصلاح من حقوق السحب الخاصة

يعد من صلاحيات الصندوق توفير سيولة دولية إضافية عن طريق تخصيص حقوق سحب خاصة للأعضاء مع الإستئناس بحصصهم في الصندوق (١). ويجوز أن يخصص الصندوق حقوق السحب الخاصة هذه بقصد الوفاء بالاحتياجات العالمية في المدى البعيد ، عندما تنشأ الحاجة إلى هذا التخصيص ، لدعم الأصول الاحتياطية القائمة ، بطريقة تخدم الأغراض التي يستهدفها الصندوق ، ولتفادي الركود الإقتصادي ولصور وسائل التمويل ، وأيضا لتفادي الإفراط في الطلب وما يتبعه من تضخم في العالم (٢).

وصدور قرار بالتخصيص يتطلب أغلبية ٨٥٪ من إجمالي قوة التصويت داخل مجلس المحافظين ، بناء على إقتراح المدير العام والممثل في إقراره لاتجاهات المجلس التنفيذي (٣).

ومع أن حقوق السحب الخاصة كان المقصود بها أن تصبح أصول احتياطية رئيسية في النظام النقدي الدولي ، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من إحتياجات عمالات الأعضاء وذلك فإن جملة حقوق السحب الخاصة تقتصر على ٢٤ بليون وتخصص حقوق السحب الخاصة بوفرة قد يساعد الأعضاء الواقعين تحت ضغوط الديون الخارجية بدرجة كبيرة وبصفة خاصة البلدان النامية للوفاء بما هو مطلوب منها من المنفوعات الخارجية ، سواء بإستخدامها المباشر أو تحويلها إلى عمالات أجنبية وإستخدامها لسداد المطلوب للدائنين من القطاع الخاص . وتثار عدة إعتراضات على مثل هذا التخصيص تتمثل فيما يلي :

أولاً: ليس هناك إجماع في الرأي داخل الصندوق على أن هناك حاجة عالمية لسيولة مالية إضافية . ويعتقد فريق من الرأي أن مستوى المديونية الخارجية للدول

(١) إراجع : د. إبراهيم محمد الفار ، سر الصرف بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، ص ١٥٢

- ص ١٥٣

(٢) مادة ١٨/١/ من مواد الصندوق

(٣) مادة ١٨/٤/ب من مواد الصندوق

النامية تدل على هذه الحاجة في حين يرى فريق آخر أن هناك سيولة كافية متاحة في العالم لمواجهة المدفوعات الخارجية ، وأن ظاهرة عدم إتاحة السيولة لبعض البلدان ترجع إلى نقص في الجدارة بالثقة .

ثانياً: إن تخصيص حقوق السحب الخاصة قائم على أساس الحصص ، بالنسبة لكافة المشتركين في مجتمع حقوق السحب الخاصة ، ولا يقتصر ذلك على البلدان النامية المدينة . ولذلك ربما هناك حاجة إلى تخصيص إستثنائي بدرجة أكبر لمواجهة إحتياجات الدول المدينة ، وقد يتجاوز هذا الإجراء أهدافه ، لأنه قد يترتب عليه مخاطر زيادة التضخم . وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء لن يؤدي إلى علاج أسباب المديونية الخارجية ، ويظل عدم التوازن الإقتصادي قائماً ومنشأً لديون خارجية جديدة .

ثالثاً: إن إستخدام حقوق السحب الخاصة لا يخلو من أعباء . فالعضو الذي ينلق حقوقه من السحب الخاص عليه أن يدفع مقابل هذا السحب في صورة موارد لمجتمع حقوق السحب الخاصة ، وهذه العائدات يستخدمها مجتمع حقوق السحب الخاصة في دفع فوائد لمن يحوز حقوق السحب الخاصة . ومعدل المقابل لهذا الإستخدام ومعدل الفائدة متساويان . ولذلك فإن إستخدام حقوق السحب الخاصة للمدفوعات الدولية معناه إستبدال دين بآخر . والفرق الوحيد هو أن معدل ما يتقاضاه الصندوق عن السحب من حقوق السحب الخاصة أقل من معدل الفائدة السائد في سوق المال .

رابعاً: عندما يقوم العضو بسحب حقوق سحب خاصة من الصندوق أو إذا تحولت حقوق السحب الخاصة إلى سيولة ، فإن المخصص من حقوق السحب الخاصة يجب إعادته بقدر ما سحبه العضو أولاً وبقدر إجمالي ماسحبه كافة من ساهم في مجتمع حقوق السحب الخاصة . حيث أن أية زيادة في المخصص من حقوق السحب الخاصة تزيد من مخاطر عدم السداد لمجتمع حقوق السحب الخاصة . وعندئذ يتحمل الخسارة كافة المساهمين في مجتمع حقوق السحب الخاصة . ولمواجهة هذه الإعتراضات ، تم تقديم عدة إقتراحات . والفكرة العامة في هذه الإقتراحات أن الدول المتقدمة إقتصادياً قد تقدم ما يخصها من حقوق السحب الخاصة إلى الدول النامية سواء في صورة سداد لديونها ، أو في شكل ضمان مشترك لسداد ديونها بشروط ميسرة ، وهذا يعني خفض في رأسمال القرض

والفوائد المحتسبة عليه . والتخصيص في إطار تلك الاقتراحات من الممكن أن يكون بإعتدال وبما يخفف من الأعباء المالية التي تثقل عاتق الدول النامية . ويظل هناك اعتراض أن معنى هذا الإجراء إستبدال دين بدين آخر ، وتظل مخاطر التكلفة المرتبطة بالإجراء قائمة ، فضلاً عن مخاطر عدم المسداد .

المبحث الرابع
ولاية صندوق النقد الدولي على الإجراءات المؤثرة
في الديون الخارجية

- المطلب الأول : التغيير في أسعار الصرف الأجنبي
المطلب الثاني : فرض الرقابة على الصرف بالعملة الأجنبية

تمهيد

عندما يكون في تقدير السلطات أن خدمة الديون الخارجية تستنزف قدرًا كبيراً من احتياطات البلاد، فإنها قد تصد إلى إتخاذ عدة إجراءات من جانبها لتخفيف أعبائها المالية. ومع أنه ليست للصندوق ولاية على عقد ديون خارجية أو سدادها، إلا أن بعض التدابير التي تؤثر في الديون الخارجية تدخل في اختصاصه، وذلك على النحو التالي :

أولاً: فيما يتعلق بديون الدول ذات السيادة، ربما تقرر السلطات وقف خدمة الدين أي التوقف عن سداد فوائد الدين أو الأقساط، حتى يوافق الدائنون على شروط ميسرة. وربما ترفض السلطات السداد الكلية بقرار منفرد منها، ولكن هذا إجراء إستثنائي وله وقع شديد على الدائنين. وقبل مؤتمر "بريتون وودز" كان من المتصور الحصول على موافقة الصندوق قبل توقف الدول عن السداد. وكان من المحتمل أن يفول الصندوق الحكومات المدينة بمهلة للسداد. وعلى كل حال، كان من نتيجة هذه السلطة أنه إذا لم تحصل الدولة المتخلفة عن السداد على موافقة الصندوق، تكون قد خالفت إلتزاماتها سواء بموجب تعاقدها مع دائنيها وأيضاً بملتضى مواد إتفاق الصندوق. وحتى لو كان الدين مستحقاً لطرف قطاع خاص، فإن التوقف كان يعتبر مخالفة للقانون الدولي. وجزاء هذه المخالفة هو إعلان عدم أحقية الدولة المخالفة من الإستفادة من موارد الصندوق وربما يصل الجزاء إلى إستبعاد الدولة من صندوق النقد الدولي. وكانت هذه المسائل واردة ضمن الكتاب الأبيض لتحقيق ثبات الصندوق في أبريل ١٩٤٢، ومن ضمن خطة Keynes لإنشاء إتحاد للمقاصة Clearing Union، وكان هذا هو أصل إنشاء صندوق النقد الدولي في أبريل ١٩٤٤. وكان من شروط عضوية الصندوق عدم السماح بالتخلف عن الوفاء باللتزامات الحكومية، أو البنك المركزي، أو الوكالة الحكومية بدون موافقة الصندوق (١). وكان هناك إقتراح آخر يقضى بأن تكون "كافة القيود وأموال الرقابة على معاملات النقد الأجنبي في الدول الأعضاء بموافقة الصندوق".

(١) يراجع : وثائق صندوق النقد الدولي ١٩٤٥ - ١٩٦٥، المجلد الثالث، ص ٤٤

وكان هذا الإقتراح هو مصدر المادة الحالية رقم ١/٢/٨ . ويجوز بموجب هذه النصوص إخضاع الدول الملتزمة لإجراءات الإعصار بإشراف الصندوق . وكانت المشكلة أن الصندوق يقوم بدور التحكيم فى المنازعات بين الحكومة المدينة و الدائنين . وبالتالي لم يتسن إدراج هذا الإقتراح فى النص الختامى الذى وافق عليه المؤتمر .

ثانياً: يجوز للمسلطات أن تصدر تشريعات تؤثر فى الديون الخارجية للمقيمين داخل البلاد سواء من القطاع العام أو الخاص بما فى ذلك إلغاء الديون أو إعلان التوقف عن الدفع . وكان الغرض من مثل هذه الإجراءات هو وقف إستنزاف موارد البلاد . أما موقف المدينين فى الداخل فهم يراعون إمكان أن ترفع دعاوى ضدهم أمام المحاكم الأجنبية ، كما كانوا يخشون من أن تتأثر سمعتهم وجدارتهم فى الثقة ، ولذلك كانوا يفضلون سداد ديونهم الخارجية والذى من نتيجته إستنزاف إحتياطي النقد الأجنبى ، وهذا ما كانت التشريعات تحاول أن تمنعه . وكان لابد من إتخاذ إجراءات قسرية فى شكل فرض قيود على النقد الأجنبى .

ثالثاً: كان يجوز للمسلطات فرض أشكال مختلفة من الرقابة على النقد الأجنبى ، بما يؤثر فى خدمة الديون الخارجية . وبعض أوجه الرقابة ربما لاتفرض قيوداً مثل التحقق من جدية المديونية . أما الأوجه الأخرى للرقابة فهى بطبيعتها تفرض قيوداً مثل حظر السداد بالنقد الأجنبى أو تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية . ولذلك أوجبت قواعد الصندوق ضرورة إبلاغه بكافة أنواع الرقابة المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبى . وبالإضافة إلى ذلك كان لابد من موافقة الصندوق [مع بعض الإستثناءات] إذا كان من شأن الرقابة على النقد الأجنبى فرض قيود على المدفوعات أو تحويل العملة من خلال معاملات دولية جارية^(١).

رابعاً: كان يجوز لمسلطات البلاد تغيير سعر الصرف من العملة المحلية إلى عملات أجنبية ، وكان خفض قيمة العملة المحلية يعنى خفض فى القيمة الاسمية للديون الخارجية مقومة بالعملة المحلية . ومن شأن ذلك أن تغدو المدفوعات بالنقد

(١) ترجع : المادة ١/٢/٨ من مواد الصندوق

الأجنبي والتحويل إلى العملات الأجنبية أكثر تكلفة من خلال خفض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. وكذلك تزداد تكاليف إستيراد السلع والإستثمارات الخارجية في شكل إستنزاف لرأس المال . ويترتب على ذلك تقليل خروج النقد الأجنبي والإضطراب إلى عقد قروض خارجية جديدة. وفي المقابل فإن خفض العملة من شأنه تنشيط الصادرات ، وربما يجذب الإستثمارات الأجنبية ، وهذا يزيد من النقد الأجنبي المتاح للبلاد ويعزز قدرتها على سداد مدفوعاتها الخارجية. وبعض هذه الإجراءات ، على خلاف القيود سائفة الإشارة إليها ، لا تتطلب موافقة الصندوق ، وربما يعترض الصندوق على الخفض المتوالى بين العملات وفي شكل منافسة بين العديد من البلدان ، بمعنى أن يكون المقصود من تخفيض العملة الحصول على ميزة في المنافسة على أعضاء آخرين في الصندوق .

وبالتالى فإن خفض قيمة العملة المستخدمة في السداد له نفس أثر تخفيض العملة المحلية للمدين ، وربما يرجع ذلك إلى أسباب لا دخل فيها للبلد المدين ، مثل الإرتباط بسداد فوائد مرتفعة لتمويل العجز في الموازنة ، أو أن تعاني الدولة المصدرة لعملة السداد من التضخم. وسوف نتناول هذين الإجراءين وهما [التغير في سعر الصرف الأجنبي ، وفرض رقابة على النقد الأجنبي] بثنى من التفصيل.

المطلب الأول

التغير في أسعار الصرف الأجنبي^(١)

كان من أثر التعديل الثانی لمواد الصندوق وقف نظام ربط سعر الصرف بالذهب بصورة رسمية ، وهو نظام له معايير حسابية وكان يستلزم لفرض قواعد

(١) يراجع تفصيلاً في ذلك :

J.Gold , Exchange Rates in International Law and Organization, American Bar Association, Section of International Law and Practice , 1988,

ويراجع أيضاً:

R.W.Edwards, International Monetary Collaboration , 1985.p.491 .

صارمة على أعضاء الصندوق . ثم تحول النظام من الإبقاء على أسعار ثابتة للصرف إلى تطبيق سياسة سعر صرف مناسبة ، تستند إلى سياسات إقتصادية ومالية سليمة وتحت رقابة الصندوق . وهكذا اتسعت ولاية الصندوق على سياسات الأعضاء إلى مدى بعيد ، وإن كانت أيضاً قد أصبحت أكثر صعوبة في تنفيذها بسبب نقص الخبرة ، وعدم وجود معايير موضوعية لتقييم مدى مراعاة كل عضو لالتزاماته .

الفرع الأول

النظام السابق لسعر الصرف مقوماً بالذهب

بموجب نظام سعر الصرف المقوم بالذهب ، تتحدد قيمة كل عملة مقومة أو منسوبة للذهب بإستثناء إجراءات إنتقالية تنطبق على الأعضاء الجدد الذين يرغبون في تأجيل الأخذ بهذا النظام وتطبيقه . وأساس العلاقة بين نقد بلدين تتحدد على أساس معيار الذهب في العملات (١) . ولا يجوز أن تتغير فروق الأسعار عند الصرف بين هاتين العملتين عن $\frac{1}{2}\%$ [صعوداً أو هبوطاً] . وبالتالي لا يجوز " تعويم " العملات أي أن تتحرر من قاعدة تحديد أسعارها المقومة بالذهب أو أن تختلف فروق السعر عن 1% صعوداً أو هبوطاً على أساسها [٢] . ومعنى ذلك أيضاً أن يكون لكل عملة صرف واحد لا يتغير إلا في النسبة إلى 1% هذه . وبوسع الصندوق أن يجيز تعدد أسعار الصرف (٣) ولكن ليس بمعنى " تعويم " العملة

وتفصيلياً تقويم العملة بالذهب يقتصر على تصحيح خلل أساسي، بناء على طلب العضو وبعد التشاور مع الصندوق . وعندما تزيد نسبة التغير عن 10% من قيمة التقويم الأصلية. فللصندوق أن يعترض على التغير ، ولا تصلح العملة هذه لأغراض الإستفادة بها في موارد الصندوق ، ما لم يقرر الصندوق خلاف ذلك . وفي عام ١٩٧١ ،

(١) إراجع : د. إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، ص ١٤

(٢) مادة ٨ / ٣ من مواد الصندوق

وإراجع : د. وهبي غبريال ، الأزمة النقدية للدول ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر ، الهيئة العامة

للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٤٨

وبعد قرار رئيس الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار الأمريكى إلى الذهب ، إنتهى -
 كامر واقع - تطبيق نظام الصرف المقوم بالذهب ، ثم جرى إلغاء النظام بصفة رسمية
 فى التعديل الثانى لمواد الصندوق .

الفرع الثانى

نظام الإشراف الحالى

يمتضى المادة الرابعة من مواد الصندوق يتعهد كل عضو بالتعاون مع
 الصندوق و الأعضاء الآخرين لضمان إنتظام ترتيبات الصرف الأجنبى وتحسين ثبات
 نظام أسعار الصرف (١) . وليس هناك إلزام بثبات أسعار الصرف الأجنبى إزاء حقوق
 السحب الخاصة أو أى عملة . و الأعضاء أحرار فى تقرير ترتيبات أسعار الصرف
 الخاصة بهم ، وكل ما هو مطلوب منهم إخطار الصندوق بأية تغييرات .
 وعلى كل حال لا يعنى ذلك أن الأعضاء أحرار تماماً ، وإلا كان معنى ذلك عدم
 فعالية إلزامهم بضمان إنتظام ترتيبات الصرف الأجنبى ، ولذلك هناك إجراءات جوهرية
 لهذه الضمانات .

وهذه الضمانات الجوهرية واردة بالفقرة الأولى من المادة الرابعة ، فى شكل
 أربعة شروط . ويتضمن الشرط الأول والثانى " الإلتزام ببذل أفضل الجهود " ، وهذا
 تعبير مرسل وعام . ويفرض الشرطان الثالث والرابع إلتزامات بتحقيق نتائج فى مجال
 أسعار الصرف وسياسات الصرف بالعملة الأجنبية .
 ويراعى الأعضاء بصفة خاصة ما يلى :

- ١ - محاولة توجيه سياساتهم الإقتصادية والمالية نحو التحسين الموضوعى لنمو
 إقتصادى منظم ، وثبات معقول للأسعار ، مع مراعاة ظروف العضو .
- ٢ - محاولة تحسين الإستقرار عن طريق توفير مناخ إقتصادى ومالى مناسب ونظام
 نقدى يساعد على الإستقرار .

(١) تراجع : المادة ٤ / ١ من مواد الصندوق

٣- تفادى المضاربة فى أسعار الصرف أو فى النظام النقدى الدولى لمنع التصحيح الفعال لميزان المدفوعات أو لكسب غير متصف بالمنافسة العادلة مع الأعضاء الآخرين .

٤- إتباع سياسات صرف بالعملة الأجنبية تتفق وتعمدات العضو بموجب هذه الفقرة [أى الفقرة الأولى من المادة الرابعة]

ومع أن نطاق كل إلزام غير محدد بوضوح ، إلا أنه يسوغ التمييز بين السياسات الإقتصادية والمالية . (توفير المناخ الإقتصادى والمالى المناسب) . وبين المضاربة فى أسعار الصرف أو سياسات الصرف بالعملة الأجنبية على نحو ما هو وارد فى الفقرتين الفرعيتين ٣ ، ٤ فيما سلف . ولاتقتصر سياسات النقد الأجنبى على سياسات سعر الصرف بل تعداها إلى الرقابة على النقد الأجنبى ، وفرض قيود على النقد الأجنبى من خلال نظام الرقابة . وهذا ما نصت عليه نصوص بعض المواد ، وعلى نحو ماسوف نبينه فى المطلب الثانى فيما بعد . وهناك نص خاص خارج نطاق المادة الرابعة حول سياسة سعر الصرف ، ذلك هو ماورد بالمادة ٣/٨ التى تحظر تعدد أسعار الصرف ، وهى ضوابط ظلت واردة حتى بعد التعديل الثانى لمواد الصندوق ، ولذلك فإن تعدد أسعار الصرف لا يزال يخضع لموافقة الصندوق

وتجد توافق الضمانات الإجرائية فى المادة ٣/٤ . ونلاحظ فى الفقرة أ من المادة الثالثة أن الصندوق ملتزم بالإشراف على إحترام كل عضو لالتزاماته بمقتضى المادة ١/٤ . وبشكل محدد أكثر تنص الفقرة (ب) من المادة الثالثة على وجوب أن يمارس الصندوق إشرافاً حازماً على سياسات أسعار صرف عملات الأعضاء ، وإصدار مبادئ محددة يسترشد بها كافة الأعضاء فيما يتعلق بتلك السياسات^(١) . ويجب على كل عضو أن يتشاور مع الصندوق حول سياسات أسعار صرف عملاته بناء على طلب الصندوق . ويجرى هذا التشاور - من حيث المبدأ - سنوياً . ولايفنى ذلك عن مشاورات فى حينها مع العضو إذا إتضح أن سياسته فى أسعار الصرف الأجنبى لاتتفق والتزاماته بمقتضى المادة ١/٤ .

وهناك تساؤل مهم عما إذا كانت سياسات سعر الصرف فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة تقتصر على تلك التى لها تأثير مباشر على أسعار الصرف ، مثل

(١) يراجع : د. إبراهيم الفار ، سياسة سعر الصرف ، المرجع السابق ، ص ١٥

المضاربة في أسعار العملات الأجنبية عن طريق البيع والشراء ، أو ما إذا كانت تلك السياسات تتضمن أيضاً كافة الإجراءات التي لها تأثير غير مباشر على أسعار الصرف مثل أسعار الفائدة وكمية النقود المعروضة وما إلى ذلك . ومما لا شك فيه أن المادة الرابعة الخاصة بالتشاور ، تقضى بأن الصندوق سوف يدرس كافة الأنشطة الاقتصادية للعضو لتقييم مدى كفاية أسعار الصرف ، ومما لا شك فيه أيضاً أن المادة ١/٤ تميز بين سياسات الصرف الأجنبي وأسعار صرف العملات الأجنبية (١) ، وتميز المادة الرابعة أيضاً بين ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية [الفقرتين الأولى والثانية] . ويتضح إختلاف طبيعة الإلتزامات في الصرف الأجنبي وسياسات أسعار النقد الأجنبي عنها في السياسات الاقتصادية والمالية . وبالإضافة إلى ذلك فإن رقابة الصندوق ممكنة بسبب كافة التعهدات التي تضمنتها المادة ٣/١ . والمعنى الوحيد الممكن للمادة ٣/ب أن تلك السياسات المذكورة بها تختلف عن السياسات المذكورة بالفقرة أ .

وممارسة الصندوق لرقابته على السياسات المذكورة في المادة ٣/أ ليس من شأنها أن تغير من طبيعة الإلتزامات العضو وإذا سلمنا بأن " سياسات أسعار الصرف " في المادة ٣/ب تشكل كافة السياسات التي لها تأثير غير مباشر على أسعار الصرف ، فمعنى ذلك أن كافة السياسات الاقتصادية والمالية للأعضاء تقدر عرضة للإلتزامات الاجاز وفق نص المادة ١/٤ - ٤ . وهذا قد يغير من طبيعة إلتزام العضو بنفس التمييز الوارد في الفقرة الأولى بين سياسات الصرف وسياسات أسعار الصرف وباقي السياسات الأخرى . ولذلك ، يسوغ أن نستنتج أن سياسات سعر الصرف المذكورة في المادة ٣/ب والتي تخضع للرقابة الحازمة للصندوق ، والتي ينبغي على الصندوق أن يضع مبادئ معينة ليسترشد بها الأعضاء ، لها نطاق أضيق من الإلتزامات الشاملة المذكورة في الفقرة الأولى ، وهي تخضع للرقابة العامة وفق نص المادة ٣/أ . والمبادئ الإرشادية للصندوق في خصوص رقابته على سياسات سعر الصرف تجسد هذا التمييز . والمبادئ الإرشادية هذه التي يسترشد بها الأعضاء في سياساتهم الخاصة بأسعار الصرف تهتم بمنع المضاربة في أسعار الصرف ، وعلى نحو ما سلف أن أوردته المادة ٣/١/٤ . وهذه المبادئ الإرشادية لاتتعامل مباشرة مع مسئوليات الصندوق

(١) تراجع المادة ٤/٣،٤ من مواد الصندوق

المشار إليها بالفقرة ٣/١ ، رغم الاعتراف بوجود علاقة وثيقة بين السياسات القطرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الدولية (١)

المطلب الثاني

فرض الرقابة على الصرف بالعملة الأجنبية

الفرع الأول

مدى توافق أو تعارض الرقابة على الصرف الأجنبي مع مواد الصندوق

يقصد بالرقابة على الصرف مجموعة القيود والإجراءات التي تفرضها السلطات النقدية في الدولة على بيع وشراء الصكوك المقومة بالعملة الأجنبية لتحقيق الاستخدام الأمثل لها (٢). ويجدر ملاحظة أن كافة لوائح الرقابة على الصرف بالعملة الأجنبية التي يصدرها العضو يجب تبليغها إلى الصندوق (٣). وبالإضافة إلى ذلك ، هناك صور من الرقابة على الصرف الأجنبي لا يجوز أن يفرضها الصندوق بدون موافقة مسبقه من الصندوق وذلك على النحو التالي :

أولاً: تميز مواد الصندوق بين قيود الصرف الأجنبي وإجراءات الرقابة الأخرى على النقد الأجنبي التي لها ثمة مدلول أشمل ، مثال ذلك إجراء التحقق من مدفوعات المدينين المقيمين إلى الدائنين غير المقيمين ، أو شراء عملة أجنبية ليصرفها المقيمين عند سفرهم للخارج ، وهذا جزء من الرقابة التي تمارسها الدولة على

(١) القرار رقم ٥٣٩٢ (٦٣/٧٧) ، قرارات مفخرة ، ص ١١

(٢) يراجع في ذلك : د. منيس أسعد عبد الملك ، الإكجامات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار النهضة

العربية ، ١٩٦٣ ، ص ٤٤

ويراجع :

Jagdish N. Bhagwati and Annu O.Karueger, Exchange Control. Liberalization and Economic Development, American Economic Review, May. 1973, PP. 419- 427

(٣) تراجع المادة ١١/٤/٨ من مواد الصندوق

الصرف بالعملة الأجنبية ، وهذه الرقابة ليست قيداً . وفي حالة أن يكون كامل المبلغ المطلوب للسداد أو للشراء الذي يحصل عليه المقيم غير ميسور بسبب اللوائح التي تفرض حداً أقصى لما يتحصل عليه الفرد من النقد الأجنبي ، أو بسبب صدور قرار إداري يتضمن رفض طلب الصرف بالعملة الأجنبية ، في هذه الحالة تكون بصدد قيد . وعلى نحو مشابه إذا كان إجراء التحقق يترتب عليه تأخير بلا منوغ أو ضرورة ، فإن ذلك يعتبر قيداً أيضاً بمفهوم المادة ٣/٦ .

ثانياً: التمييز الثاني هو بين القيود المؤثرة على حركة رأس المال والقيود التي لها تأثيرات على المبادلات الجارية . ويمكن للدولة العضو بالصندوق أن تفرض قيوداً على حركة رؤوس الأموال المصدرة إلى الخارج بدون حاجة إلى موافقة الصندوق^(١) . وهذه القيود تأخذ أشكالاً شتى : مثلاً يجوز للدولة فرض قيود على حركة رأس المال إلى دولة أخرى أو دول أخرى أعضاء في الصندوق ، بينما لا تفرض مثل هذه القيود على التحويلات إلى دول أخرى أعضاء ، ومثال ذلك ما هو مطبق فيما بين بلدان المجموعة الأوربية .

ثالثاً: في شأن المعاملات الجارية ، فإن المبدأ وفقاً للمادة ١/٢/٨ أنه لايجوز للدولة العضو أن تفرض قيوداً على مدفوعات أو تحويلات للمعاملات الجارية بدون موافقة الصندوق .

ويجدر الإشارة إلى أن نطاق المادة ١/٢/٨ محدود ، وذلك لما يلي (٢) :

(أ) أنها تنطبق فقط على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية ، أي المعاملات بين مقيمين في بلدان مختلفة ، ولا تنطبق على المدفوعات والتحويلات المحلية ، أي المعاملات بين مقيمين في نفس البلد .

(ب) يجب أن تكون المدفوعات والتحويلات لمعاملات جارية ، ونستدل على معنى المدفوعات للمعاملات الجارية من المادة ٣٠/٣ ، وهي " مدفوعات المعاملات الجارية تعني أنها ليست لغرض تحويل رأسمالي وتشمل بدون تحديد :

(١) تراجع المادة ٣/٦ من مواد الصندوق

(٢) يراجع : R.W.Edwards ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠

ويراجع :

١- كافة المدفوعات المستحقة في خصوص التجارة الخارجية ، خلاف الأعمال الجارية ، بما في ذلك الخدمات ، والتسهيلات العادية قصيرة الأجل للبنوك والتسهيلات الائتمانية .

٢- المدفوعات المستحقة كفوائد على القرض وصافي عائد الاستثمارات الأخرى .

٣- مدفوعات بمبالغ معتدلة لإهلاك القروض أو مقابل إنخفاض مباشر في قيمة الاستثمارات.

٤- الإيداعات المعقولة لمصروفات المعيشة العائلية .

ويجوز للصندوق ، بعد التشاور مع الأعضاء المعنيين ، تقرير ما إذا كانت معاملات معينة ومحددة تعتبر من قبيل المعاملات الجارية أو المعاملات الرأسمالية .

وتجدر ملاحظة أن هذا النص الخاص بسداد فوائد القروض والمبالغ الخاصة باستهلاك القروض تشكل مدفوعات من نوع المعاملات الجارية وأي قيد يؤثر على مثل هذه المدفوعات للقروض الدولية يعتبر قيداً على المدفوعات الجارية الدولية

(ج) تنطبق المادة ٨/٢/أ على المدفوعات والتحويلات للمعاملات وليس للمعاملات ذاتها. بمعنى أنه ليس ثمة ما يمنع العضو - بمقتضى هذا النص - من حظر استيراد أو معاملات جارية أخرى . وطالما أن المعاملة محظورة ، لذلك فإن حظر السداد لا يعتبر قيداً مخالفاً للمادة ٨/٢/أ . والإستثناء الوحيد من النص هو التسهيلات العادية قصيرة المدى للبنوك والتسهيلات الائتمانية بنفس هذه الصفة ، حيث أن القيد على التعامل من شأنه في الحقيقة أن يمنع المدفوعات أو التحويلات الجارية

(د) ينطبق الحظر على إجراء المدفوعات وليس على المقبوضات . بمعنى أن العضو يجوز له حظر المدفوعات على المقيمين أو يطلب السداد بعملة أجنبية محددة ، أو يفرض على المقيمين الإلتزام بتقديم ما يحوزهم من علات أجنبية .

(هـ) يجب أن يكون العضو هو الذي يفرض القيد . ولذلك فإن إعصار المدين وعدم مداده ، أو صدور حكم قضائي بناء على طلب الدائن ، ليس من قبيل الحظر

على تداول النقد الأجنبي. وعلى كل حال ، فإن الإخلال بسداد الديون الخارجية بسبب لوائح الرقابة على النقد الأجنبي التي تحظر أو تؤخر الدفع فإن من نتائجها أن تضع قيداً . والتأخير في سداد ما يستحق للدائنين الأجانب هو غالباً علامة على وجود قيد . وفي لغة الصندوق أن القيود يكشف عنها ويدل عليها التأخير في السداد . وينبغي ملاحظة أن الصندوق ليست له سلطة إقرار التأخير في السداد ، بما في ذلك المتأخرات الحكومية ، ولكن بوسعه فقط إقرار القيود .

(د) يجوز أن نلاحظ وجود قيود نتيجة الممارسات التنفيذية والإدارية لدى العضو حتى في غياب لائحة صريحة. وعلى العكس ، من المقرر أن اللائحة التي تفرض القيد ولكنها لا تطبقه ، إنما يعد ذلك من قبيل عدم وجود قيد .

ولتوضيح معنى المادة ٢/٨ أ ، قرر الصندوق الآتي : " المبدأ الذي يسترشده في التيقن مما إذا كان الإجراء ينطوي على قيد على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الجارية بموجب المادة ٢/٨ هو ما إذا كان ينطوي على قيد رسمي مباشر على إتاحة استخدام الصرف الأجنبي على هذا الوجه " (١)

وعلى افتراض أن مواد الصندوق تتطلب أن تكون كافة المدفوعات للدائنين الأجانب بالعملة المحلية ، مع السماح للدائنين بتحويل متحصلاتهم من المدفوعات إلى عملات أجنبية بدون تأخير بلا سبب ، فلا تكون بصدد قيد على الصرف بالعملة الأجنبية (٢). وبموجب المادة ٢/٨ أ يكفي أن يكون الدائن الأجنبي قادراً على تسلم مستحققاته بعملة من المدين أو من خلال تحويل العملة .

ومفهوم القيد بمقتضى المادة ٢/٨ أ أنه مستقل عن الدافع الذي يحفز العضو لاتخاذ إجراءاته . وتفرض القيود عادة مراعاة لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات . كما

(١) قرار رقم ١٠٣٤ (٧٢/٦٠) ، أول يونيو سنة ١٩٦٠

(٢) يراجع في ذلك :

J.Gold , " Exchange Control : Act of State, Public Policy, the IMF's Articles of Agreement, and other Complications" Houston Journal of International Law, Vol. 7, No. 1, Autumn 1984 , pp. 13 - 22.

يجوز فرض تلك القيود لأسباب أمنية كما هو الحال في أوقات الحرب أو في زمن يسود فيه التوتر السياسي ، أو كشكل لحظر التعامل مع دولة أخرى . وكل هذه القيود إذا كان لها ثمة تأثير على المعاملات الدولية الجارية ، تعتبر غير متفقة مع مواد الصندوق ، ما لم يتم الحصول على موافقة الصندوق بشأنها.

رابعاً: هناك إستثناءان واردان على كمال من المادة ٢/٨ أ و المادة ٣/٧ ب [التي لم تطبق أبداً لأنها تتعلق بالعملة النادرة] ، والمادة ٢/١٤ . فالعضو بمقتضى المادة ٢/١٤ عند إنضمامه للصندوق ، يجوز أن يتيح لنفسه الإستفادة من الترتيبات الوقتية للمادة ١٤ . وهو لا يستطيع فرض قيود جديدة ، ولكن يجوز أن يبقى على قيود قائمة بالفعل . أما إذا زال القيد فلا يجوز إعادته بدون موافقة الصندوق ، وهذا يشعل قيداً جديداً .

خامساً: للصندوق سلطة إقرار قيود تخضع للمادة ١/٢/٨ ، كما يخضع تعدد سعر صرف العملات للمادة ٣/٨ ، لأن التعدد من الممكن أن يترتب عليه قيد في حالة أن يكون سعر الصرف غير مناسب للمعاملات الجارية ، والحق في الإبقاء على قيود قائمة بدون موافقة الصندوق على نحو ما هو وارد بالمادة ٢/١٤ ، لا يمتد إلى حالة تعدد سعر الصرف حتى عندما يؤدي ذلك إلى وجود قيود على الصرف بالعملة الأجنبية .

وباختصار تغدو لوائح الرقابة على النقد الأجنبي متفقة مع مواد الصندوق في الحالات التالية :

١- إذا لم تكن سبباً لفرض قيود على مدفوعات وتحويلات المعاملات الدولية الجارية ، لأنها تقتصر على وضع ضوابط لحركة رأس المال في السوق الدولية .

٢- أو إذا كانت قائمة وفقاً للمادة ٢/١٤ وذلك لاتخضع لتصديق الصندوق .

٣- أو إذا كانت بموافقة الصندوق.

وتغدو لوائح الرقابة على النقد الأجنبي غير متفقة مع مواد الصندوق إذا كانت تخضع للموافقة ، لأنها تفرض قيداً على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الدولية الجارية ويحد من الحصول على موافقة الصندوق.

الفرع الثاني

إعتراف المحاكم الأجنبية بلوائح الرقابة على النقد الأجنبي بمقتضى مواد الصندوق

تفرض المادة ٨/٢ ب/ التزاماً على الدول الأعضاء في شأن لوائح الرقابة على النقد الأجنبي للبلدان الأخرى الأعضاء ، حيث تنص على أنه " لاتتخذ العقود بالعملة الأجنبية التي تتضمن عملة أي عضو المخالفة للوائح الرقابة على النقد السارية أو التي تفرضها هذه الدولة العضو بما يتفق وهذا الإتفاق في أراضى أي عضو " .
ويلاحظ على هذا النص مايلي :

أولاً: أن معنى هذا النص قد إتضح إلى حد ما بقرار الصندوق رقم ٤/٤٤٦ في ١٠ يونية ١٩٤٩ ، حيث يتضمن هذا القرار أربع مسائل مهمة بصفة خاصة وهي:
أ- تطبق المادة ٨/٢ ب/ حتى عندما لا تكون لوائح الرقابة على النقد الأجنبي جزءاً من قانون العقد ، ولاتعطى ولاية لقانون الدولة العضو التي يتعلق العقد بنقدها ، والنص ليس قاعدة تحكم النزاع ، بل هي قاعدة جوهرية من قواعد القانون الدولي الخاص.

ب- لايجوز الدفع بالنظام العام إزاء الإعتراف بلوائح عضو آخر للرقابة على النقد الأجنبي إذا كانت تلك اللوائح متفقة مع مواد الصندوق.

ج- عدم قابلية التنفيذ تعنى في هذا النص أنه لايجوز إصدار تشريع لإعاقة تنفيذ العقد ، أو النص على عدم التعويض عن الأضرار الناتجة عن عدم التنفيذ ، سواء بمعرفة سلطات قضائية أو تنفيذية لبلدان أخرى من أعضاء الصندوق ، ويجوز أن يظل العقد سارياً وليس هناك حظر على تنفيذ الأطراف للعقد بإختيارهم ورضائهم ، ويترتب على ذلك أن سلطات العضو المصدرة للوائح . وكذلك المحاكم أو هيئات التحكيم الدولية لاتخضع لهذا النص .

د- الصندوق على إستعداد لتقديم المشورة فيما إذا كانت لوائح معينة للرقابة على النقد الأجنبي تتفق ومواد الصندوق .

ثانياً: لقد أثار هذا النص الكثير من الجدل الفقهي^(١). وعلى كل حال فإن المناقشة المفصلة لتفسير هذا النص غير ميسورة في حيز هذا البحث، والإكتفاء بموجز للمناقشة قد يضل أكثر مما يفيد. لذلك نكتفي بإستنتاجات عن بعض نواحي النص والتي لها تأثير بصفة خاصة على لوائح النقد الأجنبي فيما يخص الديون الخارجية^(٢).

وإذا تركنا جانباً معنى عبارة " يتفق وهذا الإتفاق " وحسبنا ناقشناه فيما سلف، فإن هذا يعنى " العقد الذى يحكم الصرف بالنقد الأجنبي "، و " لوائح النقد الأجنبي "، " ودور العملة "، " وتاريخ العقد "، ثم يتم تقييم كافة هذه المسائل مع مواد الصندوق.

والمفترض الأكس :

- ١- العقد الذى يحكم الصرف بالعملة الأجنبية يعنى العقد الذى ينص على السداد / أو التحويل بعملة أجنبية سواء لمدفوعات أو تحويلات دولية [على سبيل المثال سداد بين مقيم وغير مقيم] ،

(١) ويراجع تفصيلاً في ذلك :

Jaseph Cold : The Fund Agreement in the Courts, IMF, 1862; Vol.II. IMF 1982; Vol.III & IMF, 1986.

A.Nussbaum, Money in the Law, National and International, 2nd ed., 1950 ; A.Nussbaum, "Exchange Control and the International Monetary Fund " Yale Law Journal, Vol.59, 1949-1950, p.421;

F.A.Mann, The Legal Aspect of Money, 4th ed., 1982;

L.Nurick. " The International Monetary Fund Articles of Agreement", in Judicial Enforcement of International Monetary Fund Articles of Agreement " in Judicial Enforcement of International Obligations, D. M. Sassoon and D. D. Bradlow, editors, International Law Institute, 1987, P.107;

R.W.Edwards, International Monetary Collaboratin, 1985, p.477.

(٢) يراجع في ذلك :

F.Gianviti, : Reflexions sur L'Article VIII, Section 2 b) des Statuts du Fonds Monetaire international ", Revue Critique de droit International Prive 1973, p. 471; and p. 629 ; :

Le Blocage des Avoirs officiels Iraniens par les Etats Unis (Executive Order du 14 Novenuner 1979) " Revue Critique de Droit International Prive, 1980, p.279; :

Le Controle des Changes Etranger devant le Juge National", Revue Critique de Droit International Prive, 1980, p. 479 and p.659.

- ٢- لوائح النقد الأجنبي تعنى لوائح تختص بتنظيم تملك أو حيازة أو استخدام النقد الأجنبي ، أو استخدام عملة محلية أو أجنبية في مدفوعات أو تحويلات دولية.
- ٣- ينص العقد على عملة العضو التي ينفذ بها العقد من أرصدة العضو في بلده أو مقيم في بلد العضو وهو طرف في العقد .
- ٤- يتم تقييم كل من تاريخ العقد الذي يتضمن الشروط ، وأحوال مخالفة لوائح النقد الأجنبي في بلد العضو ، ومدى مطابقة هذه اللوائح لمواد الصندوق ، في الإطار الزمني لتنفيذ العقد.
- ويبدو معظم الخلاف حول تفسير معنى " عقود الصرف بالنقد الأجنبي " ، والتي تعنى حسب تفسير المحاكم " عقود من مقتضاها مبادلة عملة بأخرى " ، أي عملية تحويل عملات (١). وهذا النوع من العقود كانت تصفه سواد الصندوق قبل التعديل الثاني بأنه " معاملات بالعملة الأجنبية " وليس " عقد بالعملة الأجنبية " في حين كانت المحاكم الأخرى خصوصاً في ألمانيا وفرنسا تعتبر تلك العقود شاملة لأي عقد يتضمن مدفوعات دولية سواء عقود بيع أو قروض

(١) وكان أول من اقترح هذا التفسير هو A. Nussbaum في مقالة عن الرقابة على النقد الأجنبي وصندوق النقد الدولي، سالف الإشارة إليه، ص ٤٢١ . وأيضاً دراسة له عن النقود في نظر القانون، سالف الإشارة إليها ، ص ٥٤٢ ، وأيئت محاكم الاستئناف في بريطانيا هذا الرأي عام ١٩٧٦ في مناسبة نظرها قضية Zmithette and cope LTd V.Terrvi (1976 L All ER 817) . وأيد مجلس اللوردات [صفته المحكمة العليا] هذا الرأي في مناسبة نظر قضية United city Merchants (Investments) LTd V.Royal Bank of Canda, 1982, 2 All. ER720,P.729 وأخذت محكمة استئناف نيويورك بهذا الرأي عام ١٩٧٥ ، في مناسبة نظر قضية ألد بنوك أروغدا مدعى عليه [قضية رقم 371 Nys-2nd 829, 1975] . وأيئت نفس المحكمة في نيويورك في مناسبة نزاع بين بنك Libra [مدعى] ، وبنك كوستاريكا [مدعى عليه] قضية رقم [350 F. sup.870 (1983)] ومكنا يتفق رأي A. Nussbaum.. في التفسير مع حكم محكمة الاستئناف الإنجليزية في شأن هذه العقود وأنها عبارة عن عقود مستترة لمعاملات نقدية Monetary Transactions in Diguise رغم أن المعاملات بالنقد الأجنبي هي عقود تتضمن السداد بالنقد الأجنبي بمفهوم المادة ٧/٨ ب وحسب رأي المحكمة البريطانية في قضية سنة ١٩٨١ United City Merchants ، سالف الإشارة إليها [3 All-E.R.142]

وما إلى ذلك^(١). ورأى المحاكم الفرنسية والألمانية هو الذى رجحته الأعمال التحضيرية لمواد الصندوق . فى حين أن المادة ٢/٨ ب ، والتي تمت الموافقة عليها فى صورتها النهائية قد أخذت بمزيج من الإقتراحات المختلفة . والملاحم المشتركة أنها تميل إلى ضمان قدر من التعاون الدولى ضد المعاملات غير المشروعة ، مع إختلاف فى تعريف جريمة المخالفة وهل هى جريمة مننية أم جنائية ، وهذا يرجع إلى قوانين كل دولة ولوائحها فى شأن ما تقرره فى المخالفات النقدية . وكانت بعض الوفود من رأيها تجريم المعاملات بالنقد الأجنبى [التى تنصب على المضاربة بالعملة الأجنبية] خارج حدود قواعد أسعار الصرف الخاصة بالعملة الأجنبية . فى حين كان رأى وفود أخرى أن تنصب المخالفة على الحركات غير المشروعة لرؤوس الأموال [تهريب الأموال] . والنص بحالته الراهنة أقرب إلى رأى الفريق الأول مع تغييرات مهمة ترضى رأى الفريق الثانى . وتعدل نص " المعاملات بالعملة الأجنبية " إلى " عقد بالعملة الأجنبية ، وتعدت عبارة " لوائح العملة الأجنبية " إلى " لوائح الرقابة على العملة الأجنبية " ، ولم تشر النصوص إلى الإختلاف فى سعر الصرف . وكان الغرض من ذلك تفادى المعنى المزدوج للصرف بالعملة الأجنبية "مثل القيود المفروضة على الصرف بالعملة الأجنبية ، والمعاملات بالعملة الأجنبية . " حسبما كان وارداً بمواد الصندوق . وتأييد هذا الإتجاه أيضاً بالنص فى المادة ٢/٨ ب على " لوائح الرقابة على النقد الأجنبى " القائمة أو المفروضة وبما يتفق ومواد الصندوق . ونلاحظ إستخدام لفظى " القائمة " ، و " المفروضة " فى نص المادة ٢/٨ ب ، والتي تحكم القيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدوائية الجارية ، إكتفاء بالإشارة إليها بقيود الصرف بالعملة الأجنبية Exchange Restrictions فى عنوان المادة ٢/١٤ وهذه القيود لا تقتصر على العملات بالنقد الأجنبى الجارى تداولها بل تشمل أيضاً القيود على سداد ثمن المبيعات والمعاملات الجارية الأخرى ، حسبما تقرره لوائح

(١) على سبيل المثال محكمة إستئناف باريس فى ١٤ مايوسنة ١٩٧٠ - مشأراً إلى القضية فى المجلة النقدية للقانون الدولى الخاص ، عدد سنة ١٩٧٤ ص ٤٨٦ ، وقضية أمام محكمة إستئناف برلين فى مايولية سنة ١٩٧٤ ، مشأراً إليها فى الجريدة الألمانية للقانون الدولى الخاص ، عدد سنة ١٩٧٤

الرقابة على النقد الأجنبي بمفهوم المادة ٢/٨ ب ، مما يسوغ معه إستنتاج أن لفظة " exchange " وهى تقابل عبارة " الصرف بالنقد الأجنبي" فى العقود التى تنص على إستخدام النقد الأجنبي " exchange contracts " لها نفس المعنى الشامل مثلما نستخدمه فى عبارة " لوائح الرقابة على النقد الأجنبي " . ومسألة التفسير هذه لها نتائج مهمة تترتب على إقرار المحاكم الأجنبية بلوائح الرقابة على النقد الأجنبي والتى تؤثر فى إبراء الديون الخارجية ، باعتبار أن سداد ثمن المبيعات والقروض هو المصدر الرئيسى للمديونية الدولية .

والمادة ٢/٨ ب بوجهيها حسبما أوضحناه فيما سلف قد جذبت قدراً من الأهتمام يقل عن الإهتمام بمعنى العقود التى تنص على إستخدام النقد الأجنبي ، رغم تساوى هذا المعنى فى الأهمية عند تقييم آثار هذا النص على الديون الخارجية . وعند النص على السداد بعملة أجنبية فى العقد يصير ذلك موضوع إلزام بموجب العقد سواء فى شكل تحويل النقود المحلية إلى نقود أجنبية أو السداد مباشرة بعملة أجنبية ، وعندئذ قد لاتعترف المحاكم الأجنبية - خصوصاً محاكم البلدان النامية - ومعظمها من الدول المدينة ، بلوائح الرقابة على النقد الأجنبي عند تفسيرها لنص المادة المذكورة ، لأن عملات تلك البلدان لاتستخدم فى العلاقات المعنية الدولية . وهذا التفسير يضعف أغراض المادة ٢/٨ ب والتى تهدف إلى حماية الموارد الخارجية للدول الأعضاء .

وهناك تفسير آخر يتفق بدرجة أكبر مع أغراض نص المادة سالف الذكر ومع نطاق لوائح الرقابة على النقد الأجنبي ، وهو أن عملة الدولة تؤخذ فى الإعتبار بالمفهوم الإقتصادى عندما يترتب على العقد نشأة دين يجب سداؤه من أرصدة تلك الدولة ، أو عندما يكون المقيم فى هذه الدولة طرفاً فى العقد . وهذا يعنى أن جنسية الأطراف لاعمى لها كمييار إقتصادى فى المعاملات النقدية .

والغرض من النص يهتم أكثر بتاريخ تنفيذ العقد وليس بتاريخ نشأته ، بإعتباره التاريخ الذى تقم فيه ظروف إستخدام العملة ومدى مخالفة التنفيذ للوائح الرقابة على النقد الأجنبي أو مدى مطابقة تلك اللوائح لمواد الصندوق . وربما يتعارض مع أغراض المادة ٢/٨ ب القول بأن لوائح الرقابة على النقد التى تسرى على العقد هى اللوائح السارية وقت نشأة العقد بصرف النظر عن أى تغيير يطرأ على هذه اللوائح بعد ذلك حتى لو أصبحت تلك اللوائح ملغاة ، أو لم تعد تنطبق ومواد

الصندوق . وهناك حجة أخرى تثار أيضاً هي أنه طالما أن المادة ٨/٢/ب ليس من المستطاع إعمالها ، لذلك فإن شروط التطبيق يجب أن تقيم في الإطار الزمني للتطبيق .

ثالثاً : فيما يتعلق بالمنازعات التي قد تنشأ في العقود الدولية ، يجوز للمحاكم أن تطلب رأي الصندوق ، أو أن يطلب ذلك محامى أحد الأطراف لرد على إستفسارات مدى توافق لائحة الرقابة على النقد الأجنبي مع مواد الصندوق .

وكل إستفسار يجرى دراسته في ضوء اللائحة المقصودة ، ويرسل الصندوق رده على الإستفسار إلى الطالب . وعملياً يجرى إستشارة الصندوق عن مدى تطابق لوائح الرقابة على النقد مع مواد الصندوق . في الوقت الذي يقدم فيه الإستفسار .

يتضح مما سبق أن مواد إتفاق صندوق النقد الدولي لا تخول الصندوق سلطة منع الحكومات أو الأطراف الخاصة من التعاقد بطور يترتب عليها ديون خارجية . وكذلك ليس من سلطة الصندوق إعفاء هؤلاء الأطراف من ديونهم الخارجية . وما يستطيعه الصندوق هو أن يساعد الدول الأعضاء - بناء على طلب هذه الدول الأعضاء - على إيجاد أكثر الحلول مناسبة لمشاكل موازين المدفوعات من خلال الإستخدام المؤقت لموارد الدول ، فضلاً عن ممارسة ولايته على إجراءات النقد الأجنبي .

وتفضل الحكومات في حالات كثيرة تمويل ديونها الخارجية عن طريق إقتراض إضافي بدلاً من الإلتجاء إلى إجراءات التصحيح والتي قد لا تصادف قبولاً شعبياً . ولذلك فإن الإلتجاء إلى الصندوق هو الملجأ الأخير بسبب الشروط التي يفرضها الصندوق . وكلما تأخرت إجراءات التصحيح ، كلما كان ذلك أدهى إلى مزيد من التشف .

والصعوبات الحالية التي تواجه العديد من الدول النامية بسبب أعباء خدمة الدين الخارجى هي تراكمات أزمات سابقة وربما لها آثارها في نشأة أزمات في المستقبل . ولذلك يجب التوصل إلى علاج لأثار هذه الأزمات فور حدوثها ، وإيجاد مدخل علمى يؤدي إلى العلاج المناسب والضرورى . وبهما كان العلاج صعباً وملحاً إلا أن فيه وقاية من الإستغراق في الديون الخارجية . وفي هذا الصدد فإن تعزيز رقابة الصندوق بموجب المادة الرابعة يقدم على الأقل مدخلاً متناسقاً للمجتمع الدولي لتفادى عودة تلك الأزمات وتكرارها .

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

(أ) المؤلفات والرسائل

- د. إبراهيم بن عيسى العلى ، صندوق النقد الدولى ، دراسة للجوانب القانونية للصندوق ونشاطه ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- د. إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .
- د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .
- أمنية عز الدين عبد الله ، مشكلة الديون الخارجية للبلاد النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- د. حسن عطية الله ، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .
- د. رمزي ذكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- د. رياض صالح أبو العطا ، ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة طنطا ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ .
- أ.د. عبد الواحد الفار ، أحكام التعاون الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ .
- د. محمد مصطفى يونس ، النظرية العامة لعدم التدخل فى شئون الدول ، دراسة فقهية وتطبيقية فى ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

د. منيس أسعد عبد الملك ، الإجتاهات الحديثة فى الإقتصاد الدولى ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ .

د. وهبى غبريال ، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

(ب) المقالات والأبحاث :

أ.د. إنسماعيل صبرى عبد الله ، أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية ، البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٦ .

د. جاب الله عبد الفضيل ، تقييم الحلول المطروحة لعلاج مشكلة الديون ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، ١٩٨٩ .

"روبرت دون" و"روبرت لى" ، مسح شامل لدور وحدة " حقوق السحب الخاصة " ، ملحق الأهرام الإقتصادى ، التمويل والتنمية ، ١٥ أبريل سنة ١٩٧٧ .

أ.د. محمد ذكى شافعى ، " صندوق النقد الدولى - تحليل أسس إتفاقية بريتون وودز وتقدير إمكانيات نجاحها " مجلة القاتون والإقتصاد ، السنة الثالثة والعشرون ، العددان الأول والثانى ، القاهرة ، مارس ويونيه ١٩٥٣ .

ثانيا : باللغة الأجنبية :

(أ) المؤلفات والرسائل :

- Dellapenna, J. W.**, Suing Foreign Governments and Their Corporations, The Bureau of National Affairs, 1988.
- Edwards, R.W., Jr.**, International Monetary Collaboration, Transnational Publishers, 1985.
- Flint, D.** "Renegotiation and Rescheduling " in Foreign Debt in the Present and A New International Economic order, 1986.
- Kenen, P.B.** The use of IMF Credit in : The International Monetary Fund in a Multipolar World: Pulling Together, ODC, 1989.
- Mann, F.A.** The Legal Aspect of Money, 4th ed., 1982;
- Rubin, S. M.**, ed., Guide to Debt Equity Swaps, The Economist Publications, 1987.
- Sassoon, D. M., and Bradlow, D. D.**, ed., Judicial Enforcement of International Debt Obligational, International Law Institute, 1987.

(ب) المقالات والأبحاث :

- Barston, R. P.** "The International Debt Crisis : Evolving Management Methods", Journal of World Trade, No.1, February 1989. Vol. 23,
- Bhagwati J.N. and Karueger A.O.** Exchange Control liberalization and Economic Development. American Economic Review, May, 1973.
- Buchheit. L. C.** "Alternative Techniques in External Debt Restructuring, University of Illinois Law Review, No. 2, 1988.
- " The Capitalization of Sovereign Debt :An Introduction " Illinois Law Review. No. 2, 1988.

- Buchheit. L. C. and Reisner R.** The Effect of Sovereign Debt Restructuring Process on Inter- Creditor Relationships, University of Illinois Law Review, No. 2, 1988.
- Bunge C.A. and Bunge D.C.** The San Jose de Costa Rica Pact and the Calvo Doctrine, The University of Miami Inter- American Law Review, Spring 1984, Vol, 16.
- Carreau D.** " Le Reechelonnement de la Dette Exterieur Etats " Journal du Droit International, 1985.
- Chamberlin M. Gruson M. and Weltchek P** " Sovereign Debt Exchanges" Univresity of Illinois Law Review, No. 2, 1986.
- Dell, S.,** On Being Grandmotherly : The Evolution of IMF. Condinonality Essays in International Finance, No. 144, October, 1981.
- Doi Teruo** The Validity of Contracts made in Violation of The Earum's Exchange Controls, Law in Japan , 1968, Vol. 2.
- Edwards, R.W. Jr.** Is an IMF Stand-by Arrangement a Seal of Approval on which other Creditors Can Rely, New york University Jaurnal of International Law and Politics, No. 3, 1985, Vol. 17.
- Felming, J.M.** The SDRS, Some Problems and Possibilities, Published in " Staff Papers " IMF, March 1971 , Vol .VIII.
- Fleming J.M. and Glovasy A.** Fund Practice and Procedure in Pelation to the Compesatary Financing of Commodity Fluctuations. Staff Papers, IMF, Nov. 1960, Vol. VIII.
- Foorman- J. L., and Jehle M.E.** Effects of State and Government Succession on Commercial Bank Loans to Fareign Sovereign, Barrawers, Illinois Law Review, No .1, 1982
- Gianviti, F.** Reflexions sur L'Article VIII, Section 2 b" des Statuts du Fonds Monetaire International " Revue Critique de Droit International Prive 1973.
- Le Controle des Changes Etranger devant le Juge National, Revue Critique de Droit International Prive, 1980.

Gold. J., The Stand-By Arrangements of the International Monetary Fund, IMF, 1970

----- The Legal Character of the Fund's Stand- By Arrangements and Why It Matters, IMF Pamphlet Series, No. 35, 1980.

----- Voting and Membership in the International Monetary Fund, IMF, 1972.

----- Legal and International Aspects of the International Monetary System ; Selected Essays, IMF, 1979; Vol. II, IMF, 1984.

----- The Fund Agreement in the Courts, IMF, 1962; Vol.II, IMF1982;Vol.III, IMF, 1986.

----- Exchange Rates in International Law and Organization, American Bar Association, Section of International Law and Practice, 1988.

Hahn H.J. " The Restructuring of External Debt ; Recent Developments" in Foreign Debts in the present and a New International Economic Order, 1986.

Haeflich, M.E. Through a Glass Darkly : Reflections upon the History of the International Law of Public Debt in Connection With State Succession, Illinois Law Review, No.1,1982.

Hudes,K., Coordination of Paris and London Club Reschedulings" New york Universtiy Journal of International Law and Politics, No. 3, Spring, 1985,Vol. 17.

Mairal H.H. Issues Arising from the Legal and Constitutional Validity of the Debt under the Debtors own Law in : D.M. Sassoon and D.D.Bradlow, eds. Judicial Enforcement of International Debt Obligations, International Law Institute, 1987.

Meissner C.F. " Crisis as an Opportunity for Change: A Commentary on the Debt Rstructuring Process" New york Universtiy Journal of International Law, 1985 Vol 17.

- Nussbaum, A.**, Money in the Law, National and International, 2nd ed., The Foundation Press, 1950; Exchange Control and the International Monetary Fund, Yale Law Journal, 1949-50 Vol. 59
- Nurick, L.** "The International Monetary Fund Articles of Agreement", in Judicial Enforcement of International Monetary Fund Articles of Agreement in Judicial Enforcement International Obligationsed. D.M. Sassoon and D.D.Bradlow, editors, International Law Institute, 1987.
- Rieffel A.**, The Role of the paris Club in managing Debt problems, Essays in International Finance, No. 161, December 1985.
- Rubin, S.M.** ed, Guide to Debt Equity Swaps, The Economist Publications, Special Report No. 1104, 1987.
- Shepherd, J.M. and Clock E.H.** "Regulatory Aspects of Developing Nation Debt- Equity Swaps," Fordham International Law Journal, No. 1. 1988.Vol. 12.
- Tigert, R. R.** Allied Bank International: Aunited States Government Perspective, New york University Journal of International Law and Politics, No. 1, 1985, Vol. 17.
- , Recent Regulatory Perspectives on Debt- for Equity. Swaps and Securitization of Third World Debt", Illinois Law Review, No. 2, 1988.
- "University of Illinois Symposium on Default by Foreign Government Debtors"**, University of Illinois Law Review, No. 1, 1982.
- "University of Illinois Symposium on International Banking, Part II, Management of International Bank Exposure"**, University of Illinois Law Review, No. 2, 1988
- Wallenstein S. M.** "Investment Funds and Debt Equity Swaps : Broadening the Base of a New Financial Tool", Fordham International Law Journal. No,1. 1988.Vol. 12.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد :	٥
المبحث الأول : الوضع القانونى والهيكل الإدارى والمالى	
لصندوق النقد الدولى	٢٩-٧
المطلب الأول : الوضع القانونى للصندوق	١١-٩
المطلب الثانى : الهيكل الإدارى والمالى للصندوق	٢٩-١٢
الفرع الأول : الملاحج المحددة للصندوق	١٥-١٢
الفرع الثانى : الآثار المترتبة على حصص الدول الأعضاء	٢٩-١٥
المبحث الثانى : مفهوم وخصائص الديون الخارجية وسبل علاجها	٥٠-٣١
تمهيد :	٣٤-٣٣
المطلب الأول : مفهوم الديون الخارجية	٣٧-٣٤
المطلب الثانى : الخصائص المميزة للدين الخارجى	٤٠-٧
المطلب الثالث : وسائل علاج مشاكل الديون الخارجية	٥٠-٤٠
الفرع الأول : عجز المدين عن السداد بصفة عامة	٤٢-٤٠
الفرع الثانى : عجز الدول أو الحكومات المدينة عن السداد	٥٠-٤٢
المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولى فى تمويل الديون الخارجية	٧٤-٥١
تمهيد :	٥٣
المطلب الأول : التمويل بمعرفة الصندوق	٦٨-٥٣
الفرع الأول : التمويل من حساب الموارد العامة	٦٥-٥٣
الفرع الثانى : التمويل من حساب الإنفاق الخاص	٦٧-٦٦
الفرع الثالث : التمويل من الحسابات الفرعية	٦٨-٦٧
المطلب الثانى : دور الصندوق فى تقديم تمويل من مصادر أخرى	٧١-٦٩
الفرع الأول : دور الصندوق كوسيط	٧٠-٦٩
الفرع الثانى : تحسين الرقابة	٧١-٧٠
المطلب الثالث : مخصصات للإصلاح من حقوق السحب الخاصة	٧٤-٧٢

الصفحة

الموضوع

المبحث الرابع : ولاية صندوق النقد الدولي على الإجراءات

المؤثرة في الميون الخارجية

٧٥-٩٤

تمهيد :

٧٧-٧٩

٧٩-٨٤

المطلب الأول : التغيير في أسعار الصرف الأجنبي

٨٠-٨١

الفرع الأول : التقادم السابق لسعر الصرف مقوماً بالذهب

٨١-٨٤

الفرع الثاني : نظام الإشراف الحالي

٨٤-٩٤

المطلب الثاني : فرض الرقابة على الصرف بالعملة الأجنبية

الفرع الأول : مدى توافق أو تعارض الرقابة على

٨٤-٨٨

السرف الأجنبي مع مواد الصندوق

الفرع الثاني : إعترااف المحاكم الأجنبية بنواتج الرقابة

٨٩-٩٤

على النقد الأجنبي بملكتضى مواد الصندوق

قائمة المراجع :

٩٥-١٠٥

الفهرس

١٠٦-١٠٢

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٥ / ٤٤٨٤

I . S . B . N : 977- 04 - 13742

